

دائرة المحاسبات

تقرير عن غلق ميزانية الدولة

لنصرف 2013

الفهرس

الصفحة

02	الفهرس
05	توطئة
06	الجزء الأول : ملخص تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2013
17	الجزء الثاني : تحليل إجمالي لتنفيذ عمليات الميزانية لصرف 2013
29	الجزء الثالث : تحليل موارد ونفقات ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحوقة ميزانياتها ترتيبياً بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة لسنة 2013
30	العنوان الأول: تحليل موارد ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحوقة ميزانياتها ترتيبياً بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج
30	القسم الأول : موارد ميزانية الدولة
33	I- موارد العنوان الأول
34	أولاً : المداخيل الجبائية الإعتيادية
42	ثانياً : المداخيل غير الجبائية الإعتيادية
45	II- موارد العنوان الثاني
47	أولاً : المداخيل غير الإعتيادية
48	ثانياً : موارد الإقتراض
51	III- الموارد الموظفة لصناديق الخزينة

51	أولاً : موارد الحسابات الخاصة في الخزينة
55	ثانياً : موارد حسابات أموال المشاركة
56	القسم الثاني : موارد المؤسسات العمومية الملحة ميزانيتها ترتيباً بميزانية الدولة
57	I- موارد العنوان الأول
58	II- موارد العنوان الثاني
58	أولاً : الموارد المحصلة خلال السنة
58	ثانياً : الفوائض المنقولة من التصرف السابق
58	القسم الثالث : موارد المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج
59	القسم الرابع : موارد الصناديق الخاصة
61	العنوان الثاني : تحليل تكاليف ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج
61	القسم الأول : تكاليف ميزانية الدولة
63	I- نفقات العنوان الأول
64	أولاً : الإعتمادات المفتوحة
67	ثانياً : الإعتمادات المأمور بصرفها
80	II- نفقات العنوان الثاني
83	أولاً : نفقات التنمية
93	ثانياً : نفقات تسديد أصل الدين العمومي

98	III- نفقات صناديق الخزينة
99	أولا : الحسابات الخاصة في الخزينة
100	ثانيا : حسابات أموال المشاركة
101	القسم الثاني : تكاليف ميزانيات المؤسسات العمومية الملحوظة ميزانيتها ترتيبيا بميزانية الدولة
101	I- نفقات العنوان الأول
102	II- نفقات العنوان الثاني
103	القسم الثالث : مصاريف العنوان الأول للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج
104	القسم الرابع : نفقات الصناديق الخاصة
105	الملاحق
132	النتائج العامة لتنفيذ قوانين المالية
141	التصريح العام بمطابقة حسابات تصرف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية
148	المرفقات
149	قائمة أمانات المصادر وأمانات المال الجهوية والخزينة العامة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديوانة
152	قائمة المراكز الدبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسية بالخارج
153	مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2013
171	ردود وزارة المالية

عملاً بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرّخ في 8 مارس 1968 وال المتعلقة بتنظيم دائرة المحاسبات كما تم تقييحيه خاصة بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرّخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 وال المتعلقة بسير دائرة المحاسبات، تولّت دائرة المحاسبات إعداد هذا التقرير عن غلق ميزانية الدولة لتصريف 2013.

وتم إعداد هذا التقرير بعد الاطلاع على مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لتصريف 2013 الوارد على الدائرة بتاريخ 29 أفريل 2015 والذي أعدّته في الغرض وزارة المالية عملاً بأحكام الفصلين 45 و46 من القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرّخ في 8 ديسمبر 1967 وال المتعلقة بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تقييحيه بالنسبة لللاحقة. كما تم موافاة الدائرة بالحساب العام للسنة المالية 2013 بنفس التاريخ.

إنّ مشروع قانون غلق الميزانية الذي تم إعداده اعتماداً على الحسابات الخاصة بأمر الصّرف من جهة وحسابات التصريف المقدمة من قبل المحاسبين العموميين بعد عرضها على دائرة المحاسبات من جهة أخرى :

- يعاني المبلغ النهائي للمقاييس وللمصاريف المنجزة خلال التصريف؛
- يلغى الاعتمادات غير المستعملة؛
- ويبيّن في نقل نتائج السنة إلى "الحساب القار لتسبيقات الخزينة" بعد طرح المبالغ المتبقية من مداخيل صناديق الخزينة.

وقد مكّن فحص كلّ من الحساب العام للسنة المالية وحساب التصريف لأمين المال العام ومشروع قانون غلق ميزانية الدولة لتصريف 2013 من إعداد هذا التقرير الذي يتضمّن الأجزاء التالية:

- ملخص للأعمال المنجزة بعنوان غلق ميزانية الدولة لسنة 2013 ؛
- تحليل إجمالي لتنفيذ عمليات الميزانية لتصريف 2013 ؛
- تحليل مفصّل لموارد وتكاليف ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيباً ميزانية الدولة والمراكم الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة ؛
- النتائج العامة لتنفيذ قانون المالية والتصرّيف العام بالطابقة بين حسابات تصريف المحاسبين العموميين والحساب العام للسنة المالية.

الجزء الأول : ملخص تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2013

أهم الاستنتاجات والتوصيات في ما يتعلّق

بغلق ميزانية الدولة لسنة 2013

تم إعداد التقرير عن غلق ميزانية الدولة لسنة 2013 استنادا إلى حساب التصرّف لأمين المال العام والحساب العام للسنة المالية ومشروع القانون المتعلّق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2013. وقد تم عرض مشروع التقرير على وزارة المالية بتاريخ 2 ديسمبر 2015 للحصول على وجهة نظرها وتلّقت الدائرة ردودا في هذا الشأن على التوالي بتاريخ 5 و 18 و 20 جانفي 2016.

I - الاستنتاجات

تعلّقت أهم الاستنتاجات التي انتهت إليها أعمال الدائرة في خصوص غلق ميزانية الدولة لسنة 2013 بتقدّم الحسابات وهيكلة الحساب العام للسنة المالية وإصدار النصوص المتعلّقة بقانون المالية وعدم شمولية الحساب العام للسنة المالية وعدم الإفصاح عن معطيات ذات صلة بتنفيذ الميزانية ومؤشرات تنفيذ الميزانية.

1- تقديم الحسابات

ينص الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يسلّم وزير المالية إلى دائرة المحاسبات حساب تصرّف أمين المال العام قبل موّي شهر جويلية من السنة المولية للسنة الخاصة بها. كما يسلّم الحساب العام للسنة المالية قبل موّي نفس السنة، غير أنّ وزارة المالية لم تقدّم حساب تصرّف أمين المال العام لسنة 2013 إلا بتاريخ 20 أفريل 2015 أي بتأخير تجاوز ثمانية أشهر. أمّا الحساب العام والوثائق المصاحبة له ومشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2013 فقد تم تقديمها بتاريخ 29 أفريل 2015 أي بعد مرور أربعة أشهر على الآجال القانونية.

ولإضفاء مزيد النجاعة على الرقابة على تنفيذ قوانين المالية توصي الدائرة بضرورة تقديم الحسابات ومشروع قانون غلق الميزانية في الآجال القانونية حتّى يتسمّي المصادقة على قانون غلق الميزانية في أفضل الآجال بما يمكن من معالجة المسائل التي تم التطرق إليها ويساعد السلطة التشريعية في دراستها لمشاريع قوانين المالية اللاحقة.

وعلى صعيد آخر ينص الفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية على أنّ الحساب العام للدولة يكون مرفوقا بالحسابات الخاصة التي يجب على المصالح الآمرة لمصاريف الدولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها مفصّلة حسب عناوين الميزانية وأبوابها وأقسامها وفصولها. وخلافا لذلك لم يرفق الحساب العام لسنة 2013 بالحسابات المذكورة.

وتجدر بالذكر بأن الفصل 46 من القانون الأساسي للميزانية ينص على أن وزير المالية يقوم بإعداد مشروع قانون غلق ميزانية الدولة على قاعدة الحسابات الخاصة التي يلزم بتقديمها الآذون بالدفع في خصوص عملياتهم المتعلقة بالمصاريف وحسابات التصرف المقدمة من قبل المحاسبين العموميين بعد عرضها على دائرة المحاسبات.

2- هيكلة الحساب العام للسنة المالية

تم في إطار إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف إصدار منشور رئيس الحكومة عدد 42 لسنة 2012 المؤرخ في 23 جوان 2012 والمتعلق "بإعداد إطار القدرة على الأداء للسياسات العمومية (ميزانية 2013)" وذلك بالتوازي مع منشور رئيس الحكومة حول إعداد ميزانية الدولة لسنة 2013.

ويستوجب المرور إلى هذه المنظومة هيكلة ميزانية كل وزارة وفق برامج وبرامج فرعية تترجم السياسات العمومية والمهام المكلفة بها حسب برامج. وفي هذا الإطار تم اعتبار البرنامج كمحال للتصرف في النفقات وتقرر بالنسبة إلى ميزانية الدولة لسنة 2013 تقديم ميزانيات الدفع الأولى من الوزارات التموزجية (وزارات الفلاحة والصحة وال التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني والتشغيل) إلى السلطة التشريعية وفق منهجية التصرف حسب الأهداف.

وبقدر الإشارة إلى أن الحساب العام للسنة المالية 2013 والجداول المرفقة به لم تتضمن بالنسبة إلى الوزارات المذكورة تفصيلا لمبالغ نفقاتها حسب البرامج التي تشرف عليها بل تضمن توزيع نفقات العنوان الأول مبوبة طبقا لما نص عليه الأمر عدد 3407 لسنة 2012 المؤرخ في 31 ديسمبر 2012 والمتعلق بتنقيح الأمر عدد 529 لسنة 1999 المؤرخ في 8 مارس 1999 والمتعلق بضبط تمويل نفقات ميزانية الدولة حيث تم اعتماد فصول جديدة بالنسبة إلى كل قسم من أقسام العنوان الأول كما يلي:

بيان الفصل	رقم الفصل	القسم
نفقات التأجير العمومي حسب البرامج	01.136	التأجير العمومي
منحة بعنوان التأجير للمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة الحاسبة العمومية حسب البرامج	01.137	
منحة بعنوان التأجير للمؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة الحاسبة العمومية حسب البرامج	01.138	
تأجير الاعوان العاملين بالخارج حسب البرامج	01.139	
نفقات وسائل المصالح حسب البرامج	02.236	وسائل المصالح
منحة بعنوان التسيير للمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة الحاسبة العمومية حسب البرامج	02.237	
منحة بعنوان التسيير للمؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة الحاسبة العمومية حسب البرامج	02.238	
نفقات تسيير المصالح بالخارج حسب البرامج	02.239	
نفقات التدخل العمومي حسب البرامج	03.336	التدخل العمومي
منحة بعنوان التدخل للمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة الحاسبة العمومية حسب البرامج	03.337	
منحة بعنوان التدخل للمؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة الحاسبة العمومية حسب البرامج	03.338	
تدخلات المصالح بالخارج حسب البرامج	03.339	

3 - إصدار النصوص المتعلقة بقانون المالية لسنة 2013

على غرار السنتين السابقتين شهد تصرف 2013 اعتماد قانون مالية أصلي ثم قانون مالية تكميلي. وتم بموجب القانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 إصدار قانون المالية لسنة 2013. وصدر قانون المالية التكميلي تحت عدد 51 لسنة 2013 بتاريخ 23 ديسمبر 2013 وعموماً كانت الإنجازات أقرب إلى تقديرات قانون المالية الأصلي منها إلى التقديرات النهائية وذلك رغم صدور قانون المالية التكميلي في موّقِي السنة.

وتحول القانون الأساسي للميزانية للسلطة التنفيذية إجراء تعديلات ترتيبية خلال السنة على التراخيص المسندة بموجب قوانين المالية وذلك للأخذ بعين الاعتبار مدى تقدم تنفيذ الميزانية وال حاجيات الجديدة التي تفرضها ظروف التصرف.

وفي هذا الإطار يتم الترفع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع للمشاريع التي يتم تمويلها بواسطة قروض خارجية موظفة بمقتضى قرار وزير المالية⁽¹⁾. غير أنه تم إصدار القرار في 12 مايو 2015 أي بعد أكثر من سنة وأربعة أشهر من نهاية سنة 2013 وهو ما يخالف الفصل 3 من مجلة الحاسبة العمومية الذي ينص على أنه

⁽¹⁾ قرار وزير المالية المؤرخ في 12 مايو 2015 المتعلق بالترفع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تعطيلتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2013.

"يقع تنفيذ العمليات المالية للدولة... في نطاق نظام يرتكز على الدفع، ولا يشمل حيئذ الحساب العام لسنة مالية ما إلا الإيرادات التي تم تحصيلها والمصاريف التي وقع الأمر بصرفها فعلا خلال تلك السنة".

ويجدر الإشارة كذلك إلى أنّ الأمر الحكومي عدد 145 لسنة 2015 المؤرّخ في 12 ماي 2015 والمتعلق بتوزيع فضلاً لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2013 قد صدر بدوره بتأخير بأكثر من سنة وأربعة أشهر من نهاية سنة 2013. ولوحظ كذلك أنّه تم بمقتضى الأمر عدد 2264 لسنة 2014 المؤرّخ في 24 جوان 2014 توزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2013 على سبيل التسوية.

وينتّعَن التأكيد على أنّ كلّ هذه التعديلات الترتيبية ولئن أجازها القانون الأساسي للميزانية فقد قيدتها بصورة احترام مبدأ السنوية الذي يجب بمقتضاه إنجاز كلّ عمليات القبض والصرف لميزانية ما في أجل لا يتجاوز موف السنة المعنية بالصرف.

4 - عدم شمولية الحساب العام للسنة المالية

4-1- في خصوص الموارد والنفقات

تمّ بموجب القانون عدد 51 لسنة 2013 المؤرّخ في 23 ديسمبر 2013 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2013 الترخيص في إجراء تحويل بمبلغ 1.000 م.د من الرصيد المتبقى لدى البنك المركزي التونسي بعنوان التفويت في قسط من رأس مال شركة "اتصالات تونس" لفائدة موارد ميزانية الدولة (العنوان الأول).

ولا يتماشى هذا الترخيص مع أحكام الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانية وذلك بالنظر إلى أنّ مداخل التخصيص تدرج ضمن الصنف السادس (مداخل غير اعتيادية أخرى) من موارد ميزانية الدولة والذي يمثل أحد مكونات موارد العنوان الثاني.

ويجدر التذكير بأنّ عائدات فتح رأس مال شركة "اتصالات تونس" بنسبة 35 % في سنة 2006 كانت بمبلغ 3.050 م.د علما بأنّ المبلغ المتبقى من هذه العملية يساوي 873,041 م.د⁽¹⁾ غير أنّ حساب سنة 2013 والوثائق المصاحبة له لا يتضمن مبالغ بهذا العنوان وهو ما يتعارض مع مقتضيات الشفافية ومبادئ الميزانية المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية.

⁽¹⁾ التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2013.

وعلى صعيد آخر لم يتم بالسبة إلى تصرف 2013، تضمين الميزانية إيرادات ظلت مسجلة بحسابات انتظار لدى أمين المال العام. وبلغ فائض المقاييس على المصروفات بعنوان حساب "مقاييس للحفظ" في موف سنة 2013 ما جملته 14,657 م.د.

وفي خصوص النفقات تبين أنّ المبلغ المدرج بالحساب العام ومشروع قانون غلق الميزانية لتصرف 2013 لا يعكس الحجم الحقيقي للمصاريف المنجزة لغطية نفقات تخص العنوان الأول وصناديق الخزينة. فقد تضمّن حساب التصرف لأمين المال العام لسنة 2013 بقایا للتسوية بعنوان حسابات تسبيقات على عمليات الميزانية العنوان الأول قدرها 285,188 م.د وتسبيقات من اعتمادات الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 0,500 م.د وتسبيقات من اعتمادات حسابات أموال المشاركة بمبلغ 3,646 م.د.

ويتضمن رصيد حساب تسبيقات على عمليات الميزانية العنوان الأول بعنوان سنة 2013 285,188 م.د أساسا بقایا للتسوية ترجع إلى سنوات بعيدة وذلك على غرار مبلغ 132 م.د بعنوان سنة 2007 و33 م.د بعنوان سنة 2002. أمّا البقایا للتسوية المتعلقة بسنة 2013 فهي ترتفع إلى 95,198 م.د. ويتنافى التصرف على هذا النحو مع أحکام مجلة الحاسبة العمومية وخاصة منها الفصل 59 الذي ينص على أنه لا يتم الترجيح في منح التسبقات إلا إذا كانت منوحة على مصاريف قانونية قررت لها اعتمادات خاصة بالميزانية.

ومن شأن عدم إدراج الحجم الحقيقي للموارد والنفقات أن يقلص من قيمة إيرادات ونفقات السنة للميزانية وأن يحدّ من مصداقية النتائج التي ينتهي إليها تنفيذ الميزانية لسنة المعنية.

4-2- في خصوص متخلّدات الإدارة

ورد بالتعديل المتعلق بمشروع قانون المالية لسنة 2013 الصادر عن وزارة المالية أنه تم إدراج اعتماد بميزانية سنة 2012 قدره 120 م.د لتسوية الديون المتخلدة للإدارة بعنوان المحروقات والكهرباء والماء بصفة جزئية وجدولة الديون المتبقية بداية من سنة 2013 علما بأنّ متخلّدات الإدارة تقدر بمبلغ 360 م.د. كما ورد بوثيقة شرح أسباب قانون المالية التكميلي لسنة 2013 أنّ متخلّدات الدعم بعنوان سنة 2012 بلغت 880 م.د.

ولوحظ أنّ الحساب العام لسنة 2013 لم يتضمن معطيات بخصوص هذه المتخلّدات والسنوات التي ترجع إليها والوزارات التي تعهدت بهذه الديون. وتشكّل الديون المتخلدة بتجاوزا للاعتمادات المرخص فيها بالنسبة إلى السنوات التي تعود إليها هذه المتخلّدات بخصوص البنود المعنية.

3-4- في خصوص الديون العمومية المطروحة والمبالغ المتبقية للاستخلاص

خلافاً للفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على "أن الحساب العام للسنة المالية يحتوى على شرح مفصل للايرادات موزعة حسب عناوين الميزانية وأباجها وأقسامها وفصولها مع بيان مقدراتها وما تم تحصيله وما تم طرحة وما بقي استخلاصه"، لم يتضمن الحساب العام لسنة 2013 المعطيات المتعلقة بالمبالغ التي تم طرحها خلال السنة وبمبالغ الديون المتبقية للاستخلاص.

5- عدم الإفصاح عن معطيات ذات صلة بتنفيذ الميزانية

تبين من خلال النظر في الحساب العام للسنة المالية 2013 عدم الإفصاح عن المعطيات التالية :

- الموارد الجبائية فيما يتعلق بحجمها الجملي ومبلغ فائض الأداء الذي يتم استرجاعه وحجم الامتيازات الجبائية والدينامية ؟
- حجم مستحقات الدولة بعنوان مرابيع المؤسسات والمنشآت العمومية والتي لم يتم تنزيتها بالميزانية مبوبة حسب المؤسسات وحسب السنوات ؟
- العدد الجملي للإنتدابات المرئّص فيها بموجب قوانين المالية والعدد الجملي للإنتدابات الفعلية الحقيقة ؟
- حجم الموارد الجبائية المحصلة خلال السنة من قبل الحسابات الخاصة في الخزينة حالية من الفوائض المنقولة من التصرف السابق وذلك بغرض تحديد حجم الموارد الجبائية الجمالية المحصلة خلال السنة وتحديد نسبة الضغط الجبائي بصفة أدق ؟
- معطيات أو وثائق بخصوص عمليات القبض وعمليات الصرف المنجزة من قبل الصناديق الخاصة وذلك باستثناء المنح التي يتم سنويًا رصدها بميزانية الدولة. كما لم تتوفر الوثائق المثبتة للأرصدة في موقع سنة 2013 وهو ما حال دون التأكيد من دقة الأرصدة المدرجة بالحساب العام للسنة المالية.

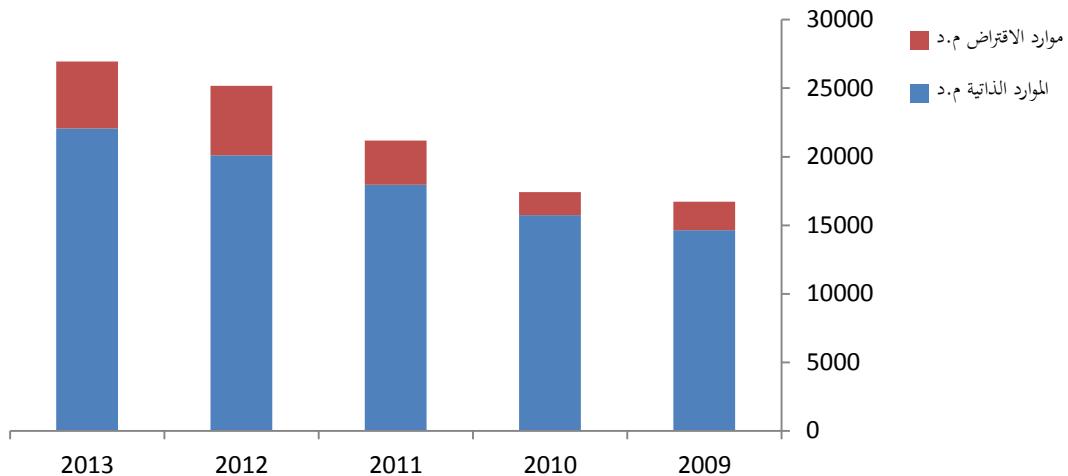
ومن شأن عدم الإفصاح عن هذه المعطيات أن يجعل دون ضبط جملة الموارد المحصلة وجملة النفقات المنجزة وبالتالي دون تمكين السلطة التشريعية من مراقبة مدى التقييد بتراخيصها.

6- مؤشرات تنفيذ الميزانية

أفضت الأعمال المتعلقة بغلق ميزانية الدولة لسنة 2013 إلى عدّة استنتاجات تمحورت حول تطور مؤشرات تنفيذ الميزانية وجملة من النتائج تمت ملاحظتها في ما يخص التصرف في عمليات الميزانية للسنة المذكورة.

أهم المؤشرات المتعلقة بالموارد

- ✓ بلغت الموارد المحصلة للميزانية في سنة 2013 ما قيمته 26.943,574 م.د، مسححة نقصاً مقارنة بالتقديرات النهائية بمبلغ 391,107 م.د ونسبة تحقيق التقديرات في حدود 98,57 % مقابل 99,14 % في سنة 2012.
- ✓ تطورت الموارد المحصلة مقارنة بإنجازات سنة 2012 بمبلغ 1.763 م.د وبنسبة 7 % في سنة 2013.
- ✓ ارتفع نسق نمو الموارد الذاتية للميزانية (22.069,266 م.د) إلى 9,76 % في سنة 2013 مقابل 6,84 % في السنة السابقة. ونتج عن تطور الموارد الجبائية بنسبة 10,93 % والموارد غير الجبائية بنسبة 6,68 %.
- ✓ مثلت الموارد الذاتية من جملة موارد الميزانية في سنة 2013 ما نسبته 81,91 % مقابل 79,85 % في التصرف السابق و 90,41 % في سنة 2010. ويبرز الرسم البياني التالي الموارد الذاتية وموارد الاقتراض لميزانية الدولة خلال الفترة من 2009 إلى 2013 :



- ✓ مكنت الموارد الذاتية من تغطية نفقات الميزانية في حدود نسبة 84,45 % مقابل 85,62 % في سنة 2012. وساهمت الموارد الوطنية البالغة في سنة 2013 ما قيمته 23.828 م.د في تغطية نفقات الميزانية (26.133 م.د) في حدود نسبة 91,18 %.
- ✓ تم تبعية موارد الاقتراض في حدود 4.874,309 م.د أي بنسبة 81,06 % من التقديرات النهائية وذلك نتيجة صعوبة تبعية موارد الاقتراض الخارجي المبرمجة لدى كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الإفريقي للتنمية وعدم إصدار الصكوك الإسلامية المبرمجة.

أهم المؤشرات المتعلقة بالنفقات

- ✓ بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها ما قيمته 26.133,231 م.د في سنة 2013 مسحّلة مقارنة بالسنة السابقة فمّا يبلغ 2.649,086 م.د وبنسبة 11,28 % مقابل على التوالي 2.909,653 م.د و 14,14 %.
- ✓ أسرف تصرّف 2013، بعد نقل فوائض صناديق الخزينة البالغة 2.274,812 م.د إلى السنة المولالية، عن فائض في المصارييف على المقابل قدره 1.464,468 م.د تمت تغطيته باللجوء إلى متوفّرات الخزينة مقابل 384,699 م.د.
- ✓ تجاوزت نفقات العنوان الأول (18.714,171 م.د) الموارد المحصلة بنفس العنوان (17.707,659 م.د).
- ✓ توزّعت نفقات الميزانية في سنة 2013 بين العنوانين الأول (18.714,171 م.د) والثاني (6.707,727 م.د) وصناديق الخزينة (711,333 م.د).
- ✓ تواصل ارتفاع حصة نفقات التصرّف مقارنة بجملة نفقات الميزانية لتصل إلى 66,20 % في سنة 2013 بعد أن كانت في حدود 61,79 % في السنة السابقة و 60,04 % في سنة 2011.
- ✓ شهدت نفقات التنمية ونفقات خدمة الدين العمومي تراجع حصتيهما مقارنة بجملة النفقات إلى 14,17 % و 16,90 % في سنة 2013 مقابل 17,30 % بالنسبة إلى كلّ منهما في سنة 2012.
- ✓ تراجعت نفقات التنمية البالغة 3.703,558 م.د في سنة 2013 بما قيمته 358,730 م.د مقارنة بسنة 2012.
- ✓ تطّورت حصة قسم التدخل العمومي (6.722,868 م.د) ضمن نفقات التصرّف حيث بلغت 38,86 % في سنة 2013 مقابل 33,58 % في التصرّف السابق. وشملت نفقات الدّعم في سنة 2013 بالأساس دعم المحروقات ودعم المواد الأساسية حيث بلغت 5.184 م.د.
- ✓ ارتفعت نفقات التأجير العمومي بما قدره 952,564 م.د ونسبة 11,01 % في سنة 2013 مقابل 976,032 م.د و 12,71 % في سنة 2012. ومثلّت هذه النفقات ما نسبته 45,74 % من جملة نفقات العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة (دون اعتبار نفقات خدمة الدين العمومي).
- ✓ تطّورت في سنة 2013 تكاليف الدين العمومي أصلًا وفائدة (4.417,674 م.د) بنسبة 8,73 % مقابل 20,58 % في السنة السابقة.
- ✓ تواصل ارتفاع حصة نفقات تسديد أصل الدين العمومي مقارنة بجملة نفقات العنوان الثاني لتبلغ 44,79 % في سنة 2013 مقابل 40,71 % في التصرّف السابق و 37,08 % في سنة 2011.

مؤشرات أخرى

- ✓ ارتفعت نسبة الضغط الجبائي لتبلغ 21,24 % في سنة 2013 مقابل 20,71 % في سنة 2012 ونسبة 21,3 % محددة بالميزان الاقتصادي لسنة 2013.
- ✓ تفاقم عجز الميزانية (دون اعتبار مداخيل الهبات والتخصيص وأموال المصادر) إلى ما نسبته 6,8 % من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾ مقابل 5,5 % في سنة 2012 و3,3 % في سنة 2011. وباستثناء تراجع نفقات التنمية بمبلغ 358,730 م.د تكون نسبة العجز المسجلة في سنة 2013 أكثر حدة.
- ✓ تواصل ارتفاع نسبة التدابير العمومي لتبلغ 45,7 % في سنة 2013 مقابل 44,5 % في سنة 2012.
- ✓ تباطأ النمو الاقتصادي إلى ما نسبته 2,3 % في سنة 2013 مقابل 3,9 % في سنة 2012 ونسبة 4,5 % متوقعة في الميزان الاقتصادي.
- ✓ بإدراج فوائض المصروفات على مقاييس الميزانية للسنوات من 2010 إلى 2013 يرتفع الرصيد المدين الفعلي للحساب القارّ لتسبيقات الخزينة في موافى سنة 2013 إلى 11.076,949 م.د وهو ما يمثل دينا على كاهل الدولة يتعين تسويته.

II - التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم ذكرها سابقا وبالنظر إلى ما ورد بهذا التقرير توصي الدائرة بما يلي:

- ✓ تقديم الحسابات في الآجال**
توصي الدائرة بضرورة تقسيم الحساب العام ومشروع قانون غلق الميزانية وكذلك حساب التصرف لأمين المال العام في الآجال القانونية حتى يتسمى للدائرة إنجاز أعمالها ونشر تقريرها حول غلق ميزانية الدولة في أفضل الآجال.
- ✓ تنمية الموارد الذاتية للدولة**
تستوجب تغطية الحاجيات المتزايدة للميزانية تدعيم نسق تطور الموارد الذاتية وذلك من خلال التصدّى إلى التهرب الجبائي لا سيما المتصل منه بالتجارة الموازية.

⁽¹⁾ جدول وزارة المالية في خصوص نتائج تنفيذ ميزانية الدولة بتاريخ 3 نوفمبر 2015.

كما يتطلب الأمر العمل على مزيد تحسين المداخيل الجبائية عبر الرفع من مردودية النظام الجبائي والتقليل من التهرب الجبائي مع ضرورة المحافظة على مستوى مقبول للضغط الجبائي يسمح بدعم النشاط الاقتصادي ودفع الاستثمار.

٧ ترشيد النفقات العمومية

بالنظر إلى الضغوطات المتزايدة والسلطة على الميزانية توصي الدائرة بالعمل على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بترشيد النفقات العمومية بما يمكن من تحقيق التوازن العام لميزانية الدولة وحصر نسبة عجز الميزانية في حدود معقولة.

٧ التحكم في المديونية

بالنظر إلى ارتفاع نسبة التدابير العمومي (45,7 % في سنة 2013 مقابل 44,5 % في سنة 2012) تدعو الدائرة إلى تجنب الاقتراض من أجل تمويل نفقات التصرف وحصره قدر الإمكان، لتمويل نفقات التنمية حيث أن التعويم على الاقتراض من أجل الاستهلاك يرفع من حجم خدمة الدين العمومي ولا يعكس بصفة إيجابية على مسار التنمية بالبلاد وعلى الرفع في نسب النمو الاقتصادي.

كما تؤكد الدائرة على ضرورة العمل على تفادي الإفراط في استعمال متوفّرات الخزينة كمورد قاتل تمويل جانب من عمليات الميزانية.

٧ إضفاء المزيد من الشفافية على الحساب العام للسنة المالية

لإضفاء مزيد من الشفافية على الحساب العام تدعو الدائرة إلى ضرورة أن يستجيب هذا الحساب إلى كل الشروط المنصوص عليها بالقانون الأساسي للميزانية ومجلة المحاسبة العمومية وتضمينه إيضاحات في خصوص الفوارق الحامة بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لمختلف بنود الميزانية وإدراج كل الموارد والنفقات الراجعة إلى ميزانية الدولة وكذلك فائض الأداء الذي يتم إرجاعه، وذلك قصد إضفاء مزيد الشفافية على تنفيذ الميزانية.

الجزء الثاني: تحليل إجمالي لتنفيذ عمليات الميزانية
لتصرف 2013

تمّ تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2013 في ظلّ ظرف اقتصادي دولي غير ملائم ومناخ وطني إتّسم بالتكلبات السياسية والأمنية. فقد شهد النشاط الاقتصادي العالمي بعض التباطؤ حيث لم تتجاوز نسبة النمو 3 % مقابل 3,2 % في سنة 2012. وواصل اقتصاد الشريك الاقتصادي الأول لتونس (منطقة الأورو) في تسجيل نسب نمو سلبية⁽¹⁾ مما أثر في صادرات البلاد وفي قطاع السياحة.

أما بالنسبة إلى المحيط الداخلي، ولئن شهدت تونس خلال سنة 2012 بداية انتعاشة اقتصادية معتدلة (تحقيق نمو بنسبة 2,9 % مقابل 1,8 % سلبي في سنة 2011) بفضل سياسة الميزانية التوسيعة⁽¹⁾ وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة فضلا عن تعبئة موارد خارجية هامة فإن هذه الوضعية لم تدم طويلا حيث اتّسم الوضع الاقتصادي بتباطؤ في النمو الذي كان بنسبة 2,3 % في سنة 2013 مقابل 3,9 % في السنة السابقة ونسبة 4,5 % متوقعة في الميزان الاقتصادي.

وتمّ خلال سنة 2013 الوقوف على أهمية تأثير العوامل الأمنية والسياسية والاقتصادية على مؤشرات تنفيذ الميزانية. كما ساهم تراجع المؤشرات الاقتصادية في أغلب القطاعات والتخفيف من الترقيم السيادي لتونس في أكثر من مرّة خلال نفس السنة في نقص في تحصيل موارد الميزانية وخاصة منها موارد الاقتراض الخارجي.

ونتيجة للوضع الداخلي والخارجي غير الملائم ارتفع عجز الحساب الجاري في سنة 2013 ليصل إلى 8,3 % مقابل 8,2 % في السنة السابقة وهو ما أدى إلى تراجع الموجودات من العملة الأجنبية إلى مستوى 106 أيام من التوريد في نهاية سنة 2013 مقابل 119 يوما في موف السنة السابقة. وبالنظر إلى الاحتياجات المتزايدة من العملة الأجنبية تولت السلطات العمومية إبرام قرض مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 2013 في شكل استعداد ائتماني قدره 2,8 مليار دينار مع الإشارة إلى أنه لم يتم اللجوء إلى هذه المؤسسة المالية منذ سنة 1986.

وقصد محاكمة تباطؤ النشاط الاقتصادي والتخفيف من تأثيرات انخفاض الطلب من الخارج، واصلت الدولة في اتّباع سياسة ميزانية توسيعية، حيث بلغ عجز الميزانية دون اعتبار مداخيل التخصيص والمبابات 6,8 % مقابل 5,5 % في سنة 2012.

وافتّسست ميزانية سنة 2013 بأهمية حصة التأجير العمومي (37,63 %) والتدخل العمومي (26,15 %) من جملة نفقات الميزانية. ومقابل ذلك لم تتجاوز حصة نفقات التنمية 14,17 % في حين بلغت حصة خدمة الدين العمومي 16,85 %.

⁽¹⁾ التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2013.

⁽²⁾ جدول وزارة المالية في خصوص نتائج تنفيذ ميزانية الدولة بتاريخ 3 نوفمبر 2015.

وتحسّم تأثير هذه العوامل على الميزانية سواء في ما يتعلّق بضبط التقديرات أو إدخال التعديلات أو الإنجاز. ويتضمن التحليل الإجمالي التالي لميزانية الدولة لسنة 2013 تحليلًا لقوانين المالية والتعديلات وتنفيذ الميزانية والنتائج.

أ- قوانين المالية

شهد تصرّف 2013 صدور قانون مالية أصلي ثمّ قانون مالية تكميلي. ولئن تمّ في إطار قانون المالية التكميلي اتخاذ إجراءات بغية تغطية النقص في الموارد الجبائية المحققة ومحاباة التطور الهاام في النفقات الناتج أساسا عن الزيادة في نفقات الدّعم وتمويل جزء من كلفة رسملة البنوك العمومية وارتفاع كلفة الدين العمومي وتغطية حاجيات إضافية للمؤسسات العمومية فقد بقيت سياسة الميزانية التي تمّ اعتمادها من خلال القانونين متقاربة نسبياً من حيث الآليات والميكلة.

1- قانون المالية الأصلي

تمّ إعداد مشروع ميزانية سنة 2013 في فترة تميّزت بعودة تدريجية لنسق النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الداخلي في البلاد. وضبطت التوازنات العامة لسنة 2013 على أساس نسبة نمو مقدرة في حدود 4,5 % وعو في حجم الميزانية بنسبة 5,6 %. وحددت نسبة العجز المنتظر في حدود 5,9 % مقابل 5,5 % مسجلة في سنة 2012.

وتمّ ضبط تقديرات ميزانية الدولة بمبلغ 26.692 م.د منها موارد ذاتية تقدّر بنسبة 74,84 %.

ولتمويل الحاجيات الإضافية تمّ الترخيص بوجوب قانون المالية الأصلي لسنة 2013 لوزير المالية في إصدار صكوك إسلامية بمبلغ 1.000 م.د وتعهدة مداخيل بعنوان المصادر بمبلغ 900 م.د ومداخيل بعنوان إجراءات جبائية جديدة بمبلغ 350 م.د وموارد خارجية بمبلغ 4.117 م.د لمواصلة مختلف الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية واللحوء إلى الاقتراض الداخلي في حدود 1800 م.د.

أما بخصوص النفقات فقد تمّ رصد اعتمادات بقيمة 9.780 م.د بعنوان التأجير العمومي وذلك بالنظر إلى حصر الاتدابات الجديدة الصافية في حدود 13.316 عوناً وصرف القسط الثاني من الزيادة في الأجور (35 ديناراً) والتي تمّ اقرارها في سنة 2012. كما رصد مبلغ 4.200 م.د لنفقات الدّعم ومتى 4.220 م.د لتسديد خدمة الدين العمومي ومتى 997 م.د لنفقات تسهيل المصالح العمومية.

2- قانون المالية التكميلي

شهدت الأشهر الأولى من سنة 2013 عدة مستجدات منها ما هو خارجي ومنها ما هو داخلي تمثلت أساسا في مراجعة نسبة النمو العالمي وتذبذب أسعار النفط في السوق العالمية وارتفاع مستوى معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية والتخفيض في التقييم السيادي لتونس وتدور الوضع بالبلاد وانعكاسه على نمو الاقتصاد الوطني حيث تم التخفيض في نسبة النمو إلى حدود 3,6 %. وقد انعكس هذه المستجدات بمبلغ 3.266 م.د⁽¹⁾ وهو ما ترتب عنه إعداد قانون مالية تكميلي تمت المصادقة عليه بتاريخ 23 ديسمبر 2013.

وفي ضوء تنفيذ الميزانية خلال التسعة أشهر الأولى من السنة تم التخفيض في اعتمادات الدفع للفقات التنمية بمبلغ 1.100 م.د⁽²⁾ واقتصاد في نفقات التصرف بمبلغ 340 م.د الأمر الذي أدى إلى تقليل الحاجيات الإضافية إلى 1.826 م.د. وتم برمجة تعطيلها باستعمال قسط (1.000 م.د) من الرصيد المتوفّر من التفوّت في جزء من رأس مال شركة "اتصالات تونس" واستعمال أرصدة بعض حسابات الخزينة وموارد أخرى في حدود 826 م.د. وتتم مراجعة نسبة العجز المتوقّع إلى 6,8 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,9 % مقدّرة بقانون المالية الأصلي.

ويبرر الجدول المولى تقديرات ميزانية الدولة حسب الأقسام في سنة 2013 :

الفارق	قانون المالية التكميلي	قانون المالية الأصلي	الأقسام والعناوين
-	9.780,600	9.780,600	- التأجير العمومي
-	996,107	996,107	- وسائل المصالح
1.314,000 +	6.826,860	5.512,860	- التدخل العمومي
340,000 -	155,133	495,133	- نفقات التصرف الطارئة
80,000 +	1.440,000	1.360,000	- فوائد الدين العمومي
1.054,000 +	19.198,700	18.144,700	العنوان الأول
405,780 -	1.843,997	2.249,777	- الاستثمارات المباشرة
404,800 +	1.745,853	1.341,053	- التمويل العمومي
297,843 -	36,022	333,865	- نفقات التنمية الطارئة
130,677 -	472,128	602,805	- نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة
145,000 +	3.005,000	2.860,000	- تسديد أصل الدين العمومي
284,500 -	7.103,000	7.387,500	العنوان الثاني
270,500 -	889,300	1.159,800	- نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة
499,000 +	27.191,000	26.692,000	جملة موارد ونفقات الميزانية

⁽¹⁾وثيقة شرح أسباب قانون المالية التكميلي لسنة 2013.

⁽²⁾منشور رئاسة الحكومة عدد 29 المؤرخ في 27 أوت 2013.

وسجلت الاعتمادات المفتوحة بعنوان الدعم زيادة بنسبة 23,84 % مقارنة بالاعتمادات المفتوحة بقانون المالية الأصلي. وشملت الزيادة المواد الأساسية (100 م.د) والمحروقات (1.214 م.د منها مبلغ 880 م.د لتسوية متخلّدات الدعم بعنوان سنة 2012).

أمّا الترفيع في اعتمادات التمويل العمومي (404,800 م.د) فقد خصص منه مبلغ 400 م.د بعنوان رسملة البنوك العمومية وذلك إضافة إلى مبلغ 100 م.د تم إدراجه بباب النفقات الطارئة ضمن قانون المالية الأصلي لهذا الغرض.

بـ- التعديّلات الترتيبية

خوّل القانون الأساسي للميزانية للسلطة التنفيذية إجراء تعديّلات ترتيبية خلال السنة على التراخيص المسندة بموجب قوانين المالية. وتعكس نسب تعديل التقديرات المصدق عليها من قبل السلطة التشريعية أثناء السنة مدى استقرار التقديرات الأولية.

وفضلاً عن توزيع الاعتمادات بعنوان النفقات الطارئة وتحويل الاعتمادات من فصل إلى فصل شهدت سنة 2013 زيادة في تقديرات موارد القروض الخارجية الموظفة. ولم يتم الترفيع في تقديرات الحسابات الخاصة في الخزينة.

1- توزيع الاعتمادات بعنوان النفقات الطارئة وتحويل الاعتمادات

ضبط قانون المالية لسنة 2013 الاعتمادات بعنوان النفقات الطارئة بمبلغ 828,998 م.د. وتم التخفيف فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى حدود 191,155 م.د توزّعت بين نفقات التصرف الطارئة 155,133 (م.د) ونفقات التنمية الطارئة (36,022 م.د) وهو ما مثل نسبة 0,01 % من جملة الاعتمادات المرخص فيها. وتم بمقتضى الأمر عدد 2264 لسنة 2014 المؤرّخ في 24 جوان 2014 والمتعلّق بتوزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2013 توزيع هذه الاعتمادات على التوالي بنسبة 63,46 % و 55,39 %.

أمّا بخصوص تحويل الاعتمادات، فقد تم بمقتضى الأمر سالف الذكر تحويل اعتمادات من فصل إلى فصل مبلغ قدره 62,787 م.د وهو ما مثل نسبة تعديل قدرها 0,33 % من الاعتمادات النهائية للعنوان الأول.

وكانت التحويلات الصافية بعنوان التأجير العمومي سلبية (-7,084 م.د) وذلك لفائدة قسمى وسائل المصالح (5,945 م.د) والتدخل العمومي (1,139 م.د).

2- الترفيع في تقديرات موارد القروض الخارجية الموظفة

تم الترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع للمشاريع التي يقع تمويلها بواسطة قروض خارجية موظفة بمقتضى قرار وزير المالية المؤرخ في 12 ماي 2015⁽¹⁾. وشمل الترفيع اعتمادات التعهد بمبلغ 10,407 م.د استفادت منها وزارة التجهيز بنسبة 85,33 % وكذلك اعتمادات الدفع بمبلغ 3,227 م.د وكان نصيب وزارة النقل بنسبة 80,01 %.

ولكن كان لهذا الصنف من الموارد والنفقات صبغة تقديرية ويمكن لوزير المالية الترفيع فيها فإن تاريخ صدور القرار المذكور كان بعد أكثر من سنة وأربعة أشهر من نهاية سنة 2013 وهو ما يخالف الفصل 3 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على أنه يقع تنفيذ العمليات المالية للدولة في نطاق نظام يرتكز على الدفع. ولا يشمل حينئذ حساب الميزانية لسنة مالية ما إلا الإيرادات التي تم تحصيلها والمصاريف التي وقع الأمر بصرفها فعلا خلال تلك السنة. ويجوز إصدار الأوامر بصرف النفقات الراجعة إلى سنة ما إلى اليوم العشرين من شهر جانفي من السنة المالية وتدرج الأوامر الصادرة أثناء المدة الإضافية بحساب ميزانية تلك السنة.

وبتجدر الإشارة كذلك إلى أن الأمر الحكومي عدد 145 لسنة 2015 المؤرخ في 12 ماي 2015 والمتعلق بتوزيع فصلا لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2013 قد صدر بدوره بتأخير بأكثر من سنة وأربعة أشهر من نهاية سنة 2013 أي على سبيل التسوية وهو ما يعكس سلبا على تنفيذ الميزانية في آجالها الاعتيادية وساهم في تقاسم وزارة المالية للحساب العام للسنة المالية وحساب أمين المال العام لدائرة المحاسبات بتأخير.

ت- تنفيذ الميزانية

ضبط قانون المالية لسنة 2013⁽²⁾ الاعتمادات المفتوحة بعنوان نفقات ميزانية الدولة للسنة المعنية بمبلغ 26.692 م.د على أن يتم تمويلها بموارد ذاتية بنسبة 74,84 % وأن يمّول الباقي بواسطة موارد الاقتراض الداخلي 1.800 م.د) والخارجي (4.917 م.د).

⁽¹⁾ قرار وزير المالية المؤرخ في 12 ماي 2015 المتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تعطيلتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2013.

⁽²⁾ القانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2013.

ولمجاكيه تطور الظرف الاقتصادي تم إصدار قانون مالية تكميلي⁽¹⁾ اقتضى خاصية الترفع في تقديرات الميزانية بمبلغ جملي يساوي 499 م.د. كما تم خلال السنة إدخال تعديلات ترتيبية على تقديرات موارد ميزانية الدولة لسنة 2013 تمثلت في الترفع في موارد القروض الخارجية الموظفة بمبلغ 3,227 م.د.

وباعتبار هذه التعديلات وإدراج موارد السنة لحسابات أموال المشاركة (140,454 م.د) بلغت التقديرات النهائية لموارد ميزانية الدولة في سنة 2013 ما قيمته 27,334,681 م.د.

وبلغت الموارد المحصلة 26,943,574 م.د في سنة 2013 مسجلة نقصاً بمبلغ 391,107 م.د مقارنة بالتقديرات النهائية مما ترتب عنه انخفاض نسبة تحقيق الموارد إلى 98,57 % مقابل 99,14 % في التصرف السابق. وسجلت هذه الموارد نمواً بقيمة 1,762,432 م.د وذلك نتيجة تطور الموارد الذاتية بمبلغ 1,962,867 م.د من جهة ولا انخفاض موارد الاقتراض بمبلغ 200,435 م.د من جهة أخرى.

وارتفعت الموارد الذاتية للميزانية في سنة 2013 إلى 22,069 م.د محققة مقارنة بالسنة السابقة تطويراً بنسبة 9,76 %. وبلغت حصة هذه الموارد في مجموع موارد الميزانية ما نسبته 81,91 % مقابل 79,85 % في التصرف السابق.

واستمدت الموارد الذاتية تطورها في سنة 2013 من الموارد الجبائية بمبلغ 1,595 م.د وبنسبة 10,93 % ومن الموارد غير الجبائية بمبلغ 368 م.د وبنسبة 6,68 %. وتعين الإشارة إلى تواصل ارتباط نسق تطور الموارد الذاتية بصفة أساسية بنسق نمو الموارد الجبائية. ومثلت الموارد الجبائية للدولة نسبة 73,37 % من جملة الموارد الذاتية خلال سنة 2013.

وساهمت الموارد الوطنية البالغة 23,828 م.د في سنة 2013 في تغطية نفقات الميزانية (26,133 م.د) بنسبة 91,18 %. وتوزّعت بين الموارد الذاتية (22,069 م.د) وموارد الاقتراض الداخلي (1,759 م.د). ومكّنت الموارد الذاتية من تغطية نفقات الميزانية في حدود نسبة 84,45 % في سنة 2013 مقابل 85,62 % في سنة 2012.

وينضمّن الجدول التالي إنجازات سنة 2013 ومقارنتها بالتقديرات النهائية وإنجازات التصرف السابق :

⁽¹⁾ القانون عدد 51 لسنة 2013 المؤرخ في 23 ديسمبر 2013 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2013.

باليدينار

فارق إنجازات 2013 مقارنة 2012		الإنجازات		التقديرات النهائية 2013	البيانات
بيانات النهاية 2012	بالتقديرات النهائية	2013	2012	2013	
1.487.693.213	787.962.432 -	15.044.737.568	13.557.044.355	15.832.700.000	العنوان الأول المداخيل الجبائية الاعتبادية
921.059.624	362.978.411 -	2.662.921.589	1.741.861.965	3.025.900.000	المداخيل غير الجبائية الاعتبادية
2.408.752.837	1.150.940.843 -	17.707.659.157	15.298.906.320	18.858.600.000	جملة مداخيل العنوان الأول
503.561.524 -	57.638.067 -	1.375.461.933	1.879.023.557	1.433.100.000	العنوان الثاني المداخيل غير الاعتبادية
200.434.802 -	1.138.918.623 -	4.874.308.669	5.074.743.471	6.013.227.292	موارد الاقراض
703.996.426 -	1.196.556.690 -	6.249.770.602	6.953.767.028	7.446.327.292	جملة مداخيل العنوان الثاني
14.926.251	1.634.985.270	2.524.285.270	2.509.359.019	889.300.000	صناديق الخزينة الحسابات الخاصة في الخزينة ⁽¹⁾
42.749.851	321.405.522	461.859.517	419.109.666	140.453.995	حسابات أموال المشاركة ⁽¹⁾
57.676.102	1.956.390.792	2.986.144.787	2.928.468.685	1.029.753.995	جملة مداخيل صناديق
1.762.432.513	391.106.741 -	26.943.574.546	25.181.142.033	27.334.681.287	المجموع العام

(1) باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق.

تم، خلال تصرف 2013، تحصيل موارد الميزانية أساساً من خلال عملية الاستخلاص الفوري حيث بقيت الاستخلاصات بعنوان الديون المثلثة محدودة حيث لم تتجاوز مبلغ 435,3 م.د وذلك بالرغم من بلوغ جملة الديون الصافية للاستخلاص بقيابضات المالية في مواف سنة 2013 ما قيمته 6.636,1 م.د. أمّا استخلاصات الديون المثلثة بقيابضات الديوانة فإنّها لم تتجاوز مبلغ 0,168 م.د في نفس السنة علماً بأنّ البقايا للاستخلاص بلغت 4.041,219 م.د في مواف سنة 2013.

أمّا في ما يتعلّق بالنفقات، فقد بلغت الاعتمادات النهائية 27.334,681 م.د في سنة 2013 وذلك باعتبار التعديلات المتمثلة في الترفع في الاعتمادات ذات الصبغة التقديرية (3,227 م.د) وكذلك الاعتمادات المفتوحة خلال السنة بعنوان حسابات أموال المشاركة والبالغة 140,454 م.د.

وبلغت النفقات المنجزة ما قيمته 26.133,231 م.د مما أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها 1.201,450 م.د. وتعلّقت هذه الاعتمادات أساساً بالعنوان الأول (484,529 م.د) والعنوان الثاني (398,500 م.د) وبالحسابات الخاصة في الخزينة (241,950 م.د).

كما تحدّر الإشارة إلى أنّه يتم سنويّاً تغطية نفقات سواء في مستوى العنوان الأول أو العنوان الثاني أو صناديق الخزينة بواسطة تسبقات من الخزينة على أن تتم تسويتها بصفة لاحقة على اعتمادات يتم تحصيصها للغرض. وبلغت أرصدة الحسابات المتعلقة بتسبقات الخزينة غير المسوأة في 31 ديسمبر 2013 استناداً إلى حساب أمين المال العام، ما قيمته 289,334 م.د وشملت العنوان الأول (285,188 م.د) وصناديق الخزينة 4,146 م.د.

ويتضمن رصيد حساب تسبقات على عمليات الميزانية العنوان الأول بعنوان سنة 2013 بقایا للتسوية تعود لسنوات بعيدة وذلك على غرار مبلغ 132 م.د بعنوان سنة 2007 و 33 م.د بعنوان سنة 2002. أما البقایا المتعلقة بسنة 2013 فهي ترتفع إلى 95,198 م.د. ويمثل عدم تسوية هذه التسبقات خلال السنة المعنية بالتصريف تجاوزاً للاعتمادات المرخص فيها بموجب قوانين المالية بعنوان السنة.

وتجدد الدائرة الدّعوة في هذا الخصوص إلى ضرورة التقييد بالنصوص المنظمة لهذه التسبقات وذلك قصد تكين الخزينة من الاضطلاع بدورها في تحقيق الملاءمة بين نسق إنجاز مصاريف الميزانية ونسق تحقيق مواردها وإضفاء الدقة الالزمه على نتائج تنفيذ الميزانية.

ثـ - نتائج تنفيذ الميزانية

يبين الجدول التالي نتائج تنفيذ الميزانية في سنة 2013 :

م.د

الإنجازات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تقديرات قانون المالية الأصلي	البيانات
17.707,659	18.858,600	17.990,200	- المقاييس الذاتية الاعتيادية
1.375,462	1.433,100	825,000	- المقاييس الذاتية غير الاعتيادية
2.524,285	889,300	1.159,800	- مقاييس الحسابات الخاصة في الخزينة
461,860	-	-	- مقاييس حسابات أموال المشاركة
22.069,266	21.181,000	19.975,000	جملة الموارد الذاتية
17.300,666	17.758,700	16.784,700	- نفقات التصرف
1.413,505	1.440,000	1.360,000	- تسديد فوائد الدين العمومي
3.703,558	4.061,978	4.193,635	- نفقات التنمية
647,350	889,300	1.159,800	- نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة
63,983	-	-	- نفقات حسابات أموال المشاركة
23.129,062	24.149,978	23.498,135	جملة النفقات
1.059,796 -	2.968,978 -	3.523,135 -	- الفارق بين الموارد الذاتية والنفقات (بدون اعتبار أصل الدين وباعتبار فائض صناديق الخزينة)
2.274,812 -	-	-	- استثناء فوائض صناديق الخزينة في 2013
3.334,608 -	2.968,978 -	3.523,135 -	عجز الميزانية
4.874,309	6.010,000	6.717,000	- موارد الاقتراض
1.759,211	2.280,000	1.800,000	* الداخلي
3.115,098	3.730,000	4.917,000	* الخارجي
3.004,169	3.005,000	2.860,000	- تسديد أصل الدين العمومي
1.379,169	1.380,000	1.305,000	* الداخلي
1.625,000	1.625,000	1.555,000	* الخارجي
1.870,140	3.005,000	3.857,000	التمويل الصافي (2)
1.464,468 -	36,022	333,865	فائض المصروف على المقاييس (1) + (2)
* باعتبار الفوائض الممنوعة من التصرف السابق.			

- نتیجة السنة 1

أسفر تصرّف 2013، باعتبار عمليات تنفيذ الميزانية قبضاً وصرفًا وبعد نقل فوائض صناديق الخزينة البالغة 2.274,812 م.د إلى السنة المولية، عن فائض في المصارييف على المقاييس قدره 1.464,468 م.د تمت تغطيته بمتوفرات الخزينة. وبحدر الإشارة إلى أنّ هذا الفائض كان في حدود 384,699 م.د و 1.013,858 م.د في سنتي 2012 و 2011.

وسجّلت سنة 2013 ارتفاع عجز الميزانية إلى ما نسبته 6,8 %⁽¹⁾ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5,5 % في سنة 2012 (دون اعتبار مداخيل الهبات والتخصيص وأموال المصادر) و 3,3 % في سنة 2011. ولو لا تراجع نفقات التنمية مقارنة بسنة 2012 بمبلغ 358,730 م.د لكانَ نسبة العجز المسجلة في سنة 2013 أكثر حدة.

وبحدر الإشارة إلى أنّ نسبة عجز ميزانية الدولة لا تأخذ بعين الاعتبار تسبقات الخزينة التي تم إسنادها في سنة 2013 علماً بأنّ رصيد التسبقات التي لم يتم تسويتها في موئي سنة 2013 ارتفع إلى 289,334 م.د.

ويبرز الجدول التالي تفاصيل تنفيذ الميزانية بعنوانها الأول والثاني وباعتبار صناديق الخزينة وذلك بالنسبة إلى المقاييس والمصارييف والناتج المتعلقة بتصرّف 2013 :

⁽¹⁾ موقع وزارة المالية على شبكة الأنترنات، جدول نتائج تنفيذ ميزانية الدولة، محين بتاريخ 3 نوفمبر 2015.

م.د

البيانات	القديرات الهائية للمقاييس	المقاييس	القديرات الهائية للمصاريف	النفقات	الفوائض	فوائل الاعتمادات
العنوان الأول	18,858,600	17,707,659	19,198,700	18,714,170	1,006,511	484,529
المداخيل الجبائية الاعتبادية	15,832,700	15,044,737	-	-	-	-
المداخيل غير الجبائية الاعتبادية	3,025,900	2,662,922	-	-	-	-
نفقات التصرف	-	-	17,758,700	17,300,666	-	458,034
فوائد الدين	-	-	1,440,000	1,413,505	-	26,495
الداخلجي	-	-	846,000	844,460	-	1,540
الخارجي	-	-	594,000	569,045	-	24,955
العنوان الثاني	7,446,327	6,249,771	7,106,227	6,707,728	457,957	398,500
المداخيل غير الاعتبادية	1,433,100	1,375,462	-	-	-	-
موارد الاقراض	6,013,227	4,874,309	-	-	-	-
نفقات التنمية	-	-	4,101,227	3,703,559	-	397,669
- غير المربطة بموارد خارجية موظفة	-	-	3,625,872	3,349,272	-	(١) 276,600
- المربطة بموارد خارجية موظفة	-	-	475,355	354,287	-	(٢) 121,069
نفقات تسديد أصل الدين العمومي	-	-	3,005,000	3,004,169	-	0,831
الجملة الفرعية 1	26,304,927	23,957,430	26,304,927	25,421,898	1,464,468	883,029
الحسابات الخاصة في الخزينة	889,300	^(٣) 2,524,285	-	889,300	647,350	241,950
الجملة الفرعية 2	27,194,227	26,481,715	27,194,227	26,069,248	412,468	1,124,979
حسابات أموال المشاركة	140,454	^(٣) 461,860	-	140,454	63,983	76,471
المجموع العام	27,334,681	26,943,575	27,334,681	26,133,231	810,344	1,201,450

(١) باعتبار اعتمادات التفع غير الموزعة والبالغة 191,489 م.د. (٢) باعتبار اعتمادات التفع غير الموزعة والبالغة 78,439 م.د. (٣) باعتبار الفوائض المنقوله من التصرف السابق.

ويتولى أمين المال العام، إدراج الفائض في المصارييف على المقاييس لسنة 2013 ضمن حساب توقيفي وقتي بالباب المخصص لعمليات للتسوية أو للتحويل، وذلك في انتظار الترخيص في نقل نتيجة السنة إلى الحساب القارّ لتسبيقات الخزينة طبقاً لأحكام الفصل 45 من القانون الأساسي للميزانية.

2- وضعية الحساب القارّ لتسبيقات الخزينة

يبرز من خلال النظر في حساب التصرف لأمين المال العام، أن الرصيد المدين للحساب القارّ لتسبيقات الخزينة بلغ، في 31 ديسمبر 2013، ما قيمته 6,727,792 م.د مقابل 5,729,005 م.د سنة 2012. ويعود هذا الإرتفاع أساساً إلى اقتطاع مبالغ هامة بعنوان نتائج سنة 2009 (1,008,045 م.د) واقتصر الموارد على مبلغ 9,258 م.د.

وبقدر الاشارة إلى أنه إلى غاية مovic شهر نوفمبر 2015 بقي فائض المصارييف بعنوان سنوات 2010 و2011 و2012 مسجلاً بصفة وقته ضمن حساب عمليات للتسوية أو للتحويل وذلك في انتظار صدور قوانين غلق الميزانية للسنوات المذكورة.

وإدراج فوائض المصاريـف على مقايبـض الميزانـية لسنوات 2010 (1.486,133 م.د) و 2011 (1.013,857 م.د) و 2012 (384,699 م.د) و 2013 (1.464,468 م.د) يرتفـع الرصـيد المـدين الفـعلي لهـذا الحـساب في موـفي سـنة 2013 إلى 11.076,949 م.د.

ويـزـنـ التـطـورـ المتـواـصـلـ للـرصـيدـ المـديـنـ للـحـسـابـ القـارـ لـتسـبـقـاتـ الـخـزـينـةـ النـفـصـ فيـ دـقـةـ تـقـدـيرـ موـاردـ مـيزـانـيـةـ الـدـوـلـةـ وـنـفـقـاتـهاـ وـذـلـكـ فـضـلاـ عـنـ صـعـوبـةـ إـنجـازـهـاـ مـاـ يـؤـدـيـ إـلـىـ عـدـمـ التـوـافـقـ بـيـنـ الـموـارـدـ الـمـحـصـلـةـ وـالـنـفـقـاتـ الـفـعلـيـةـ وـتـموـيلـ العـجـزـ بـوـاسـطـةـ مـتـوفـرـاتـ الـخـزـينـةـ.

وـتـجـدـدـ الدـائـرـةـ التـأـكـيدـ عـلـىـ ضـرـورةـ الـعـمـلـ عـلـىـ تـفـادـيـ الإـفـراـطـ فيـ اـسـتـعـمـالـ مـتـوفـرـاتـ الـخـزـينـةـ،ـ دونـ تـرـخيـصـ مـسـيقـ بـقـوـانـينـ الـمـالـيـةـ،ـ كـمـورـدـ قـارـ لـتـموـيلـ قـسـطـ منـ نـفـقـاتـ الـمـيزـانـيـةـ.

الجزء الثالث: تحليل موارد ونفقات ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحوقة ميزانياتها ترتيبياً بميزانية الدولة والمراکز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة لسنة 2013

العنوان الأول: تحليل موارد ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحوقة

ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

تتضمن التحاليل المتعلقة بموارد ميزانية الدولة لسنة 2013 العنوانين الأول والثاني وصناديق الخزينة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحوقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وموارد الصناديق الخاصة المدرجة بالحساب العام للسنة المالية.

القسم الأول - موارد ميزانية الدولة

ضبط القانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 والمتصل بقانون المالية لسنة 2013 التقديرات الجملية الأولية لموارد ميزانية الدولة بمبلغ 26.692 م.د مقابل 22.810 م.د في سنة 2012. وتم بمحب القانون عدد 51 لسنة 2013 المؤرخ في 23 ديسمبر 2013 والمتصل بقانون المالية التكميلي لسنة 2013 الترفع في هذه التقديرات لتبلغ 27.191 م.د أي بزيادة بنسبة 1,87 % مقابل 10,81 % في السنة السابقة.

ووفقاً لأحكام الفصلين عدد 16 وعدد 21 من القانون الأساسي للميزانية تمت الزيادة في تقديرات موارد القروض الخارجية الموظفة بمبلغ 3,227 م.د⁽¹⁾ والتحفيض في تقديرات موارد الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 99,500 م.د. وباعتبار المقاييس المحصلة خلال السنة بعنوان حسابات أموال المشاركة (140,454 م.د) بلغت التقديرات النهائية لموارد ميزانية الدولة في سنة 2013 ما قيمته 27.334,681 م.د، مسجلة مقارنة بالصرف السابق زيادة بمبلغ 1.935,849 م.د وبنسبة 7,62 %.

وفاقت التقديرات النهائية لسنة 2013 إنجازات سنة 2012 (25.181,142 م.د) بمبلغ 2.153,539 م.د وبنسبة 8,55 %. وتجدر الإشارة إلى أنه طبقاً لما جاء بالميزان الاقتصادي، وبنية تقديرات سنة 2013 على أساس نسبة نمو متوقعة في حدود 4,5 % ونسبة تضخم مالي في حدود 4,8 % وإحداث 90 ألف موطن شغل.

وعلى مستوى الإنفاق بلغت الموارد الجملية المحصلة للميزانية في سنة 2013 ما قيمته 26.943,574 م.د، وتجاوزت هذه الموارد التقديرات الأصلية بما قدره 251,574 م.د، غير أنها سجلت نقصاً مقارنة بالتقديرات النهائية بمبلغ 391,107 م.د. وشهدت نسبة إنجاز هذه التقديرات تراجعاً إلى 98,57 % مقابل 99,14 % في سنة 2012. وكانت الإنفاق أقرب إلى تقديرات قانون المالية الأصلي منها إلى التقديرات النهائية وذلك رغم صدور قانون المالية التكميلي في موقع السنة.

⁽¹⁾ قرار وزير المالية المؤرخ في 12 ماي 2015 المتصل بالترفع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تعطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2013.

ويبرز الجدول التالي موارد ميزانية الدولة لسنة 2013 مقارنة بالتقديرات الأصلية والنهائية:

بالدينار

فارق الإنجازات مقارنة بالتقديرات النهائية		تصريف 2013			البنود
بتقديرات قانون المالية الأصلي	الإنجازات	التقديرات النهائية	تقديرات قانون المالية الأصلي		
1.150.940.843 -	282.540.843 -	17.707.659.157	18.858.600.000	17.990.200.000	العنوان الأول
787.962.432 -	525.462.432 -	15.044.737.568	15.832.700.000	15.570.200.000	- المداخيل الجائمة الاعتيادية
362.978.411 -	242.921.589	2.662.921.589	3.025.900.000	2.420.000.000	- المداخيل غير الجائمة الاعتيادية
1.196.556.690 -	1.292.229.398 -	6.249.770.602	7.446.327.292	7.542.000.000	العنوان الثاني
57.638.067 -	550.461.933	1.375.461.933	1.433.100.000	825.000.000	- المداخيل غير الاعتيادية
1.138.918.623 -	1.842.691.331 -	4.874.308.669	(¹)6.013.227.292	6.717.000.000	- موارد الاقتراض
1.956.390.792	1.826.344.787	2.986.144.787	1.029.753.995	1.159.800.000	صناديق الخزينة ⁽²⁾
1.634.985.270	1.364.485.270	2.524.285.270	889.300.000	1.159.800.000	- الحسابات الخاصة في الخزينة
2321.405.52	461.859.517	461.859.517	140.453.995	-	- حسابات أموال المشاركة
391.106.741 -	251.574.546	26.943.574.546	27.334.681.287	26.692.000.000	ميزانية الدولة

(1) باعتبار مبلغ 3.227.292 دينار بعنوان التفريع في تقديرات موارد القروض الخارجية الموظفة.

(2) باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق.

يتضح من الجدول أعلاه أن النقص الحاصل في تعبئة موارد الميزانية مقارنة بالتقديرات النهائية وباللغة م.د نتج عن نقص في تعبئة ما كان مقدراً بعنوان كل من موارد العنوان الأول (- 1.150,941 م.د) وموارد العنوان الثاني (- 1.196,557 م.د) حدّ منه نمو الموارد الموظفة لصناديق الخزينة بمبلغ 1.956,391 م.د.

ويعزى النقص المسجل في تحقيق موارد عنوان الميزانية مقارنة بالتقديرات النهائية أساساً لنقص في تعبئة كل من موارد الاقتراض (- 1.138,919 م.د) والمداخيل الجائمة الإاعتيادية (- 787,962 م.د) والمداخيل غير الجائمة الاعتيادية (- 362,978 م.د). أمّا الزيادة المحققة لموارد صناديق الخزينة، فقد توزّعت بين 1.634,985 م.د للحسابات الخاصة في الخزينة و 321,406 م.د لحسابات أموال المشاركة علماً بأنّ الزيادة المحققة في موارد صناديق الخزينة منتقلت في جملها في الفوائض المنقولة من التصرف السابق.

وتطورت الموارد المحصلة خلال سنة 2013 مقارنة بإنجازات سنة 2012 (25.181 م.د) بمبلغ 1.763 م.د وبنسبة 7 %. ونتج هذا النمو عن تطور موارد كل من العنوان الأول بمبلغ 2.409 م.د وبنسبة 15,74 % وصناديق الخزينة بمبلغ 57 م.د حدّ منه تراجع موارد العنوان الثاني بمبلغ 704 م.د وبنسبة 10,13 %.

ويبرز الجدول الموارد المحصلة في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 :

بالدّينار

النفقات 2013 2012 التغييرات		الموارد المحصلة		البنود
النسبة (%)	القيمة	2013	2012	
10,97	1.487.693.213	15.044.737.568	13.557.044.355	- المداخيل الجبائية الاعتيادية
10,31	107.489.291	1.149.634.077	1.042.144.786	- المداخيل الجبائية الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة
10,93	1.595.182.504	16.194.371.645	14.599.189.141	جملة الموارد الجبائية (نسبة الضغط الجبائي)
52,88	921.059.624	2.662.921.589	1.741.861.965	- المداخيل غير الجبائية الاعتيادية
26,80 -	503.561.624 -	1.375.461.933	1.879.023.557	- المداخيل غير الاعتيادية
6,31 -	92.563.040 -	1.374.651.193	1.467.214.233	- المداخيل غير الجبائية الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة
10,20	42.749.851	461.859.517	419.109.666	- موارد حسابات أموال المشاركة
6,68	367.684.811	5.874.894.232	5.507.209.421	جملة الموارد غير الجبائية
9,76	1.962.867.315	22.069.265.877	20.106.398.562	الموارد الذاتية (2)
3,95 -	200.434.802 -	4.874.308.669	5.074.743.471	موارد الاقتراض
7,00	1.762.432.513	26.943.574.546	25.181.142.033	جملة موارد ميزانية الدولة

(1) تم احتساب نسبة الضغط الجبائي باعتماد مبلغ الناتج المحلي لسنوي 2013 و2012 وللمقدار بالأسعار الجارية على التوالي بمبلغ 76.232 م.د و 70.491 م.د وفق تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2014.
(2) باعتبار الهبات الخارجية.

شهدت سنة 2013 ارتفاع نسق نفقة الموارد الذاتية للميزانية والبالغة 22.069.266 م.د إلى 9,76 % مقابل 6,84 % في السنة السابقة دون أن تصل إلى النسق الذي سجلته في سنة 2011 (14,15 %). واستمدت هذه الموارد تطورها في سنة 2013 من نفقة الموارد الجبائية بمبلغ 1.595 م.د وبنسبة 10,93 % والموارد غير الجبائية بمبلغ 368 م.د وبنسبة 6,68 %. وتعين الإشارة إلى تواصل ارتباط نسق تطور الموارد الذاتية بصفة أساسية بنسق نفقة الموارد الجبائية.

وتطرّقت الموارد الجبائية في سنة 2013 بنسق فاق نسق نفقة الميزانية الداخلية الخام بالأسعار الجارية (1) 10,93 % مقابل 8,14 % مما أدى إلى تفاقم الضغط الجبائي الذي بلغ 21,24 % مقابل 20,71 % في سنة 2012 ونسبة 21,3 % محددة بالميزان الاقتصادي لسنة 2013.

وساهمت الموارد الوطنية البالغة 23.828 م.د في تغطية نفقات الميزانية (26.133 م.د) بنسبة 91,18 %. وتوزّعت بين الموارد الذاتية (22.069 م.د) وموارد الاقتراض الداخلي (1.759 م.د).

ويبرز الجدول المالي تطور نسبة الموارد الذاتية مقارنة بجملة الموارد ونسبتها في تغطية نفقات الميزانية خلال الفترة من 2010 إلى 2013:

(1) التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2013

السنوات				
2013	2012	2011	2010	
81,91	79,85	84,85	90,41	- حصة الموارد الذاتية من جملة موارد الميزانية (%)
84,45	85,62	87,33	88,80	- نسبة تغطية الموارد الذاتية للنفقات (%)

يتبيّن من الجدول أنّ حصة الموارد الذاتية من جملة موارد الميزانية وبعد تراجعها خلال سنتي 2011 و2012 شهدت ارتفاعاً طفيفاً لتبلغ 81,91 % في سنة 2013 غير أنها لم تبلغ المستوى الذي كانت عليه في تصرّف 2010. ويُعود هذا التحسّن إلى نمو الموارد الذاتية بنسق فاق نسق نمو موارد الإقتراض (نمو بنسبة 9,76 % مقابل تراجع بنسبة 3,95 %). وواصلت نسبة تغطية الموارد الذاتية لنفقات الميزانية في تقلّصها حيث بلغت 84,45 % مقابل 85,62 % في التصرّف السّابق. ويُعود ذلك أساساً إلى تجاوز نسق نمو النفقات مقارنة بنسق نمو الموارد الذاتية (11,28 % مقابل 9,76 %).

وخلالاً لأحكام الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانية تضمنّت مداخيل حسابات أموال المشاركة، على غرار السنوات السابقة، موارد جبائية لفائدة عدد من الحسابات. وبلغ مجموع هذه الموارد 48,4 م.د خلال سنة 2013 أي ما يمثل 34,46 % من موارد السنة لحسابات أموال المشاركة مقابل على التوالي 48,9 م.د و 59,39 % في التصرّف السّابق.

I- موارد العنوان الأول

حدّدت التقديرات الأولية المتعلّقة بموارد العنوان الأول للميزانية في سنة 2013 بمبلغ 17.990,200 م.د. وتم الترفع فيها بموجب قانون المالية التكميلي بمبلغ 868,400 م.د لتصبح في حدود 18.858,600 م.د. وتم تحصيل هذه الموارد في حدود 17.707,659 م.د أي بنقص عن التقديرات الأولية بمبلغ 282,541 م.د وعن التقديرات النهائية بمبلغ 1.150,941 م.د.

ونتج النقص في إنجاز التقديرات النهائية عن النقص الحاصل في تحقيق كلّ من المداخيل الجبائية الاعتيادية (- 787,963 م.د) والمداخيل غير الجبائية الاعتيادية (- 362,978 م.د).

ويبرز الجدول التالي مقاييس العنوان الأول في سنة 2013 مقارنة بتقديرات السنة وبمقاييس سنة 2012 :

بالمدينار

(%) النسبة (%)	القيمة	الفارق بين الإنجازات والتقديرات لسنة 2013		الإنجازات		التقديرات النهائية 2013	البنود
		(%) النسبة (%)	القيمة	2013	2012		
19,84	1.178.488.673	4,16 -	308.899.444	- 7.118.100.556	5.939.611.883	7.427.000.000	الأداءات المباشرة الاعتبادية
4,06	309.204.540	5,70 -	479.062.988	- 7.926.637.012	7.617.432.472	8.405.700.000	الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتبادية
10,97	1.487.693.213	4,98 -	787.962.432	- 15.044.737.568	13.557.044.355	15.832.700.000	المداخيل الجائمة الاعتبادية
25,21	271.553.249	32,06 -	636.361.798	- 1.348.638.202	1.077.084.953	1.985.000.000	المداخيل المالية الاعتبادية
97,70	649.506.375	26,26	273.383.387	1.314.283.387	664.777.012	1.040.900.000	مداخيل أملاك الدولة الاعتبادية
52,88	921.059.624	12,00 -	362.978.411	- 2.662.921.589	1.741.861.965	3.025.900.000	المداخيل غير الجائمة الاعتبادية
15,74	2.408.752.837	6,10 -	1.150.940.843	- 17.707.659.157	15.298.906.320	18.858.600.000	جملة موارد العنوان الأول

تطورت موارد العنوان الأول في سنة 2013 بقيمة 2.408,753 م.د وبنسبة 15,74 % مقابل 476,945 م.د و 3,22 % في التصرف السابق. ونتج هذا التطور عن نمو كل من المداخيل الجائمة الاعتبادية (+ 10,97 %) والمداخيل غير الجائمة الاعتبادية (+ 52,88 %). وشهدت سنة 2013 تراجع حصة المداخيل الجائمة الاعتبادية ضمن موارد العنوان الأول إلى 84,96 % مقابل 88,61 % في سنة 2012.

ويعزى تطور المداخيل الجائمة الاعتبادية أساسا إلى التطور الذي شهدته الأداءات المباشرة الاعتبادية بنسبة 19,84 %. أمّا تطور المداخيل غير الجائمة الاعتبادية فإنه يرجع إلى التطور الهام لمداخيل أملاك الدولة بنسبة 97,70 % والمداخيل المالية الاعتبادية بنسبة 25,21 %.

أولاً - المداخيل الجائمة الاعتبادية

حدّدت التقديرات الأولية المتعلقة بالمداخيل الجائمة الاعتبادية بمبلغ 15.570,200 م.د وتم الترفع فيها بموجب قانون المالية التكميلي بمبلغ 262,500 م.د لترتفع بذلك التقديرات النهائية إلى 15.832,700 م.د مقابل 13.689,500 م.د في التصرف السابق. وبلغت الموارد الخالصة 15.044,737 م.د أي أقل من التقديرات النهائية بمبلغ 787,963 م.د وبنسبة 4,98 %.

وتطورت المداخيل الجائمة الاعتبادية في سنة 2013 مقارنة بالتصريف السابق بمبلغ 1.487,693 م.د وبنسبة 10,97 %. وتأتت الزيادة أساسا من الأداءات المباشرة الاعتبادية مما نتج عنه تواصل تدعّم حصة هذا الصنف ضمن المداخيل الجائمة الاعتبادية حيث مثلت ما نسبته 47,31 % في سنة 2013 مقابل 43,81 % في سنة

.2012

أ - الأداءات المباشرة الاعتيادية

ضبطت التقديرات النهائية بعنوان الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2013 مبلغ 7.427 م.د. وعلى الرغم من اعتماد قانون مالية تكميلي في موّيّ السنة أفرزت المداخيل الحقيقة والبالغة 7.118,101 م.د. نقصاً مقارنة بالتقديرات النهائية بقيمة 308,899 م.د. وتجاوزت مداخيل هذه الأداءات في سنة 2013 محاصيل التصرف السابق بمبلغ 1.178,489 م.د. وبنسبة 19,84 % مقابل زيادة مبلغ 25,232 م.د. وبنسبة 0,43 %.

ويبرز الجدول التالي هيكلة المداخيل بعنوان الأداءات المباشرة الاعتيادية وتطورها في سنة 2013 مقارنة

بسنة 2012 :

بالدينار

التغيرات 2012\2013		إنجازات 2013		إنجازات 2012		البنود
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	
16,36	522.454.199	52,21	3.716.405.319	53,77	3.193.951.120	- الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين
23,89	656.034.474	47,79	3.401.695.236	46,23	2.745.660.762	- الضريبة على الشركات
19,84	1.178.488.673	100,00	7.118.100.555	100,00	5.939.611.882	- جملة الأداءات المباشرة الاعتيادية

ويعزى ارتفاع نسق نمو مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2013 إلى تطور المداخيل بعنوان الضريبة على الشركات بقيمة 656,035 م.د. وبنسبة 23,89 % وكذلك المداخيل بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بمبلغ 522,454 م.د. وبنسبة 16,36 %.

وتطورت مداخيل الضريبة على الشركات نتيجة تحسّن النشاط الاقتصادي للبلاد خلال سنة 2012 حيث بلغت نسبة النمو الإجمالي للناتج المحلي بأسعار السنة السابقة 3,9 %⁽³⁾ مقابل نمو سلبي نسبته 1,8 % خلال سنة 2011.

كما تطورت محاصيل الأداء على دخل الأشخاص الطبيعيين نتيجة الترفع في الأجور وكذلك تطور إحداثيات مواطن الشغل إلى 113 ألف⁽¹⁾ مواطن شغل في سنة 2013 مقابل 85 ألف خلال سنة 2012. وتوزعت هذه الإحداثيات أساساً بين الإدارية بعدد 29,1 ألف مواطن شغل و 21,6 ألف في قطاع البناء و 13,5 ألف في قطاع السياحة مقابل على التوالي 17,6 ألف و 6,2 ألف خلال سنة 2012.

⁽¹⁾ التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2013.

وأدى نموّ الصربة على الشركات في سنة 2013 إلى تطور نصيبها من مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية حيث تدّعمت حصتها لتبلغ 47,79 % مقابل 46,23 % في التصرّف السابق.

وعلى غرار التصرّف السابق ساهمت كلّ البنود في نموّ مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2013 حيث ارتفع مردود الخصم من المورد والتسوية والتسبيقات بما قيمته على التوالي 646,221 م.د و 471,311 م.د و 60,957 م.د.

ولكن كان للخصم من المورد المساهمة الأكبر في الزيادة في مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2013، فإنّ حصته تراجعت إلى 62,56 % مقابل 64,10 % في التصرّف السابق. وتراجعت حصة المبالغ المدفوعة على الحساب إلى 11,52 % مقابل 12,77 % في التصرّف السابق. وفي مقابل ذلك تدّعمت حصة المداخيل بعنوان التسوية إلى 25,92 % في سنة 2013 مقابل 23,13 % في سنة 2012.

ويبيّن الجدول الموالي تطوير مداخيل الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2013 ومقارنتها بسنة 2012 :

باللدينار

التغيرات 2012/2013		إنجازات 2013		إنجازات 2012		البند
النسبة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	
16,97	646.220.802	62,56	4.453.314.023	64,10	3.807.093.221	- التسبيقات: الخصم من المورد
8,03	60.956.747	11,52	819.753.921	12,77	758.797.174	- التسبيقات: المبالغ المدفوعة على الحساب
34,31	471.311.124	25,92	1.845.032.612	23,13	1.373.721.488	- التسوية
19,84	1.178.488.673	100,00	7.118.100.556	100,00	5.939.611.883	جملة الأداءات المباشرة الاعتيادية

1- التسبيقات : الخصم من المورد

بلغت التقديرات النهائية لسنة 2013 بعنوان مداخيل الخصم من المورد ما قيمته 4.471 م.د مقابل 3.821 م.د في التصرّف السابق. وبلغت الإنجازات 4.453,314 م.د مفرزة بذلك نقصاً مقارنة بالتقديرات بقيمة 17,686 م.د وبنسبة 0,4 % وزيادة مقارنة بإنجازات السنة السابقة بمبلغ 646,221 م.د وبنسبة 16,97 %.

وتربّت هذه الزيادة أساساً عن تحقيق إيرادات هامة إضافية بعنوان بعض الفصول يذكر منها خاصّة "المربّيات والأجور" (+427,960 م.د) و"التسبيقات بعنوان الصفقات العموميّة" (+67,214 م.د) و"المكافأة والعمولة والواسطة والأكّرية والأجور الظرفيّة" (+66,915 م.د) وكذلك مداخيل الأموال المنقوله (+44,070 م.د).

وتبين من هيكلة المدaxيل بعنوان الخصم من المورد أهمية الاستخلاصات بعنوان المرتبات والأجور والتي بلغت حصتها في سنة 2013 ما نسبته 68,89 % مقابل 69,34 % في التصرف السابق.

وتربّت الزيادة الحاصلة في سنة 2013 بعنوان الخصم من المورد بعنوان المرتبات والأجور (16,21 %) عن صرف الزيادة في الأجور في الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية المقرونة بالاتفاق المبرم بين الأطراف الاجتماعية في سنة 2012 ونتيجة لإحداث 113 ألف موطن شغل جديد.

2- التسقيقات : المبالغ المدفوعة على الحساب

ضبطت التقديرات النهائية لسنة 2013 بعنوان المبالغ المدفوعة على الحساب بقيمة 796 م.د. وارتفعت الموارد المحصلة إلى 819,754 م.د مسجلة بذلك تجاوزاً للتقديرات قدره 23,754 م.د ونسبة 2,98 % مقابل نقص في التحصيل بمبلغ 54,203 م.د وبنسبة 6,67 % في السنة السابقة.

وتطورت المبالغ المدفوعة على الحساب خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 بمبلغ 60,957 م.د وبنسبة 8,03 %. ويفسر هذا التطور بارتفاع حجم التسقيقات المدفوعة بعنوان مختلف البنود حيث ارتفعت التسقيقات المدفوعة من قبل الشركات غير البترولية (+ 29,649 م.د) والشركات البترولية (+ 13,859 م.د) والأشخاص الطبيعيين بعنوان الأرباح الصناعية والتجارية (+ 12,112 م.د) وبعنوان أرباح المهن غير التجارية (+ 5,337 م.د).

3- التسوية

شهدت الموارد المحصلة عن طريق التسوية بعنوان الأداءات المباشرة الاعتيادية في سنة 2013 وبالنسبة 1.845,033 م.د نقصاً مقارنة بالتقديرات النهائية (2.160 م.د) بقيمة 314,967 م.د وبنسبة 14,58 %. ويعزى النقص أساساً إلى كل من الضريبة على الشركات غير البترولية بمبلغ 165,908 م.د وبنسبة 57,61 % والضريبة على دخل الشركات البترولية بمبلغ 152,941 م.د وبنسبة 8,85 %.

ومقارنة بإيجازات سنة 2012 واصلت هذه الموارد في ارتفاعها حيث تطورت في سنة 2013 بمبلغ 471,311 م.د وبنسبة 34,31 %. ويعزى هذا النمو أساساً إلى المفعول المزدوج للزيادة في دفعات الشركات البترولية (+ 510,010 م.د) والمعاليم التكميلية على كاهل شركات النفط (+ 22,681 م.د) ودفعات الأشخاص الطبيعيين (+ 8,303 م.د) من ناحية ولتراجع دفعات الشركات غير البترولية (- 72,316 م.د) من ناحية أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم بمحض قانون المالية التكميلي الترفع في تقديرات الدفعات المتأنية من الشركات البترولية بمبلغ 618 م.د وهو ما يمثل تعديلاً بنسبة 55,68 %. وجاء هذا الترفع بالنظر إلى الوضعية

الفعالية للموارد المحققة باعتبار وأنّ قانون المالية التكميلي تمّ اعتماده في موعد تصرف 2013 حيث تكون الشركات البترولية قد أودعت تصاريحها الجبائية المتعلقة بالتسوية.

وشهدت سنة 2013 استخلاص مبلغ استثنائي لم يتمّ تقديره بالميزانية بعنوان جبائية بترولية على كامل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية قيمته 245 م.د كان يتعين استخلاصه في شهر ديسمبر 2012 بالعلاقة مع متخلّدات الدعم بعنوان سنة 2012⁽¹⁾.

بـ- الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية

ضبطت التقديرات النهائية لموارد الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية في سنة 2013 بما قيمته 8.405,700 م.د تمّ تحصيلها بنسبة 94,30 %. ومقارنة بالسنة السابقة، ارتفعت الموارد المحصلة في سنة 2013 بمبلغ 309,205 م.د وبنسبة 4,06 % مقابل زيادة بمبلغ 842,768 م.د وبنسبة 12,44 % في سنة 2012.

ويعود تراجع نسق نمو الأداءات والمعاليم غير المباشرة أساسا إلى تدني نسق نمو المعاليم الديوانية (1,87 % مقابل 27,48 %) والأداء على القيمة المضافة (1,74 % مقابل 13,70 %) والمعلوم على الاستهلاك (3,66 % مقابل 8 %). وهي أداءات ومعاليم تأثرت بتراجع نسق النمو الاقتصادي إلى 2,3 % وكذلك بتراجع نمو واردات البضائع والخدمات إلى 3,5 % في سنة 2013 مقابل على التوالي 3,9 و 13,3 % خلال سنة 2012⁽²⁾.

ويبرز الجدول التالي تطور الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية وهيكلتها في سنتي 2013 و2012 :

بالدينار

الغيرات 2012 2013		2013		2012		القيمة
%	القيمة	%	الحصة	القيمة	%	
1,87	13.411.726	9,19	728.864.615	9,39	715.452.889	- المعاليم الديوانية
1,74	76.205.532	56,17	4.452.021.762	57,45	4.375.816.230	- الأداء على القيمة المضافة
3,66	58.424.393	20,89	1.655.994.247	20,97	1.597.569.854	- المعلوم على الاستهلاك
16,72	102.545.825	9,03	715.870.235	8,05	613.324.410	- المعاليم على العقود والمعاملات (التسجيل)
4,73	10.607.697	2,97	235.106.458	2,95	224.498.761	- المعاليم على النقل ومنتجات أخرى
52,89	48.009.367	1,75	138.779.695	1,19	90.770.328	- المعاليم "الأخرى"
4,06	309.204.540	100,00	7.926.637.012	100,00	7.617.432.472	الجملة

⁽¹⁾ التقرير الصادر عن وزارة المالية في شهر نوفمبر 2014 حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014.

⁽²⁾ التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2013.

يتبيّن من الجدول أنّ نمو الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية في سنة 2013 نتج عن النمو الذي شهدته مختلف أصناف الأداءات والمعاليم غير المباشرة خاصة منها المعاليم على العقود والمعاملات بمبلغ 102,546 م.د وبنسبة 16,72 % والمعاليم الأخرى بمبلغ 48,009 م.د وبنسبة 52,89 %.

وعلى مستوى هيكلة الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية، أسفرت هذه التطورات عن ارتفاع حصة كلّ من المعاليم على العقود والمعاملات والمعاليم الأخرى على التوالي إلى 9,03 % و 1,75 % في سنة 2013 مقابل 8,05 % و 1,19 % في سنة 2012 وانخفاض حصة الأداء على القيمة المضافة إلى 56,17 % مقابل 57,45 %.

وباعتبار الأداءات والمعاليم الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة والبالغة 1.149,634 م.د في سنة 2013، ارتفعت المداخيل بعنوان الأداءات والمعاليم غير المباشرة الاعتيادية إلى 9.076,271 م.د مقابل 8.659,576 م.د في التصرف السابق أي بزيادة بمبلغ 416,695 م.د وبنسبة 4,81 %.

وتتجه الملاحظة أنّ المبالغ المدرجة بميزانية الدولة لا تأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي تم إرجاعها بعنوان فائض الأداءات والمعاليم علما بأنّ مصالح المراقبة الجبائية أذنت في سنة 2013 بإرجاع مبلغ جملي قدره 652 م.د. وقد تولّ قباض المالية إرجاع فوائض الأداء أو المبالغ الزائدة في حدود 670,100 م.د منها 60,04 % بعنوان فائض الأداء على القيمة المضافة⁽¹⁾.

1- المعاليم الديوانية

ضبطت التقديرات النهائية لسنة 2013 بعنوان المعاليم الديوانية بقيمة 730 م.د. وتم تحصيلها إلى غاية 728,865 م.د مقابل 715,453 م.د في التصرف السابق. وشهدت هذه المعاليم نمواً طفيفاً مقارنة بسنة 2012 بنسبة 1,87 % نتج عن المفعول المزدوج لتطور أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد بمبلغ 9,332 م.د والمعاليم الديوانية عند التوريد بمبلغ 6,766 م.د من ناحية حدّ منه تراجع محاصل أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير بمبلغ 2,687 م.د من ناحية أخرى.

ويعزى ضعف نمو المعاليم الديوانية إلى تراجع نسق نمو الواردات مقارنة بالتصريف السابق 3,5 % في سنة 2013 مقابل 13,3 % في سنة 2012). ويبرز الجدول التالي تطور المعاليم الديوانية بين سنتي 2013 و 2012 :

بالدينار

⁽¹⁾ تقرير نشاط الإدارية العامة للمراقبة الجبائية لسنة 2013.

النغيرات 2012 2013		2013	2012	البنود
النسبة (%)	القيمة			
1,14	6.765.998	598.691.789	591.925.791	- المعاليم الديوانية عند التوريد
8,47	9.332.332	119.548.731	110.216.399	- أتاوة الخدمات الديوانية عند التوريد
20,18 -	2.686.604 -	10.624.095	13.310.699	- أتاوة الخدمات الديوانية عند التصدير
1,87	13.411.726	728.864.615	715.452.889	جملة المعاليم الديوانية

2- الأداء على القيمة المضافة

ضبطت التقديرات الأولية لسنة 2013 بعنوان الأداء على القيمة المضافة مبلغ 4.800 م.د تم التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 4.400 م.د. وبلغت الإنحازات 4.452,022 م.د متداوza التقديرات النهائية بمبلغ 52,022 م.د. وساهم في هذه الزيادة مردود كل من الأداء بالنظام الداخلي (+ 37,380 م.د) والأداء بنظام التوريد (+ 14,642 م.د).

ومقارنة بإنحازات سنة 2012 ولئن تواصل في سنة 2013 نمو مردود الأداء على القيمة المضافة، فإن ذلك كان بنسبة بسيطة في حدود 1,74 %. وحافظ الأداء بنظام التوريد على تقدّمه ضمن هيكلة الأداء على القيمة المضافة وتطورت حصته إلى 54,24 % مقابل 53,55 % في سنة 2012.

ويبرز الجدول التالي هيكلة الأداء على القيمة المضافة وتطور المدخلات بعنوانه في سنتي 2012 و2013 :

باليدينار

النغيرات 2012 2013		2013		2012		البنود
النسبة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	
0,24	4.828.972	45,76	2.037.379.395	46,45	2.032.550.423	- الأداء على القيمة المضافة : نظام داخلي
3,05	71.376.559	54,24	2.414.642.366	53,55	2.343.265.807	- الأداء على القيمة المضافة : نظام التوريد
1,74	76.205.531	100,00	4.452.021.761	100,00	4.375.816.230	الجملة

3- المعلوم على الاستهلاك

ضبط قانون المالية لسنة 2013 التقديرات بعنوان المعلوم على الاستهلاك مبلغ 2.005 م.د تم التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 1.600 م.د. وبلغت الموارد المحصلة 1.655,994 م.د مقابل 1.597,570 م.د في سنة 2012 أي بتطور قيمته 58,424 م.د ونسبة 3,66 %. وشهدت المدخلات بعنوان معلوم الاستهلاك على المشروعات الكحولية والزيادة الخصوصية على التبغ والوقيد ارتفاعاً بلغ على التوالي 47,803 م.د و30,296 م.د في

حين تراجعت بقية البند منها خاصة المعلوم على الاستهلاك على التبغ والوقيد الذي تراجع مبلغ 11,877 م.د.

ويبرز الجدول التالي تطور معلوم الاستهلاك خلال سنوي 2012 و 2013 :

بالدينار

النحوت 2012 2013		2013	2012	البند
النسبة %	القيمة			
1,86 -	4.889.189 -	257.810.760	262.699.949	- معلوم على الاستهلاك على البنزين والتزيوت
3,28 -	11.876.600 -	350.430.781	362.307.381	- المعلوم على الاستهلاك على التبغ والوقيد
9,29	30.296.460	356.317.117	326.020.657	- الزيادة الخصوصية على التبغ والوقيد
22,26	47.802.640	262.506.660	214.704.020	- معلوم الاستهلاك على المشروبات الكحولية
0,67 -	2.908.918 -	428.928.929	431.837.847	- معلوم الاستهلاك على منتجات مختلفة
3,66	58.424.394	1.655.994.247	1.597.569.854	الجملة

4- المعاليم غير المباشرة الاعتيادية الأخرى

شملت المعاليم غير المباشرة الاعتيادية الأخرى بنود "المعاليم على العقود والمنقولات (التسجيل)" و "المعاليم على النقل ومنتجات أخرى" ومعاليم أخرى .

وفي ما يتعلّق بالمعاليم على العقود والمنقولات، قدّرت المداخيل النهائية بعنوانها مبلغ 698 م.د. وتم تحصيلها في حدود 715,870 م.د. في سنة 2013 أي بزيادة مبلغ 102,546 م.د وبنسبة 16,72 % مقابل 11,820 م.د و 1,97 % في سنة 2012.

أمّا في خصوص المعاليم على النقل ومنتجات أخرى، لم يتم تعبئة كل الموارد المتوقعة حيث كان الإنجاز في حدود 93,67 % ويبلغ 235,106 م.د. وتطورت هذه المعاليم بمبلغ 10,608 م.د وبنسبة 4,73 % مقارنة بالتصرّف السابق.

وبالنسبة إلى بند المعاليم "الأخرى"، فقد بلغت في سنة 2013 التقديرات الأولية 110,200 م.د تم الترفيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 726,700 م.د. وترتّب هذا الترفيع أساساً عن إحداث فصل جديد بعنوان "فائض مداخيل الصناديق الخاصة على النفقات" بتقديرات بمبلغ 554,700 م.د، وعن الترفيع في تقديرات فصل "خطايا وعقوبات صادرة في المادة الجبائية" من 93 م.د إلى 150 م.د.

وتم تحقيق التقديرات النهائية المتعلقة ببند المعاليم "الأخرى" إلى غاية 138,780 م.د أي بنقص قدره 587,920 م.د ونسبة 80,90 %. ويعزى هذا النقص أساسا إلى ضعف تحصيل الموارد بعنوان الفصل "فائض مداخيل الصناديق الخاصة على النفقات" حيث اقتصرت مداخيله على مبلغ 0,843 م.د أي بنسبة تحصيل لم تتجاوز 0,15 %. وباستثناء هذا الفصل ترتفع نسبة تحصيل موارد هذا البند إلى 80,20 %.

ومقارنة بالتصريف السابق، تطورت المداخيل بعنوان المعاليم "الأخرى" بمبلغ 48,010 م.د وبنسبة 52,89 %. ونتج هذا التطور أساسا عن تطور مداخيل فصل "خطايا وعقوبات صادرة في المادة الجبائية" بمبلغ 72,456 م.د وبنسبة 122,65 % حـد منه تراجع المداخيل بعنوان فصل "معاليم تخص بعض المنتجات والخدمات" بمبلغ 24,461 م.د.

ثانيا - المداخيل غير الجبائية الاعتيادية

ضبط قانون المالية لسنة 2013 التقديرات بعنوان المداخيل غير الجبائية الاعتيادية بمبلغ 2.420 م.د ثم تم الترفع فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 3.025,900 م.د. وكانت الإنحازات (2.662,921 م.د) دون التقديرات بما قيمته 362,979 م.د. ومثلت هذه الإنحازات ما نسبته 88 % من التقديرات النهائية.

وتجاوزت الموارد المحصلة في سنة 2013 إنحازات التصرف السابق (1.741,862 م.د) بمبلغ 921,059 م.د وبنسبة 52,88 %. وترتب هذه الزيادة عن ارتفاع المداخيل المالية الاعتيادية بقيمة 271,553 م.د وبنسبة 25,21 % ومداخيل أملأك الدولة الاعتيادية بمبلغ 649,506 م.د وبنسبة 97,70 %.

أ - المداخيل المالية الاعتيادية

بلغت في سنة 2013، التقديرات الأولية بعنوان المداخيل المالية الاعتيادية 1.373 م.د وتم الترفع فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 1.985 م.د أي بزيادة قدرها 612 م.د. ونتجت هذه الزيادة أساسا عن رصد تقديرات بعنوان فصل جديد سمّي "تحويل أرصدة بعض الحسابات الخاصة" بمبلغ 636 م.د وذلك طبقاً للفصل 3 من قانون المالية التكميلي الذي نصّ على "أنه يرخص بالنسبة إلى سنة 2013 في خصم مبلغ 636 م.د من بين أرصدة الحسابات الخاصة في الخزينة لفائدة موارد العنوان الأول من ميزانية الدولة".

وبلغت الإنحازات المحققة بعنوان المداخيل المالية الاعتيادية خلال سنة 2013 ما قيمته 1.348,638 م.د. أي بنسبة تحصيل تساوي 67,94 % من التقديرات النهائية. ونتج ضعف التحصيل أساساً عن عدم تحقيق موارد

بعنوان الفصل الجديد المذكور آنفا. ومقارنة بالتصريف السابق، شهدت هذه الإنحازات ارتفاعا في سنة 2013 بمبلغ 271,553 م.د وبنسبة 25,21%.

وطبقاً لأحكام الفصل 3 من قانون المالية التكميلي شامل الخصم أرصدة صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بمبلغ 500 م.د وصندوق تنمية قطاع المواصلات بمبلغ 111 م.د وحساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة بمبلغ 25 م.د.

غير أن الإدراج المحاسبي للموارد التي تم خصمها تم ضمن الفصل "مداخيل متأتية من حسابات أموال المشاركة الملغاة" المدرج بمداخيل أملاك الدولة الاعتيادية. ويعتبر التضمين المحاسبي لهذه الموارد مخالفاً لطبيعتها باعتبارها لا تمثل مورداً من موارد أملاك الدولة الاعتيادية. وهو ما يؤثر على شفافية المعطيات المتعلقة بتصنيف المداخيل ومدى صحة المعطيات المتعلقة بالقدرة على تحصيل الموارد وتطور مختلف أصناف موارد ميزانية الدولة.

ويبرز الجدول التالي تطور المداخيل المالية الاعتيادية خلال سنتي 2012 و2013:

بالبيانار

النفقات 2013/2012 (%)		المداخيل		البنود
القيمة	2013	2012		
37,87	306,956,736	1,117,415,916	810,459,180	- تحويلات المنشآت العمومية ومرابح الخزينة
20,78 -	19,171,533 -	73,101,496	92,273,029	- المطابيا والعقوبات المالية
10,85 -	2,781,923 -	22,850,149	25,632,072	- استخلاص فوائد القروض
2,30 -	2,500,000 -	106,250,000	108,750,000	- دفعات ومساهمات صناديق الضمان الاجتماعي
27,39 -	10,950,030 -	29,020,641	39,970,672	- مداخيل مختلفة
25,21	271,553,249	1,348,638,202	1,077,084,953	جملة المداخيل المالية الاعتيادية

يتبيّن من الجدول أنّ نمو المداخيل المالية الاعتيادية في سنة 2013 نتج أساساً عن تطور تحويلات المنشآت العمومية ومرابح الخزينة بمبلغ 306,957 م.د بنسبة 37,87% حدّ منه تراجع مداخيل بقية البنود بمبلغ 35,404 م.د. وتدعمت حصة المداخيل المتأتية من تحويلات المنشآت العمومية ومرابح الخزينة لتبلغ 82,86% من جملة المداخيل المالية الاعتيادية مقابل 75,21% في التصرّف السابق.

ويبرز الجدول التالي توزيع تحويلات المنشآت العمومية ومرابح الخزينة في سنتي 2012 و2013:

بالبيانار

النسبة (%)		السنة		البنود
النسبة (%)	القيمة	2013	2012	
28,16 -	74.700.000 -	190.600.000	265.300.000	- حصة الميزانية من أرباح البنك المركزي التونسي
72,86 -	51.000.000 -	19.000.000	70.000.000	- فوائض المنشآت العمومية غير البترولية
80,48	339.765.457	761.917.534	422.152.077	- أرباح الشركات غير البترولية
-	98.484.497	98.484.497	-	- أرباح الشركات البترولية
10,55 -	5.593.218 -	47.413.885	53.007.103	- المرابح الأخرى للخزينة
37,87	306.956.736	1.117.415.916	810.459.180	الجملة

وتُرَتِّب ارتفاع موارد الميزانية بعنوان مداخيل تحويلات المنشآت العمومية ومرابح الخزينة في سنة 2013 أساساً عن الزيادة في المحاصيل بعنوان أرباح الشركات غير البترولية (+ 339,765 م.د) وإدراج مداخيل بعنوان أرباح الشركات البترولية (+ 98,484 م.د) حدّ منها تراجع مداخيل بقية البنود منها خاصة البند المتعلق بحصة الميزانية من أرباح البنك المركزي التونسي (- 74,700 م.د) وفوائض المؤسسات العمومية غير البترولية (- 51 م.د).

ب - مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية

ضبطت التقديرات النهائية بعنوان مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية لسنة 2013 بمبلغ 1.040,900 م.د. وبلغت المحاصيل 1.314,283 م.د (منها مبلغ 636 م.د بعنوان مداخيل متأتية من حسابات أموال المشاركة الملغاة أي بزيادة قدرها 273,383 م.د ونسبتها 26,26 %.

ومقارنة بالتصريح السابق، تطورت مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية في سنة 2013 بمبلغ قدره 649,506 م.د ونسبة 97,70 % وذلك كما يتبيّن من الجدول التالي :

بالبيان

النسبة (%)		السنة		البنود
النسبة (%)	القيمة	2013	2012	
47,87 -	100.770.620 -	109.715.378	210.485.998	- معاليم عبور الغاز
98,90 -	273.424.733 -	3.034.477	276.459.211	- بيع العقارات التابعة لأملاك الدولة
-	140.712.244 -	-	140.712.244	- المرابح الناجحة عن استغلال النفط
-	524.000.000	524.000.000	-	- مداخيل بيع الأصول المصادرية
-	636.000.000	636.000.000	-	- مداخيل متأتية من حسابات أموال المشاركة الملغاة
11,89	4.413.973	41.533.532	37.119.559	- مداخيل أملاك الدولة الاعتيادية أخرى
97,70	649.506.375	1.314.283.387	664.777.012	الجملة

وباستثناء المداخيل المحققة بعنوان الفصل الجديد المتعلق بمداخيل متأتية من حسابات أموال المشاركة للغاية، فإنّ مداخيل أملاك الدولة الإعتيادية بلغت 678,283 م.د في سنة 2013 أي بتحصيل بنسبة 65,16 % وبنسبة مبلغ 13,506 م.د مقارنة بالموارد المحصلة خلال التصرف السابق. وترتّب الزيادة عن تسجيل مداخيل بمبلغ 524 م.د بعنوان بيع الأملاك المصادر حدّ منها تراجع معاليم عبور الغاز وبيع العقارات التابعة لأملاك الدولة.

ويعزى تراجع معاليم عبور الغاز (- 100,771 م.د) إلى تراجع شراءات الغاز من قبل إيطاليا بحوالي 40 % مقارنة بالسنة الفارطة⁽¹⁾. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتمّ خلال سنة 2013 تحويل مبالغ بعنوان المرابح الناتجة عن استغلال النفط وذلك خلافاً لسنة 2012.

ومقارنة بالتقديرات النهائية (1.040,900 م.د) نتج ضعف تحصيل أملاك الدولة الإعتيادية في سنة 2013 أساساً عن ضعف تحصيل مداخيل بعنوان بيع الأملاك المصادر (- 344 م.د) ومداخيل بعنوان معاليم عبور الغاز (- 9,285 م.د). وخلافاً لذلك فقد تم تحصيل مبلغ 636 م.د بعنوان الفصل الجديد المذكور علماً بأنه لم تضبط في شأنه تقديرات ضمن قانوني المالية. وبلغت حصة هذه المداخيل 48,39 % من جملة مداخيل أملاك الدولة الإعتيادية.

II- موارد العنوان الثاني

ضبطت التقديرات بعنوان موارد العنوان الثاني للميزانية بمبلغ 7.542 م.د في سنة 2013. وتم التخفيف فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 7.443,100 م.د. وباعتبار الترفع في التقديرات المتعلقة بموارد الاقتراض الخارجي الموظفة بمبلغ 3,227 م.د⁽²⁾ ترتفع التقديرات النهائية إلى 7.446,327 م.د في سنة 2013 مقابل 7.235,499 م.د في التصرف السابق، مسجلة نمواً بمبلغ 210,828 م.د وبنسبة 2,91 %.

وعلى صعيد الإنحصار بلغت الموارد التي تمّت تعيئتها في سنة 2013 ما قيمته 6.249,771 م.د أي بتحصيل بنسبة 83,93 % من التقديرات النهائية مقابل 96,11 % في سنة 2012.

⁽¹⁾ التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2013.

⁽²⁾ قرار وزير المالية المؤرخ في 12 ماي 2015 المتعلق بالترفع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تعطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2013.

ونتج ضعف التحصيل في سنة 2013 أساساً عن نقص في تعبئة موارد الإقراض بمختلف أصنافه بمبلغ 1.138,918 م.د وبنسبة 18,94 %. وشمل النقص موارد الإقراض الداخلي (- 520,789 م.د) وموارد الإقراض الخارجي (- 497,061 م.د) وموارد الإقراض الخارجي الموظفة (- 121,068 م.د).

وبناءً على الإشارة إلى أنّ حصة تقديرات موارد الإقراض من جملة تقديرات موارد العنوان الثاني بلغت 80,75 % غير أنّ الموارد المحصلة بهذا العنوان لم تمثل سوى 77,99 % من جملة موارد العنوان الثاني للميزانية.

وبلغت التقديرات النهائية المتعلقة بالمدخل غير الاعتيادية 1.433,100 م.د تم تحصيلها إلى غاية 1.375,462 م.د أي بإنجاز بنسبة 95,98 %. ويرجع ذلك أساساً إلى تعبئة مدخل التخصيص بنسبة 100 % علماً بأنّ هذه المدخل (1.070,402 م.د) مثلت ما نسبته 77,82 % من المدخل غير الاعتيادية في سنة 2013.

ومقارنة بالتصريف السابق، شهدت موارد العنوان الثاني المحصلة في سنة 2013 تراجعاً قدره 703,996 م.د ونسبة 10,12 %. وترتّب هذا النقص عن تراجع المدخل غير الاعتيادية (- 503,561 م.د) وموارد الإقراض (- 200,435 م.د).

وتناصفت موارد العنوان الثاني في سنة 2013 بين الموارد الداخلية والهبات التي بلغت حصتها 50,16 % والموارد المتأتية من القروض الخارجية والتي بلغت حصتها 49,84 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني في سنة 2013 مقارنة بتقديرات السنة وإنجازات التصريف السابق:

بالدينار

القيمة	النسبة %	الإنجازات		التقديرات النهائية 2013	البنود
		2013	2012		
503.561.624	26,80 -	57.638.067	1.375.461.933	1.879.023.557	المدخل غير الاعتيادية
21.838.406	15,47 -	19.348.084	119.348.084	141.186.490	مداخل استرجاع أصل
481.723.218	27,72 -	76.986.151	1.256.113.849	1.737.837.067	مداخل غير اعتيادية أخرى
200.434.802	3,95 -	1.138.918.623	4.874.308.669	5.074.743.471	موارد الإقراض
222.679.014	14,49	520.788.936	1.759.211.064	1.536.532.050	موارد الإقراض الداخلي
294.434.109	9,64 -	497.061.110	2.760.810.890	3.055.244.999	موارد الإقراض الخارجي
128.679.707	26,64 -	121.068.577	354.286.715	482.966.422	موارد الإقراض الخارجي
703.996.426	10,12 -	1.196.556.690	6.249.770.602	6.953.767.028	جملة موارد العنوان الثاني

أولاً - المداخيل غير الاعتيادية

ضبطت الموارد المنتظر تحصيلها في سنة 2013 بعنوان المداخيل غير الاعتيادية مبلغ 1.433,100 م.د وبلغت عند الإنجاز ما قدره 1.375,462 م.د أي بتحصيل بنسبة 95,98 % ومسفراً عن تراجع مبلغ 503,562 م.د وبنسبة 26,80 % مقارنة بسنة 2012.

أ - مداخيل استرجاع أصل القروض

شهدت المداخيل بعنوان استرجاع أصل القروض تقلّصاً بما قدره 21,839 م.د ونسبته 15,47 % لتبلغ 119,348 م.د في سنة 2013. وتأتى هذه الموارد أساساً من مداخيل استرجاع القروض الخارجية المعاد إقراضها التي بلغت 118,495 م.د وتمثل حصتها 99,28 %.

وتواصل في سنة 2013 عدم تضمين الحساب العام للسنة المالية وحساب تصرف أمين المال العام المعطيات المتعلقة بوضعية القروض المتبقية للتسديد من قبل المؤسسات والمنشآت العمومية المستفيدة بالقروض التي تمت إعادة إسنادها مما يحول دون تحديد نسب استخلاصها.

ب - مداخيل غير اعتيادية أخرى

توزّعت الموارد المحصلة بعنوان مداخيل غير اعتيادية أخرى في سنة 2013 بين مداخيل التخصيص بقيمة 1.070,402 م.د والهبات بقيمة 185,712 م.د مقابل على التوالي 1.105 م.د و 632,837 م.د في التصرف السابق. وتوزّعت الهبات بين هبة لدعم الثورة مبلغ 96 م.د وهبة المفوضية الأوروبية لبرنامج دعم التصرف في الميزانية حسب الأهداف مبلغ 89,712 م.د.

ويتجدر الإشارة إلى أنّ مداخيل التخصيص تمتّلت في سنة 2013 في تحويل مبلغ 1.000 م.د لفائدة الميزانية من الرصيد المتبقى لدى البنك المركزي التونسي بعنوان فتح رأس مال شركة "اتصالات تونس" مبلغ 3.050 م.د علماً بأن المبلغ المتبقى من هذه العملية (873,041 م.د⁽¹⁾) لم يتم إدراجها بالميزانية.

وخلالاً للفصل 4 من قانون المالية التكميلي لسنة 2013 الذي نصّ على تخصيص مبلغ 1.000 م.د لفائدة العنوان الأول للميزانية فقد تم إدارجه ضمن موارد العنوان الثاني.

⁽¹⁾ التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2013.

ثانياً - موارد الاقتراض

ضبط قانون المالية لسنة 2013 موارد الاقتراض المنتظر تعبتها بمبلغ 6.717 م.د. وتم بمحض قانون المالية التكميلي تحين هذه التقديرات بالنظر إلى نتائج الاقتراض والتسديد المحققة إلى غاية شهر أكتوبر 2013 حيث تم التخفيض فيها بمبلغ 707 م.د وذلك نتيجة صعوبة تعبئة موارد الاقتراض الخارجي المترجمة لدى كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الإفريقي للتنمية وعدم إصدار الصكوك الإسلامية المترجمة بمبلغ 1.000 م.د وتعويضها باستعمال قسط من عائدات فتح رأس المال شركة "الاتصالات تونس" للقطاع الخاص.

وبلغت التقديرات النهائية لموارد الإقتراض في سنة 2013 (باعتبار الزيادة في موارد الاقتراض الخارجي الموظفة بمبلغ 3,227 م.د) ما قيمته 6.013,227 م.د، تم تعبتها إلى غاية 4.874,309 م.د أي بنسبة 81,06 % مقابل على التوالي 5.074,743 م.د و 89,47 % في التصرف السابق. ومثلت موارد الإقتراض حصة 20,34 % من جملة موارد الميزانية (دون اعتبار موارد صناديق الخزينة) في سنة 2013 مقابل 22,80 % في سنة 2012.

ومثل التدابير العمومي ما نسبته 45,7 % في سنة 2013 و 44,5 % في سنة 2012⁽¹⁾ من الناتج المحلي الإجمالي علما بأن أقل نسبة تم تحقيقها منذ سنة 1986 كانت خلال سنة 2010 حيث بلغت 40,5 %.

وبحدّ الدائرة في هذا الصدد، الإشارة إلى أن هذه النسبة اقتصرت على عباء الدين المدرج بميزانية الدولة والذي لا يعطي جميع التعهدات بهذا العنوان. وفضلا عن العمليات قصيرة الأمد التي لا يتم إدراجها ضمن عمليات الميزانية، تقتصر أعباء الدين على القروض المباشرة وذلك دون الأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي تستعملها الدولة لتمويل عجز الميزانية على غرار الإيداعات والتسبيقات.

وتوزّعت إنجازات سنة 2013 المتعلقة بموارد الاقتراض (4.874,309 م.د) بنسبة 36,09 % بعنوان الاقتراض الداخلي مقابل 56,64 % بعنوان الاقتراض الخارجي و 7,27 % للقروض الخارجية الموظفة.

⁽¹⁾ التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2013

أ - موارد الاقتراض الداخلي

ارتفعت تقديرات قانون المالية لسنة 2013 بعنوان الموارد المتظرة من الدين الداخلي إلى ما قيمته 1.800 م.د. وتمت مراجعة هذه التقديرات لتضبط نهائياً بموجب قانون المالية التكميلي في حدود 2.280 م.د تم تحصيلها إلى غاية 1.759,211 م.د. وتم تسجيل نقص في تحصيل موارد الاقتراض الداخلي (- 520,789 م.د) بما نسبته 22,84 .%

ومقارنة بالتصريف السابق، تطورت موارد الاقتراض الداخلي بمبلغ 222,679 م.د وبنسبة 14,49 %. ونتج هذا التطور أساساً عن ارتفاع حجم إصدارات رقاع الخزينة القابلة للتنظير (378,834+ م.د) بنسبة 31,58 % حدد منه تراجع إصدارات رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعاً بمبلغ 157,140 م.د وبنسبة 48,74 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع موارد الاقتراض الداخلي في سنة 2013 مقارنة بالتصريف السابق:

بالدينار

النفقات 2012/2013		2013		2012		البنود
% النسبة	القيمة	% الحصة	المبلغ	% الحصة	المبلغ	
-	-	-	-	-	-	- رقاع الخزينة في الأجل القصير
48,74 -	157.140,000 -	9,39	165.260.000	20,98	322.400.000	- رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعاً
6,74	985,011	0,89	15.602,178	0,95	14.617,167	- رقاع الخزينة ذات صفر قصاصة
31,58	378.834,004	89,72	1.578.348,886	78,07	1.199.514,882	- رقاع الخزينة القابلة للتنظير:
14,49	222.679,014	100,00	1.759.211,064	100,00	1.536.532,050	الجملة

وتجدد الدائرة ملاحظتها في خصوص اللجوء سنوياً إلى موارد أخرى لتغطية النقص في موارد الميزانية. وتعلقت هذه الموارد أساساً بالإيداعات بالخزينة العامة التي بلغت في سنة 2013 ما قيمته 6.109,956 م.د⁽¹⁾ علماً بأن اللجوء إلى الإيداعات كان في حدود مبلغ 3.811,452 م.د في سنة 2010 أي أنه ارتفع بنسبة 60,31 %. وتجدر الإشارة إلى أن عجز الحساب الجاري للخزينة بلغ في موافى سنة 2013 ما قيمته 199,015 م.د.

ويبرز الجدول المولى تفصيل الإيداعات بالخزينة العامة في سنتي 2012 و 2013 :

الموارد	المبلغ في موافى	المبلغ في موافى م.د

⁽¹⁾ كتاب الدين العمومي لسنة 2013.

سنة 2013	سنة 2012	
3.542,767	3.372,457	صندوق الادخار الوطني التونسي
1.228,418	1.135,887	- الحسابات الجارية للبريد (دون اعتبار حسابات المحاسبين العموميين)
1.338,771	1.284,632	- حسابات ن مكرر
6.109,956	5.792,976	الجملة

ب - موارد الاقتراض الخارجي

ضبطت التقديرات الأولية لموارد الاقتراض الخارجي (الموظفة وغير الموظفة) مبلغ 4.917 م.د لتتحفظ بموجب قانون المالية التكميلي إلى 3.730 م.د. وباعتبار الزيادة في موارد الاقتراض الخارجي الموظفة⁽¹⁾ بقيمة 3,227 م.د، بلغت التقديرات النهائية 3.733,227 م.د. ولم تتجاوز الموارد المعتمدة ما قيمته 3.115,097 م.د أي بنقص قدره 618,130 م.د ونسبة 16,56 %. ومقارنة بإنجازات التصرف السابق (3.538,211 م.د) سجلت هذه الموارد نقصاً قدره 423,114 م.د ونسبة 11,96 %.

وشهدت موارد الاقتراض الخارجي غير الموظفة نقصاً في التحصيل قدره 497,061 م.د. وبلغت نسبة التحصيل 84,74 % مقارنة بالتقديرات النهائية و 63,99 % مقارنة بالتقديرات الأولية. وشملت موارد القروض المتحصل عليها (2.760,811 م.د) أساساً قرضاً من صندوق النقد الدولي (801,402 م.د) وقرضاً من السوق المالية الآيابانية (735,841 م.د) وقرضاً من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (611,178 م.د) وقرضاً تركيا (320,440 م.د).

وارتفعت التقديرات الأولية لموارد الاقتراض الخارجي الموظفة إلى 602,805 م.د وتم التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي لتبلغ 472,128 م.د وتم الترفع في هذه التقديرات بقيمة 3,227 م.د⁽¹⁾ لتضبط نمائياً في حدود 475,355 م.د. ولم تتجاوز الإنجازات ما قيمته 354,287 م.د مسجلة نقصاً مبلغ 121,068 م.د وبنسبة 74,53 % مقارنة بالتقديرات النهائية و 58,77 % مقارنة بالتقديرات الأولية.

وبلغت نسبة الاستعمال الجملية للقروض الخارجية إلى موفى سنة 2013 ما نسبته 83,49 % وذلك كما يتبيّن من الجدول المالي:

م.د

⁽¹⁾ قرار وزير المالية المؤرخ في 12 ماي 2015 المتعلق بالترفع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تنطيطها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2013.

أصناف القروض	المجموع العام	التعهدات	السحوبات	نسبة الاستعمال (%)
- القروض الشائعة		12.417,457	8.677,956	69,89
- القروض متعددة الأطراف		16.287,492	14.013,640	86,04
- السوق المالية العالمية		7.445,660	7.445,660	100,00
- قروض المزودين		316,429	308,211	97,40
المجموع العام	36.467,038	30.445,467	308,211	83,49

وتجدد الدائرة توصيتها بضرورة إيلاء مختلف المتتدخلين مزيداً من العناية في خصوص متابعة سحب القروض الخارجية بما من شأنه أن يساعد على الرفع من تحصيل موارد ميزانية الدولة من جهة وعلى إنجاز المشاريع المخصصة لها في الآجال المبرمجة من جهة أخرى.

III – الموارد الموظفة لصناديق الخزينة

بلغت التقديرات النهائية لسنة 2013 بعنوان مقاييس صناديق الخزينة ما قدره 1.029,754 م.د وارتفعت الانجازات إلى 2.986,145 م.د مقابل 2.928,469 م.د في التصرف السابق. وباعتبار المبلغ الذي تمّ خصمها وتحويله (636 م.د) من الحسابات الخاصة في الخزينة لفائدة موارد العنوان الأول طبقاً لأحكام الفصل 3 من قانون المالية التكميلي لسنة 2013، يبلغ جمجمة موارد صناديق الخزينة 3.622,145 م.د يتوزع بين المقاييس المحصلة بعنوان السنة أواخر 2013 بمبلغ 1.573,196 م.د وفوائض التصرف السابق بمبلغ 2.048,949 م.د.

أولاً – موارد الحسابات الخاصة في الخزينة

ضبط قانون المالية لسنة 2013، تقديرات موارد الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 1.159,800 م.د. وتمّ التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 889,300 م.د. وارتفعت الموارد الجملية لهذه الحسابات إلى 2.524,285 م.د مقابل 2.509,359 م.د في التصرف السابق. وتوزعت هذه المداخيل بين المقاييس المحصلة بعنوان السنة بمبلغ 1.432,741 م.د وفوائض التصرف السابق بمبلغ 1.727,544 م.د.

أ - الموارد المحصلة

بلغت الموارد المحصلة للحسابات الخاصة في الخزينة 1.432,741 م.د مفرزة زيادة عن التقديرات النهائية قدرها 543,441 م.د ونسبتها 61,11 % وعن محاصيل سنة 2012 بمبلغ 185,767 م.د وبنسبة 14,90 %. ويعزى ارتفاع موارد الحسابات الخاصة في الخزينة إلى المفعول المزدوج لتطور محاصيل عدد من الصناديق من جهة ولنقصان موارد عدد آخر منها من جهة أخرى وذلك كما يبرره الجدول الوارد بالملحق عدد 1.

وخصصت أهم الزيادات الحساب الوطني للتضامن الاجتماعي (+ 29,093 م.د) يليه الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب (+ 25,959 م.د) ثم صندوق تنمية قطاع المواصلات (+ 23,500 م.د) والصندوق العام للتعويض (+ 20,861 م.د) وصندوق مقاومة التلوث (+ 20,637 م.د). وشمل تراجع المقاييس أساسا الصندوق الوطني للتشغيل (- 48,061 م.د).

ونتجت الزيادة في موارد الحساب الوطني للتضامن الاجتماعي عن تطبيق أحكام الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2013 والتي نصت على حذف الحساب الخاص في الخزينة "صندوق التضامن الوطني" وإحالة بقایا موارده (28,941 م.د) إلى الصندوق المذكور. ومثلت هذا المبلغ ما نسبته 99,47 % من الزيادة.

كما نتجت الزيادة في مداخيل الصندوق العام للتعويض أساسا عن أثر الإجراءات الجديدة التي جاء بها الفصل 63 من قانون المالية لسنة 2013 والمتعلقة بدعم موارد الصندوق عبر إحداث أتاوة جديدة لفائدة توظيف على رقم معاملات المقاهي والملاهي وعلى السيارات وعلى المقيمين بالمؤسسات السياحية وعلى دخل الأشخاص الطبيعيين الذين يغوق دخلهم السنوي 20 ألف دينار.

أما بخصوص صندوق مقاومة التلوث فإن الزيادة في موارده تربّيت عن الإجراءات التي تضمنها الفصل 68 من قانون المالية لسنة 2013 والتي تمثلت في توسيع قائمة المواد والمنتوجات التي توظف عليها معاليم لفائدة.

وشهدت سنة 2013 إحداث بمقتضى الفصل 13 من قانون المالية "صندوق التعاون بين الجماعات المحلية" يتولى تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية وخاصة منها البلديات الصغرى ومحدودة الموارد. وحقق هذا الصندوق موارد بقيمة 45,877 م.د.

ويحول هذا الصندوق من مردود المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية الذي يتجاوز خلال السنة 100 أ.د بالنسبة إلى كل مؤسسة ومن مردود المعلوم المتأتي من مساهمة الجماعات المحلية في أشغال تعميم التيار الكهربائي والتنوير العمومي والصيانة الحدث بمقتضى الفصل 91 من مجلة الجباية المحلية ومن الموارد الأخرى التي يمكن توظيفها لفائدة.

وبلغت الحسابات الخاصة في الخزينة المدرجة بحساب أمين المال العام لسنة 2013 ما عدده 33 حساباً وتواصل تواجد البعض منها بالحساب بالرغم من عدم تحصيلها موارد منذ عدة سنوات وذلك على غرار حساب المال المشترك للجماعات العمومية المحلية (518,197 د) وصندوق أموال حوادث الشغل (0,996 د).

وبقدر الملاحظة أن الصندوق الأخير قد تم إلغاؤه بموجب القانون عدد 28 لسنة 1994 المقرّر في 21 فيري 1994 المتعلّق بالتعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية. ويدرك أن الفصل 19 من القانون الأساسي للميزانية ينص على أنه "تحدد الحسابات الخاصة في الخزينة وتلغى بمقتضى قانون المالية".

أما الحسابات التي شهدت تراجعاً في مواردها خلال تصرف 2013 فقد شملت أساساً الصندوق الوطني للتشغيل بمبلغ 48,061 م.د وبنسبة 11,57 % وذلك رغم تحويل مبلغ 3,806 م.د لفائدة على إثر حذف حساب المشاركة بعنوان "حساب التدخلات المختلفة في الميدان الاقتصادي والإجتماعي" الراجع بالنظر إلى رئاسة الجمهورية. كما شهد صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري تراجعاً في موارده بمبلغ 1,025 م.د وبنسبة 3,93 %.

ب - الفوائض المنقوله من التصرف السابق

بلغت الفوائض المنقوله إلى تصرف 2013 ما قيمته 1.727,544 م.د. وأفرز تصرف 2013 فوائض جملية بقيمة 1.876,935 م.د وذلك بالرغم من خصم مبلغ 636 م.د من أرصدة بعض الحسابات الخاصة طبقاً لأحكام الفصل 3 من قانون المالية التكميلي وتحويله لفائدة العنوان الأول للميزانية.

وشمل الخصم صندوق تنمية قطاع المواصلات (111 م.د) وحساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الخحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة (25 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء (500 م.د).

وتجاوزت فوائض سنة 2013 الفوائض المنقولة من التصرف السابق بمبلغ 149,391 م.د وبنسبة 8,65 %. وباعتبار المبلغ المخصوم (636 م.د) من أرصدة الحسابات المذكورة، ترتفع فوائض السنة إلى 2,512,935 م.د أي بفارق 785,391 م.د وبنسبة 45,46 % مقارنة بسنة 2012.

ويعزى تطور الفوائض أساساً إلى ضعف النفقات المنجزة على هذه الحسابات والبالغة في سنة 2013 ما قيمته 647,350 م.د مقارنة بموارد جملية بمبلغ 2,524,285 م.د. ومثلت هذه النفقات ما نسبته 25,64 % من الموارد.

وتوزّعت الفوائض في موسم السنوات من 2010 إلى 2013 بين مختلف الحسابات على النحو التالي :

الحسابات	السنة			
	2013	2012	2011	2010
صندوق التهوض بالسكن لفائدة الأحياء	118,365	481,022	356,698	236,840
صندوق تنمية الطرقات السيارة	8,296	9,250	11,045	14,682
صندوق التهوض بالتكوين والتدريب المهني	172,599	117,015	88,171	68,799
الصندوق الوطني للتشغيل	197,077	129,780	110,847	50,122
صندوق تنمية قطاع المواصلات	216,243	200,917	120,541	63,484
الصندوق العام للتوعيـش	260,076	206,448	173,681	142,067
صندوق الخدمة الوطنية	24,970	24,013	25,434	33,177
صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	174,845	111,146	59,402	30,305
الصندوق الوطني لتحسين السكن	94,083	49,565	7,670	1,546
باقي الحسابات	610,382	398,388	308,895	209,087
الجملة	1,876,936	1,727,544	1,262,384	850,109

يلاحظ، من خلال الجدول، تواصل تراكم الفوائض بعنوان بعض الحسابات الخاصة في الخزينة والذي يعود إلى عدم توافق الموارد المخصصة لها قانوناً مع تدخلاتها.

ولن نصّ القانون الأساسي للميزانية على إمكانية استعمال فوائض الموارد عوض نقلها إلى التصرف اللاحق بمقتضى قانون المالية أو قانون غلق الميزانية فإنّ الدائرة تحدد تأكيدها على الحاجة إلى إعادة النظر في الأحكام القانونية المنظمة لتدخلات بعض الحسابات بما يمكن من تحقيق التلاقي بين مواردتها ونفقاتها ويجب تراكم الفوائض المنقولة سنويّاً.

ثانياً - موارد حسابات أموال المشاركة

بلغ حجم الموارد الجملية بعنوان حسابات أموال المشاركة في سنة 2013 ما قيمته 461,859 م.د مقابل 419,109 م.د في سنة 2012. وتوزعت هذه المدائحيل بين الموارد المحصلة خلال السنة (140,454 م.د) والفوائض المنقولة (321,406 م.د). وبلغت حصة الموارد المحصلة ضمن الموارد الجملية لهذه الحسابات 30,41 %.

ويلاحظ أنّ قوانين المالية لا تتضمّن تقديرات بخصوص تدخلات حسابات أموال المشاركة وبالتالي تقتصر رقابة السلطة التشريعية على تدخلات هذه الحسابات عند المصادقة على قانون غلق الميزانية فحسب حيث يتم في إطاره إدراج تقديرات مواردها وإنجازاتها الفعلية وبالتالي فإن عملية الترخيص تكون على سبيل التسوية علما بأنّ موارد هذه الحسابات ارتفعت من 43,554 م.د في سنة 2002 إلى 140,454 م.د في سنة 2013.

أ- الموارد المحصلة

ارتفعت الموارد المحصلة بعنوان حسابات أموال المشاركة خلال سنة 2013 إلى 140,454 م.د مقابل 82,333 م.د في سنة 2012 مسجلة زيادة بمبلغ 58,121 م.د وبنسبة 70,59 %. ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 2 تطور موارد حسابات أموال المشاركة.

وسجّلت أهمّ الزيادات لدى حساب اقتناه التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي (13,536+ م.د) وحساب تصفية متطلبات المؤسسات الصحية العمومية (6,788+ م.د) وحساب صرف التعويضات المخولة للحرجي وأهالي الشهداء (3,500+ م.د). وفضلاً عن ذلك سجّل "حساب توويل جبر ضحايا الاستبداد"حدث بمقتضى قرار وزير المالية المؤرّخ في 16 أكتوبر 2012 مداخيل بقيمة 31,050 م.د في سنة 2013.

أمّا الحسابات التي شهدت تراجعاً في مواردها فقد تمثّلت أساساً في حساب القروض الجامعية (- 0,512 م.د) وحساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء (- 0,479 م.د).

وتجدر الإشارة إلى أنّه تمّ بمقتضى قرار وزير المالية عدد 982 بتاريخ 8 مارس 2012 حذف حساب التدخلات المختلفة في الميدان الاقتصادي والإجتماعي، الراجع بالنظر إلى رئاسة الجمهورية، وتحويل رصيده البالغ 3,806 م.د إلى الصندوق الوطني للتشغيل.

ب- الفوائض المنقولة من التصرف السابق

بلغت الفوائض المنشورة إلى تصرف 2013 ما قدره 321,406 م.د. وتعلّقت أهمّها بحساب المصارييف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (147,183 م.د) وحساب جير الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 (28,831 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (24,149+ م.د) وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي (13,045+ م.د).

ولوحظ أنّ عدد الحسابات التي حققت مخاصل خلال سنة 2013 بلغ 26 حساباً من جملة 59 حساب مفتوح لدى أمين المال العام، ولم تسجّل 33 حساباً مداخيل منها 14 حساباً لم تسجّل مداخيل خلال سنتي 2012 و2013.

وارتفع في موّقٍ سنة 2013 حجم فوائض حسابات أموال المشاركة إلى 397,876 م.د أي بزيادة بنسبة 22,34 % مقارنة بالتصريف السابق. وتتبّع هذا النمّو عن تحصيل موارد بمبلغ 140,453 م.د فاقت النفقات البالغة 63,983 م.د والتي لم تمثّل سوى 13,85 % من جملة الموارد.

القسم الثاني - موارد المؤسسات العمومية الملحوقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة

بلغ عدد المؤسسات الملحوقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة 2454 مؤسسة في سنة 2013 بعد أن كان في حدود 2431 مؤسسة في سنة 2012. وتمكّنت هذه المؤسسات في سنة 2013 من تحقيق موارد جملية (باعتبار الفوائض) بمبلغ 2.017,001 م.د مقابل 2.028,875 م.د في سنة 2012 مسجلة نقصاً قدره 11,874 م.د ونسبة 0,59 %. وتوّزّعت هذه الموارد بين العنوان الأول (1.160,339 م.د) والعنوان الثاني (856,662 م.د).

ولم يتسمّ للدائرة، في ظلّ تطبيق أحكام الأمر عدد 219 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 وال المتعلّق بتعيين المحاسبين الخاضعة حساباتهم لقضاء دائرة الحاسوب والمنقح بالأمر عدد 820 لسنة 1986 المؤرّخ في 23 أوت 1986 والتي تنصّ على أن تتولى وزارة المالية النظر في حسابات المؤسسات العمومية التي لا يفوق مقدار ميزانياتها السنوية العادلة 1.000.000 د، التثبت من المعطيات الورادة بملحق الحساب العام للسنة المالية في ما تعلّق بالعمليات المنجزة من قبل هذه المؤسسات. لذا تحدّد الدائرة دعوتها لوزارة المالية إلى مدّها بنسخ من كشوفات التسوية لهذه المؤسسات.

I- موارد العنوان الأول

بلغت التقديرات النهائية لسنة 2013 المتعلقة بموارد العنوان الأول لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيباً بميزانية الدولة ما قيمته 1.234,166 م.د. وبلغت الموارد المحصلة 1.160,339 م.د في سنة 2013 مسجلة بذلك استقراراً مقارنة بالتصريف السابق (1.162,263 م.د) حيث سجلت تراجعاً بسيطاً بقيمة 1,924 م.د وبنسبة 0,17 %. ويز الجدول المدرج بالملحق عدد 3 تقديرات وانجازات موارد العنوان الأول لهذه المؤسسات في سنة 2013.

وتوزّعت موارد المؤسسات العمومية في سنة 2013 بين مواردها الذاتية (565,698 م.د) ومنح مسندة لها من ميزانية الدولة (594,641 م.د).

وتميّز تصرف 2013 بتراجع موارد مؤسسة إدارة الملكية العقارية الراجعة بالنظر إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (- 141,195 م.د) حدّ منه ارتفاع موارد بعض المؤسسات وخاصة منها تلك الراجعة بالنظر إلى وزارة الصحة (+ 39,084 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (+ 24,169 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (+ 23,287 م.د) ووزارة الفلاحة (+ 19,983 م.د).

II - موارد العنوان الثاني

تراجعت في سنة 2013 موارد العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيباً بميزانية الدولة إلى 856,662 م.د مقابل 866,612 م.د في سنة 2012 أي بنقص قدره 9,950 م.د ونسبة 1,15 %. وتوزّعت موارد العنوان الثاني بين الموارد المحصلة خلال السنة والفوائض المنقوله من التصرف السابق.

أولاً - الموارد المحصلة خلال السنة

تراجعت الموارد المحصلة في سنة 2013 (481,568 م.د) بما قيمته 97,731 م.د ونسبة 16,87 %. وعلى غرار سنة 2012، استأثرت المؤسسات التابعة لوزارة الفلاحة (94 مؤسسة) بالجزء الأوفر من الموارد المحصلة (59,26 %). وتدعمت حصة المؤسسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية (1534 مؤسسة) لتبلغ 35,87 % في سنة 2013 مقابل 29,72 %. ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 4 موارد العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة والمحصلة خلال سنوي 2012 و2013.

ثانياً - الفوائض المنقوله من التصرف السابق

بلغ في سنة 2013 حجم الفوائض المنقوله من التصرف السابق 375,094 م.د مقابل 499,324 م.د في سنة 2012. وتراجعت حصة هذه الفوائض من جملة موارد العنوان الثاني لتبلغ 43,79 % مقابل 57,62 % في التصرف السابق. وتعلق الجزء الأوفر منها بالمؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (35,38 %) ولواء الفلاحة (51,37 %).

القسم الثالث - موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج

ارتفع عدد المراكز الدبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسية بالخارج سنة 2013 إلى 87 مركزاً. وبلغت تقديرات موارد العنوان الأول لهذه المراكز بعنوان سنة 2013 ما قدره 118,367 م.د مقابل 111,037 م.د في التصرف السابق. وباعتبار التربيع فيها بقيمة 5,930 م.د، بلغت التقديرات النهائية 124,297 م.د مقابل 115,889 م.د في سنة 2012 أي بزيادة مبلغ 8,408 م.د وبنسبة 7,26 %.

وفيما يتعلّق بموارد العنوان الثاني لهذه المراكز فقد بلغت 17,159 م.د توزعت بين فوائل سنة 2012 والبالغة 13,250 م.د والمطابق المحصلة بعنوان سنة 2013 والبالغة 3,909 م.د.

القسم الرابع- موارد الصناديق الخاصة

طبقاً للفصل 22 من القانون الأساسي للميزانية تحدث الصناديق الخاصة بهدف تمويل تدخلات في قطاعات معينة. ويمكن أن ترصد لفائدة اعتمادات من ميزانية الدولة بالإضافة إلى المبالغ التي يتم استرجاعها أو التي يمكن توظيفها لفائدة. كما يمكن أن توكل مهمة التصرف فيها إلى مؤسسات أو هيئات متخصصة بمقتضى اتفاقيات تبرم مع وزير المالية.

وتُضمّن بالحساب العام للسنة المالية ومشروع قانون غلق الميزانية، وضعية إنجازات الصناديق الخاصة في مستوى كلّ من الموارد والنفقات.

وتستند رقابة الدائرة، في ما يتعلّق بعمليات هذه الصناديق، على المعطيات المدرجة ضمن الحساب العام دون إمكانية التثبت، في غياب مصادر أخرى، من شمولية هذه العمليات. ولا يتم مدققة الدائرة بوثائق الإثبات لعمليات القبض والصرف المنجزة من قبل هذه الصناديق وذلك باستثناء الملح التي يتم رصدها سنويًا بميزانية الدولة. كما لم تتوفر للدائرة الوثائق المثبتة للرصيد وهو ما حال دون التأكيد من دقة الرصيد المدرج بالحساب العام لسنة 2013.

وارتفع حجم موارد الصناديق الخاصة في سنة 2013 إلى 604,109 م.د موزعة بين الأرصدة المنقولة من السنة السابقة (366,663 م.د) وموارد المحصلة خلال السنة (237,446 م.د). وتجاوزت جملة موارد هذه الصناديق إنجازاتها الحقيقة في التصرف السابق بقيمة 28,395 م.د وبنسبة 4,93 %.

ويبرز الجدول الموالي تطarer أرصدة الصناديق الخاصة بين سنة 2012 وسنة 2013 :

بالدّينار

الرصيد في 31 ديسمبر 2013	الموارد الجملية لسنة 2013	موارد سنة 2013		الرصيد في 31 ديسمبر 2012	بيان الصندوق
		الموارد الذاتية	منحة الدولة		
9.968.513	60.306.154	1.945.116	48.000.000	10.361.038	- صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
582.741	21.057.741	4.555.451	16.500.000	2.290	- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغير
-	67.406.187	67.406.187	-	-	- صندوق تغطية مخاطر الصرف
318.645.072	319.829.093	27.225.788	-	292.603.305	- الصندوق الوطني للضمان
28.836.953	37.276.418	11.157.760	-	26.118.658	- صندوق ضمان المؤمن لهم
22.998.207	43.639.331	246.026	23.410.000	19.983.305	- الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري
3.215.083	3.996.076	342	-	3.995.734	- صندوق النهوض بقطاع الريون
6.054.921	50.598.105	699.610	36.300.000	13.598.496	- الحساب المركزي
390.301.490	604.109.106	113.236.280	124.210.000	366.662.826	الجملة

ويتبين من هيكلة الموارد المحصلة للصناديق الخاصة في سنة 2013 أنّ هذه الموارد توزّعت بين الفوائض المنقولة من التصرف السابق (60,69 %) ومنحة الدولة (20,56 %) والموارد الذاتية (18,75 %).

وبقدر الإشارة إلى أنّ رصيد الصندوق الوطني للضمان يتضمن حسب ما جاء بالحساب العام قيمة كمبيالات بعنوان إعادة تمويل على الخارج بمبلغ 15,829 م.د. أمّا صندوق تغطية مخاطر الصرف فإنه لم يقم بتعويض خسائر بمبلغ 33,849 م.د نظراً إلى عدم توفر السيولة.

وجاء بالحساب العام كذلك ما مفاده أن "المبالغ التي تم تحويلها من الميزانية إلى الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري تتضمن مبلغ 1,229 م.د. تم تحويله بعنوان صندوق تنمية القدرة التنافسية" دون بيان سبب ذلك التنزيل خاصّة أن الحساب الأخير هو حساب خاص بالخزينة خاضع لأحكام مجلة المحاسبة العمومية.

ونتج عن تصرف 2013 تراكم أرصدة بعض الصناديق الخاصة بمبلغ جملي يساوي 390,301 م.د مقابل أرصدة متبقية بمبلغ 366,663 م.د في التصرف السابق. وتعلّقت الأرصدة في سنة 2013 أساساً بالصندوق الوطني للضمان (318,645 م.د) أي بنسبة 81,64 %.

العنوان الثاني: تحليل تكاليف ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبياً بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

يتناول تحليل التكاليف لسنة 2013 كلاً من ميزانية الدولة بعنوانها الأول والثاني وصناديق الخزينة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبياً بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة.

القسم الأول - تكاليف ميزانية الدولة

ضبط قانون المالية لسنة 2013 حجم الاعتمادات المفتوحة بعنوان نفقات ميزانية الدولة بما قيمته 26.692 م.د. وتم الترفيع فيها إلى 27.191 م.د باعتماد قانون المالية التكميلي أي بزيادة نسبتها 1,87 % مقابل 13,47 % في السنة السابقة.

وفضلاً عن هذه الزيادة، شهدت الاعتمادات المفتوحة تعديلات تمثلت خاصةً في الترفيع في نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة (3,227 م.م⁽¹⁾) .

وباعتبار الاعتمادات المفتوحة خلال السنة بعنوان حسابات أموال المشاركة (140,454 م.د)، ترتفع التقديرات النهائية لنفقات الميزانية في سنة 2013 إلى 27.334,681 م.د، مسجلة تطويراً بنسبة 7,62 % مقابل 17,71 % في سنة 2012. وتحت هذه الزيادة (1.935,849 م.د) عن المفعول المزدوج لنحو الاعتمادات المخصصة لكل من العنوان الأول (3.203,800+ م.د) وحسابات أموال المشاركة (58,121+ م.د) من جهة ولتراجع اعتمادات العنوان الثاني (- 1.134,772 م.د) والحسابات الخاصة في الخزينة (- 191,300 م.د) من جهة أخرى.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها ما قيمته 26.133,231 م.د في سنة 2013 مسجلة مقارنة بالسنة السابقة زيادة بمبلغ 2.649,086 م.د وبنسبة 11,28 % مقابل على التوالي 2.909,653 م.د و 14,14 % في سنة 2012. وارتفعت نسبة استهلاك الاعتمادات إلى 95,60 % في سنة 2013 مقابل 92,46 % في سنة 2012.

⁽¹⁾ قرار وزير المالية المؤرخ في 12 ماي 2015 والمتعلق بالترفيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2013.

ومثلت نفقات الميزانية ما نسبته 34,28 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 33,31 % في سنة 2012⁽¹⁾.

ونتج عن تنفيذ الميزانية في سنة 2013 فواضل اعتمادات بلغت جملتها 1.201,450 م.د موزعة بين العنوان الأول (484,529 م.د) والعنوان الثاني (398,500 م.د) وصناديق الخزينة (318,421 م.د). وفي مقابل ذلك، تضمن حساب التصرف لأمين المال العام لسنة 2013 أرصدة بعنوان حساب تسبقات على عمليات الميزانية العنوان الأول قدرها 285,188 م.د وحسابي تسبقات من اعتمادات صناديق الخزينة يبلغ 4,146 م.د.

وفي خصوص هيكلة نفقات ميزانية الدولة، تواصل في سنة 2013 تدعم حصة نفقات التصرف (17.300,666 م.د) لنصل إلى 66,20 % بعد أن كانت في حدود 61,79 % في السنة السابقة علما بأن هذه النسبة كانت في حدود 55,48 % في سنة 2010. وفي مقابل ذلك، شهدت حصة كل من نفقات التنمية ونفقات خدمة الدين العمومي تراجعا على التوالي إلى 14,17 % و 16,90 % مقابل 17,30 % لكل منهما في سنة 2012.

ويبرز الجدول المولى تطور نفقات الميزانية خلال السنوات من 2009 إلى 2013:

النسبة %		القيمة	السنوات					البيانات
2012/2013	2013		2012	2011	2010	2009		
19,22	2.788,737	17.300,666	14.511,929	12.353,655	9.836,152	9.217,934	- نفقات التصرف	
8,83 -	358,730 -	3.703,558	4.062,288	3.739,400	3.477,521	3.274,256	- نفقات التنمية	
8,73	354,518	4.417,674	4.063,156	3.369,615	3.490,762	3.409,465	- خدمة الدين العمومي	
15,99 -	135,439 -	711,333	846,772	1.111,822	926,335	961,110	- صناديق الخزينة	
11,28	2.649,086	26.133,231	23.484,145	20.574,492	17.730,770	16.862,765	الجملة	
		34,28	33,31	31,85	28,12	28,74	% من الناتج المحلي الإجمالي *	
								* تم تحين هذه النسب باعتماد الإحصائيات المشورة موقع البنك المركزي التونسي بتاريخ 2015/10/12

وتوزّعت نفقات الميزانية في سنة 2013 بين العنوان الأول (18.714,171 م.د) والعنوان الثاني (6.707,727 م.د) وصناديق الخزينة (711,333 م.د).

⁽¹⁾ تم تحين هذه النسبة باعتماد المعطيات المشورة موقع البنك المركزي التونسي بتاريخ 12 أكتوبر 2015 .

I- نفقات العنوان الأول

ضبط قانون المالية لسنة 2013 الاعتمادات بعنوان نفقات العنوان الأول للميزانية بما قيمته 18.144,700 م.د. وتم التربيع فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 19.198,700 م.د. ومقارنة بالسنة السابقة، شهدت هذه الاعتمادات زيادة بمبلغ 3.203,800 م.د وبنسبة 20,03 % في سنة 2013 مقابل نحو في سنتي 2012 و2011 على التوالي بنسبة 16,51 % و 22,68 %.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان نفقات العنوان الأول 18.714,171 م.د وهو ما يمثل استهلاكا للاعتمادات النهائية بنسبة 97,48 % في سنة 2013 مقابل 98,70 % في السنة السابقة. وبلغت الاعتمادات المتبقية في نهاية التصرف 484,529 م.د تعلقت أساسا بنفقات التأجير العمومي (224,705 م.د) والتدخل العمومي (111,969 م.د) ووسائل المصالح (64,677 م.د).

وشهدت سنة 2013، تطور نفقات العنوان الأول بمبلغ 2.927,992 م.د وبنسبة 18,55 % مقابل 2.266,859 م.د و 16,77 % في التصرف السابق. ويعزى نحو هذه النفقات في سنة 2013، إلى ارتفاع نسق تطور كل من نفقات التصرف (19,22 % مقابل 17,47 %) ونفقات فوائد الدين العمومي (10,93 % مقابل 9,32 %).

وباعتبار ارتفاع مستوى الأسعار بنسبة 6,1 %⁽¹⁾ تكون الزيادة الصافية لهذه النفقات بنسبة 12,45 % مقابل 11,17 %.

ومثلت نفقات العنوان الأول في سنة 2013 ما نسبته 24,55 % من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾ مقابل 22,39 % في التصرف السابق. ومثلت هذه النفقات ما نسبته 84,80 % من الموارد الذاتية للميزانية (22.069,266 م.د) مقابل على التوالي 78,51 % و 75,24 % في سنتي 2012 و2011.

وتتضمن التحاليل التالية تقديرات نفقات العنوان الأول من ميزانية الدولة لسنة 2013 والتقييمات المدخلة عليها خلال السنة ومتابعة تطور الاعتمادات المفتوحة والاعتمادات المأمور بصرفها وكذلك استهلاك الاعتمادات مركزيا وجهويا.

⁽¹⁾ موقع البنك المركزي التونسي بتاريخ 12 أكتوبر 2015.

أولاً - الاعتمادات المفتوحة

ضبط قانون المالية لسنة 2013 اعتمادات العنوان الأول بمبلغ 18.144,700 م.د. وتم بمحض قانون المالية التكميلي الترفع فيها إلى 19.198,700 م.د أي بنسبة 5,81 % مقابل 16,51 % في التصرف السابق. وتحت الزيادة (1.054 م.د) عن المفعول المزدوج للترفع في اعتمادات قسم التدخل العمومي (1.314+ م.د) وفوائد الدين العمومي (80+ م.د) وللتخفيض في اعتمادات قسم النفقات الطارئة وغير الموزعة (- 340 م.د).

وبالإضافة إلى ذلك، شهدت اعتمادات العنوان الأول تعديلات ترتيبية تمثلت في توزيع الإعتمادات المرسّمة بباب النفقات الطارئة وغير الموزعة على بقية أقسام نفقات التصرف وكذلك في تحويل الإعتمادات بين الأقسام وبين الفصول.

ففي خصوص الإعتمادات المرسّمة بباب النفقات الطارئة وغير الموزعة، فقد ضبطها قانون المالية لسنة 2013 في حدود 495,133 م.د ليتم التخفيض فيها بمحض قانون المالية التكميلي إلى 155,133 م.د مقابل 678,108 م.د في سنة 2012. وتم توزيع هذه الإعتمادات على بقية الأقسام بنسبة 63,46 % مقابل 99,84 % في التصرف السابق. واستأثر قسم التأجير العمومي (59,220 م.د) بالجزء الأوفر من هذه الإعتمادات (60,15 % مقابل 18,78 % في سنة 2012) يليه قسم وسائل المصالح (32,90 % مقابل 15,63 %) فيما تراجعت حصة قسم التدخل العمومي (6,95 % مقابل 65,59 %).

وباعتبار أن تخصيص جزء هام من الاعتمادات التكميلية لفائدة التأجير العمومي أصبح يتسم بطابع قارّ فإن دائرة المحاسبات تحدّد ملاحظتها في خصوص رصد اعتمادات لهذا القسم من باب النفقات الطارئة نظرا إلى غياب الصبغة الطارئة لأعباء التأجير.

وفي خصوص توزيع الاعتمادات التكميلية بين أبواب الميزانية، فقد بلغت حصة وزارة الدفاع الوطني (45,330 م.د) 46,04 % من جملة هذه الإعتمادات. وتمثلت خاصة في إضافة مبلغ 41 م.د لالعتمادات المخصصة لتأجير الأعون القارئين. كما انتفت كل من وزارة الداخلية بمبلغ 21,309 م.د خصص لنفقات تسخير المصالح العمومية ورئاسة الحكومة بمبلغ 12,480 م.د خصص منه نسبة 82,77 % لفائدة قسم التأجير العمومي. ويبيّن الملحق عدد 5 توزيع الإعتمادات التكميلية حسب الأبواب والأقسام.

أمّا فيما يتعلّق بتحويل الاعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل، فقد شهدت سنة 2013 تدبيّ حجمها إلى 62,787 م.د مقابل 105,773 م.د في التصرّف السابق وتراجعت بالتالي نسبة هذه التحويلات ضمن اعتمادات نفقات التصرّف إلى 0,35 % مقابل 0,72 % كما أكّها تبقى دون سقف 2 % الذي ضبطه الفصل 36 من القانون الأساسي للميزانية.

ونتج عن هذه التحويلات زيادة صافية في إعتمادات قسمي وسائل المصالح (5,945 م.د) والتدخل العمومي (1,139 م.د) وفي المقابل انخفضت اعتمادات قسم التأجير العمومي بمبلغ 7,084 م.د. ويزّ الجدول الوارد بالملحق عدد 6 الإعتمادات المخولة من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل.

وباعتبار كلّ هذه التعديلات بلغت الاعتمادات النهائية للعنوان الأول في سنة 2013 ما قيمته 19,198,700 م.د أي، بزيادة عن التصرّف السابق نسبتها 20,03 % مقابل 16,51 %. وباعتبار النسبة المقدّرة لنمو الأسعار في سنة 2013 (4,8%)⁽¹⁾ يكون النمو الصافي لهذه الاعتمادات بنسبة 15,23 % مقابل 12,91 % في سنة 2012. ويزّ الجدول المولى توزيع الإعتمادات النهائية بين جزأي العنوان الأول وأقسامه في سنة 2013 ومقارنتها باعتمادات سنة 2012 :

⁽¹⁾ الميزان الاقتصادي لسنة 2013.

بالدينار

النوعيات 2012/2013		الاعتمادات النهائية		التحويلات		الاعتمادات التكميلية	قانون المالية التكميلي	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات	
% النسبة	القيمة	2013	2012	-	+					الأقسام
12,12	1.063.053.041	9.832.735.680	8.769.682.639	48.766.069	41.681.969	59.219.780	9.780.600.000	9.780.600.000	- التأجير العمومي	I
0,27	2.833.663	1.034.443.340	1.031.609.677	5.734.960	11.680.400	32.390.900	996.107.000	996.107.000	- وسائل المصالح	II
39,70	1.942.326.817	6.834.837.653	4.892.510.836	8.285.700	9.424.360	6.838.993	6.826.860.000	5.512.860.000	- التدخل العمومي	III
-	55.586.479	56.683.327	1.096.848	-	-	98.449.673-	155.133.000	495.133.000	- نفقات التصرف الطارئة	VI
20,85	3.063.800.000	17.758.700.000	14.694.900.000	62.786.729	62.786.729	-	17.758.700.000	16.784.700.000	نفقات التصرف	
10,77	140.000.000	1.440.000.000	1.300.000.000	71.000.000	71.000.000	-	1.440.000.000	1.360.000.000	فوائد الدين العمومي	V
20,03	3.203.800.000	19.198.700.000	15.994.900.000	133.786.729	133.786.729	-	19.198.700.000	18.144.700.000	المجموع	

يبز من الجدول السابق أن ارتفاع وتيرة نمو حجم الاعتمادات النهائية للعنوان الأول في سنة 2013 مقابل 16,51 % في سنة 2012) كان نتيجة لتسارع نسق تطور الاعتمادات المرصودة لكلاً من نفقات التصرف (20,85 % مقابل 17,39 %) وفوائد الدين العمومي (10,77 % مقابل 7,44 %).

ومن ناحية أخرى، شملت الزيادة في الاعتمادات كل أقسام العنوان الأول غير أنه تواصل استثمار قسم التدخل العمومي (+ 1.942,327 م.د) بالنصيب الأوفر من حجم الزيادة يليه قسم التأجير العمومي (+ 1.063,053 م.د).

وسجلت أهم الزيادات في الاعتمادات لدى وزارة الصناعة (+ 1.625,387 م.د) وذلك لغاية مجاهاة نفقات دعم المحروقات. ومثلت هذه الزيادة نسبة 50,73 % من الزيادة الجملية للاعتمادات النهائية للعنوان الأول. كما انتفعت وزارة التربية (+ 250,704 م.د) بنسبة 7,83 % من هذه الزيادة، أمّا حصة وزارة التجارة والصناعات التقليدية (+ 212,916 م.د) فقد كانت بنسبة 6,65 %.

وشهد تصرف 2013 تراجع الاعتمادات النهائية المخصصة لوزارة الاستثمار والتعاون الدولي بمبلغ 12,870 م.د وبنسبة 45,96 % وللمجلس الوطني التأسيسي بمبلغ 1,283 م.د وبنسبة 4,86 %.

وحافظ توزيع الاعتمادات النهائية بين أبواب الميزانية في سنة 2013 على هيكلته باستثناء الفصل بين الباب المخصص للصناعة والباب المخصص للتجارة والصناعات التقليدية. وتدعمت حصة وزارة الصناعة لتبلغ 19,61 % تليها وزارة التربية بنسبة 17,12 % ووزارة الداخلية بنسبة 9,14 % من حجم الاعتمادات المرصودة للعنوان الأول.

أمّا فيما يتعلق بفوائد الدين العمومي، فرغم نمو الاعتمادات النهائية المخصصة لها في سنة 2013 بنسبة 10,77 % فقد تواصل تراجع حصتها إلى 7,50 % مقابل 8,13 % في سنتي 2012 و2011.

ثانياً - الاعتمادات المأمور بصرفها

بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2013 على العنوان الأول ما قيمته 18,714,171 م.د وهو ما يمثل استهلاكاً للاعتمادات النهائية بنسبة 97,48 % مقابل 98,70 % في سنة 2012. وشملت الاعتمادات المتبقية وبالبالغة 484,529 م.د أقسام التأجير العمومي (224,705 م.د) والتدخل العمومي (111,969 م.د) ووسائل المصالح (64,677 م.د) ونفقات التصرف الطارئة (56,683 م.د) وفوائد الدين العمومي (26,495 م.د).

وعلى صعيد أبواب الميزانية، تعلقت أهم الفوائل بوزارة الشؤون الاجتماعية (103,315 م.د) ووزارة الداخلية (36,307 م.د) ووزارة التربية (51,478 م.د) ووزارة الصحة العمومية (33,027 م.د) ووزارة الفلاحة (30,971 م.د) ووزارة المالية (22,288 م.د).

ومقارنة بالتصريف السابق، ارتفعت نفقات العنوان الأول في سنة 2013 بمبلغ 2.927,992 م.د وبنسبة 18,55 % مقابل 2.266,859 م.د و 16,77 % في سنة 2012. وتبقى هذه النسبة أرفع من نسق نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحالية الذي بلغ 8,14 % مقابل 9,14 %.⁽¹⁾

ويبرز الجدول التالي الاعتمادات النهائية للعنوان الأول في سنة 2013 واستهلاكها حسب الأقسام مقارنة بسنة 2012 :

م.د	تطور المصروفات 2012/2013	الاعتمادات المأمور بصرفها						البيان
		صرف 2013		صرف 2012		الاعتمادات النهائية 2013		
النسبة %	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة			
19,22	2.788,737	92,45	17.300,666	91,93	14.511,929	17.758,700	نفقات التصرف	
11,01	952,564	51,34	9.608,030	54,83	8.655,466	9.832,736	- التأجير العمومي	
1,39 -	13,649 -	5,18	969,767	6,23	983,416	1.034,443	- وسائل المصالح	
37,96	1.849,822	35,92	6.722,869	30,87	4.873,047	6.834,838	- التدخل العمومي	
-	-	-	-	-	-	56,683	- نفقات التصرف الطارئة	
10,93	139,255	7,55	1.413,505	8,07	1.274,250	1.440,000	فوائد الدين العمومي	
18,55	2.927,992	100,00	18.714,171	100,00	15.786,179	19.198,700	الجملة	

يبرز من الجدول السابق أنّ الزيادة المسجلة في سنة 2013 في نفقات العنوان الأول (2.927,992 م.د) نتجت عن ارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان أقسام التدخل العمومي (+ 1.849,822 م.د) والتأجير العمومي (+ 952,564 م.د) وفوائد الدين العمومي (+ 139,255 م.د) حدّ منه تراجع نفقات قسم وسائل المصالح (- 13,649 م.د).

⁽¹⁾ موقع البنك المركزي التونسي بتاريخ 12 أكتوبر 2015.

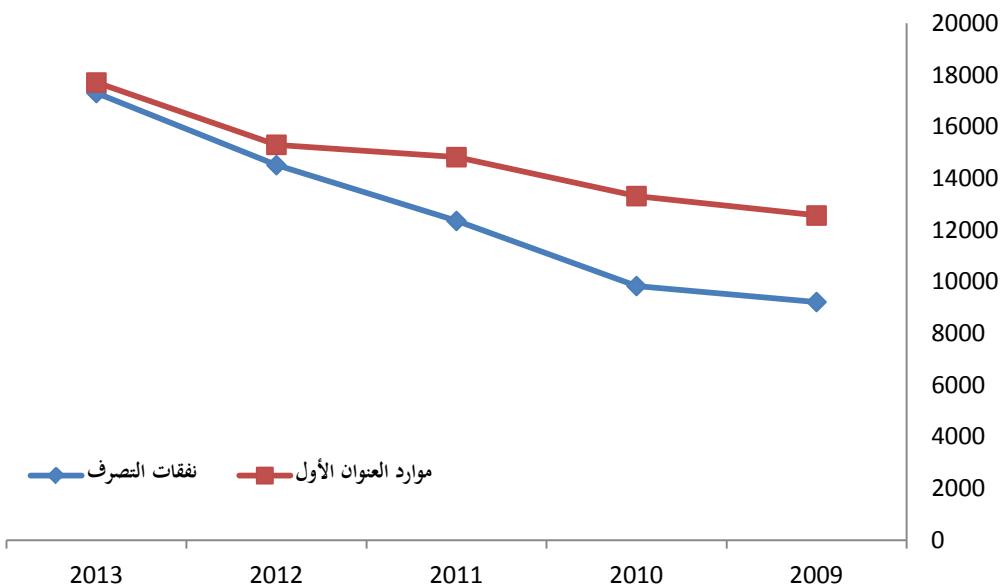
وباستثناء المجلس الوطني التأسيسي ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي اللذين شهدا تراجعا في نفقات العنوان الأول لديهما بلغ على التوالي 5,661 م.د و 14,365 م.د، فقد سجلت كل أبواب الميزانية زيادة في نفقاتها. ورصدت أهم التطورات لدى وزارات الصناعة (+ 1.625,495 م.د و 75,97 %) والتربية (228,612 +) م.د و 7,60 %) والتجارة والصناعات التقليدية (+ 219,332 م.د و 16,87 %) والداخلية (+ 131,148 م.د و 7,52 %). ويبين الجدول الوارد بالملحق عدد 8 نفقات العنوان الأول لسنة 2013 موزعة حسب أبواب الميزانية.

أ- نفقات التصرف

بلغت في سنة 2013 الاعتمادات النهائية المرصودة لنفقات التصرف 17.758,700 م.د مقابل 14.694,900 م.د في سنة 2012 أي بزيادة بمبلغ 3.063,800 م.د وبنسبة 20,85 %. وتم استهلاك هذه الاعتمادات في سنة 2013 بنسبة 97,42 % حيث بلغت 17.300,666 م.د مقابل على التوالي 14.511,929 م.د.

وعلى غرار السنوات السابقة تواصل في سنة 2013 ارتفاع حصة نفقات التصرف مقارنة بموارد العنوان الأول لتبلغ نسبة 97,70 % مقابل نسبة 94,86 % في التصرف السابق و 83,35 % في سنة 2011. ويترتب عن هذه الوضعية تدريجي الموارد التي يمكن توفيرها من موارد العنوان الأول لتمويل نفقات العنوان الثاني للميزانية.

ويبرز الرسم البياني التالي تطور نفقات التصرف مقارنة بموارد العنوان الأول من سنة 2009 إلى 2013 :

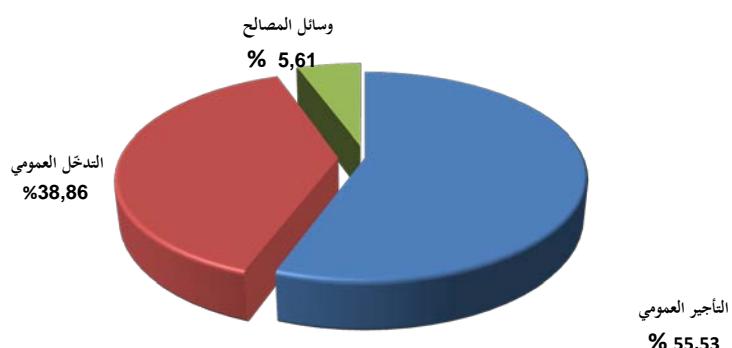


وتواصل في سنة 2013 تراجع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها (5.875,555 م.د) من قبل أمريكي الصرف المساعدين بعنوان نفقات التصرف حيث لم تمثل سوى نسبة 33,96 % من مجموع نفقات التصرف مقابل 37,05 % في سنة 2012 و 38,88 % في سنة 2011.

وتعلّقت نفقات التصرف المأمور بصرفها جهويًا أساساً بقسم التأجير العمومي الذي بلغت حصته منها نسبة 95,94 % مقابل 95,45 % في سنة 2012. وقد تولّت المصالح الجهوية التابعة لوزارة التربية صرف مبلغ 3.075,852 م.د وهو ما يمثل نسبة 54,56 % من نفقات التأجير العمومي المأمور بصرفها جهويًا.

أما بخصوص هيكلة نفقات التصرف في سنة 2013 فقد تطورت حصة قسم التدخل العمومي ضمن نفقات التصرف حيث بلغت 38,86 % مقابل 33,58 % في التصرف السابق وذلك على حساب قسم التأجير العمومي ووسائل المصالح اللذين تراجعت حصتاهم إلى 55,53 % و 5,61 % مقابل على التوالي 59,64 % و 6,78 % في سنة 2012.

ويبيّن الرسم التالي توزيع نفقات التصرف بين مختلف الأقسام في سنة 2013 :



ومن جهة أخرى، تحدّر الإشارة إلى أنه تم في سنة 2013 إدخال تحويلات على تبويب الميزانية في مستوى الفصول ضمن أقسام نفقات التصرف وذلك تماشياً مع اعتماد الميزانية حسب الأهداف. وتعلّق الأمر بوزارات الفلاحة والصحة والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي. وتواصل تضمين الحساب العام للسنة المالية المعطيات المتعلقة بنفقات الأبواب المذكورة حسب التبويب القديم حتى يتسمى رصد تطورها من سنة إلى أخرى.

1- التأجير العمومي

بلغت الاعتمادات المرصودة ضمن قانون المالية لسنة 2013 بعنوان نفقات التأجير العمومي ما قيمته 9.780,600 م.د. ولئن حافظت هذه الاعتمادات على حجمها ضمن قانون المالية التكميلي فقد شهدت تعديلات ترتيبية نتجت عن توزيع النفقات الطارئة (+ 59,220 م.د) وعن تحويلات بين الفصول والأقسام لترتفع الاعتمادات النهائية إلى 9.832,736 م.د مسجلة مقارنة بالسنة السابقة، زيادة بنسبة 12,12 % مقابل 12,85 %.

وتم صرف هذه الاعتمادات في حدود 9.608,030 م.د في سنة 2013 أي باستهلاك بنسبة 97,71 % مقابل 98,70 % في السنة السابقة. وسجلت النفقات بعنوان التأجير العمومي في سنة 2013 ارتفاعا بما قدره 952,564 م.د ونسبة 11,01 % مقابل 976,032 م.د و 12,71 % في سنة 2012. وتفسّر هذه الزيادة أساسا بالانتدابات المنجزة بالوظيفة العمومية والمقدرة بحوالي 13 ألف⁽¹⁾ عون والترقيات وكذلك بصرف القسط الثاني من المنحة التي تم إقرارها لفائدة أعون الوظيفة العمومية في سنة 2012 والبالغ قيمتها 70 د.

ومثلّت نفقات التأجير لسنة 2013 ما نسبته 55,53 % من نفقات التصرّف و 45,74 % من جملة نفقات العنوانين الأول والثاني من ميزانية الدولة (دون اعتبار نفقات خدمة الدين العمومي) مقابل على التوالي 59,64 % و 47,21 % في سنة 2012.

ويبرز الجدول التالي توزيع نفقات التأجير العمومي وتطورها خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 :

م.د

تطور المصروف 2012/2013	الاعتمادات المأمور بصرفها						الاعتمادات النهائية 2013	البنود		
	2013		2012		النسبة	القيمة				
	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة						
25,60 -	7,396 -	0,23	21,498	0,33	28,894	28,537	- المنح المحولة للسلط العمومية - تأجير الأعون القازين وغير القازين والعاملين بالخارج - منح للمؤسسات العمومية - نفقات التأجير العمومي حسب البرامج			
54,42 -	4.413,225 -	38,47	3.696,262	93,69	8.109,487	3.781,703				
22,28 -	115,208 -	4,18	401,877	5,98	517,085	414,956				
-	5.488,393 +	57,12	5.488,393	-	-	5.607,540				
11,01	952,564 +	100,00	9.608,030	100,00	8.655,466	9.832,736		الجملة		

يبرز من الجدول السابق أن نفقات التأجير العمومي سجلت في سنة 2013 زيادة بمبلغ 952,564 م.د وبنسبة 11,01 %. واستأثر بند نفقات التأجير العمومي حسب البرامج والذي تضمن نفقات التأجير العمومي

⁽¹⁾ التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2013.

للوزارات الخمس التي بدأت في اعتماد منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف بما نسبته 57,12 % من جملة نفقات التأجير العمومي.

وعلى صعيد آخر توزّعت نفقات التأجير العمومي لسنة 2013 بين مختلف الأبواب على النحو الذي

يبرزه الرسم البياني التالي:



2- وسائل المصالح

تباطأ في سنة 2013 نسق نمو التقديرات النهائية للنفقات بعنوان وسائل المصالح (1.034,443 م.د) حيث تراجعت الزيادة إلى نسبة 0,27 % مقابل 12,15 % في التصرف السابق. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها بهذا العنوان في نفس السنة ما قيمته 969,767 م.د وهو ما يمثل نسبة استهلاك في حدود 93,75 % مقابل 95,33 % في سنة 2012.

ومقارنة بإنجازات السنة السابقة (983,416 م.د)، سجلت نفقات قسم وسائل المصالح تراجعاً يبلغ 13,649 م.د وبنسبة 1,39 % مقابل زيادة قدرها 91,631 م.د ونسبة 10,27 % علماً بأنّ مؤشر الأسعار شهد في سنة 2013 نمواً بنسبة 6,1 %⁽¹⁾.

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات المتعلقة بوسائل المصالح في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 :

⁽¹⁾ التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2013.

د.م

تطور المصاريف 2012/2013		الاعتمادات المأمور بصرفها				الاعتمادات النهائية 2013	البنود
		2013		2012			
% النسبة	القيمة	% الحصة	القيمة	% الحصة	القيمة		
21,87 -	3,047 -	1,12	10,884	1,42	13,931	14,927	- النفقات المخصوصة للسلط العمومية
7,39 -	34,904 -	45,12	437,456	48,03	472,360	477,890	- نفقات تسيير المصالح العمومية
4,04	2,044	5,43	52,666	5,15	50,622	53,710	- نفقات استغلال وصيانة التجهيزات العمومية
64,37 -	287,421 -	16,40	159,082	45,40	446,503	174,399	- منح للمؤسسات العمومية
-	309,679	31,93	309,679	-	-	313,517	- نفقات تسيير المصالح العمومية حسب البرامج
1,39 -	13,649 -	100,00	969,767	100,00	983,416	1.034,443	الجملة

وعلى مستوى توزيع نفقات قسم وسائل المصالح بين أبواب الميزانية في سنة 2013 فقد حافظ على نفس الهيكلة تقريباً، حيث أبْحَزَت وزارة الداخلية القسط الأكبر (21,98 % مقابل 19,04 %) تليها وزارة الدفاع الوطني (12,08 % مقابل 13,26 %) ثم وزارة الصحة العمومية (9,41 % مقابل 13,65 %) ووزارة التربية (9 % مقابل 8,12 %).

3- التدخل العمومي

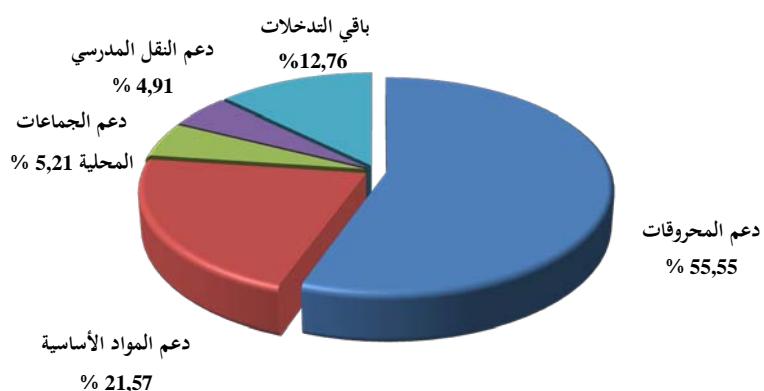
بلغت الاعتمادات المرصودة ضمن قانون المالية لسنة 2013 بعنوان قسم التدخل العمومي ما قيمته 5.512,860 م.د. وتم الترفع فيها بمقدار قانون المالية التكميلي بمبلغ 1.314 م.د لتغطية الحاجيات الإضافية لدعم المحروقات والمواد الأساسية. وباعتبار التعديلات الترتيبية، بلغت التقديرات النهائية لهذا القسم ما قدره 6.834,838 م.د مسجلة نمواً بنسبة 39,70 % مقابل 27,85 % في التصرف السابق.

وعلى صعيد الإنحازات، بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها 6.722,869 م.د محققة استهلاكاً بنسبة 98,36 %. ومقارنة بالتصريف السابق، تطورت هذه النفقات بمبلغ 1.849,822 م.د وبنسبة 37,96 % مقابل على التوالي 1.090,611 م.د و 28,83 %.

وترتبّت الزيادة في نفقات التدخل العمومي في سنة 2013 أساساً عن ارتفاع النفقات بعنوان بند التدخلات في الميدان الاجتماعي بمبلغ 1.898,431 م.د وبنسبة 49,58 % مقابل 785,851 م.د و 25,83 % في التصرف السابق. وحدّ من الزيادة المسجلة في تصرف 2013 أساساً تراجع النفقات بعنوان كل من التحويلات (-

115,893 م.د ونسبة 26,74 %) والتدخلات ذات الصبغة العامة (- 92,279 م.د ونسبة 20,12 %) مقابل زيادة في التصرف السابق كانت على التوالي بمبلغ 162,501 م.د و 166,263 م.د وبنسبة 59,97 % و 56,85 %.

وانعكست هذه التغيرات على هيكلة نفقات قسم التدخل العمومي حيث استأثر دعم المحروقات بما يفوق نصفها وارتفعت في سنة 2013 حصة من مجموع نفقات هذا القسم إلى 55,55 % مقابل 43,32 % في السنة السابقة. ويزّ الرسم البياني التالي توزيع نفقات التدخل العمومي حسب الصنف في سنة 2013:



وفي مقابل ذلك تراجعت حصة كلّ من نفقات دعم المواد الأساسية (إلى 21,57 % مقابل 25,05 %) ودعم الجماعات المحلية (إلى 5,21 % مقابل 8,95 %) ودعم النقل المدرسي (إلى 4,91 % مقابل 5,69 %).

ويزّ الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التدخل العمومي بين مختلف الفصول في سنة 2013 مقارنة بالاعتمادات النهائية وبإنجازات التصرف السابق :

م.د

تطور المصروفات 2012/2013		الاعتمادات المأمور بصرفها				الاعتمادات النهائية 2013	الفصول
		2013		2012			
النسبة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة		
26,74 -	115,893 -	4,72	317,592	8,90	433,485	344,988	- التحويلات
20,12 -	92,278 -	5,45	366,443	9,41	458,721	366,789	- التدخلات ذات الصبغة العامة
49,58	1.898,431	85,18	5.726,837	78,56	3.828,406	5.797,574	- التدخلات في الميدان الاجتماعي
27,08 -	0,078 -	0,00	0,210	0,01	0,288	0,390	- التدخلات في ميداني التربية والتكوين
87,67 -	0,654 -	0,00	0,092	0,02	0,746	0,215	- التدخلات في ميدان البحث العلمي
4,61	2,112	0,71	47,975	0,94	45,863	48,946	- التدخلات في ميادين الثقافة والشباب والطفولة
3,59	0,815	0,35	23,500	0,47	22,685	23,545	- التدخلات في الميادين الاقتصادية
0,41	0,068 -	0,25	16,492	0,34	16,560	17,497	- المساهمات في المنظمات الدولية
-	0,675	0,01	0,675	-	-	0,675	- منح للمؤسسات الدستورية
4,21	0,012	0,00	0,273	0,01	0,261	0,470	- نفقات تدخل المصالح بالخارج
11,87	7,841	1,10	73,873	1,36	66,032	75,793	- منح لفائدة المؤسسات العمومية
-	147,657	2,20	147,657	-	-	156,706	- التدخل العمومي حسب البرامج
-	1,250	0,02	1,250	-	-	1,250	- تدخلات مختلفة
37,96	1.849,822	100,00	6.722,869	100,00	4.873,047	6.834,838	الجملة

وتم تأدية الجزء الأوفر من النفقات بعنوان "التدخلات في الميدان الاجتماعي" (5.726,837 م.د) من قبل وزارة الصناعة بما قدره 3.734,310 م.د. وصرف المبلغ إلى غاية 3.734 م.د لدعم المحروقات وذلك لفائدة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (2.632 م.د) والشركة الوطنية للكهرباء والغاز (850 م.د) والشركة التونسية لصناعات التكرير (252 م.د). أمّا وزارة التجارة والصناعات التقليدية فقد أنجزت نفقات يبلغ 1.450,020 م.د منها 1.450 م.د بعنوان دعم المواد الأساسية استأثر منها دعم الحبوب بما قدره 1.117,936 م.د.

ويبرز الجدول التالي توزيع الاعتمادات التي تولّت وزارة التجارة والصناعات التقليدية صرفها في السنوات من 2011 إلى 2013 لتعطية دعم المواد الأساسية :

م.د

المبلغ			المادة
2013	2012	2011	
1.117,936	908,947	833,673	الحبوب
232,163	264,381	214,383	الزيت النباتي
57,107	31,928	23,066	الحليب
9,685	10,435	10,840	السكر
12,429	10,794	9,553	الطماطم
4,321	4,344	4,300	ورق المدرسي
16,359	4,804	4,185	العجين الغذائي
1.450,000	1.235,633	1.100,000	الجملة

ومن جهة أخرى، بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2013 من قبل وزارة النقل بعنوان "التدخلات في الميدان الاجتماعي" ما قيمته 330,220 م.د صرف في حدود 330 م.د لفائدة شركات النقل العمومي.

وتولّت وزارة الشؤون الاجتماعية في سنة 2013 إنجاز نفقات بعنوان "التدخلات في الميدان الاجتماعي" بمبلغ 172,437 م.د مقابل 154,542 م.د في التصرف السابق. وشملت هذه النفقات أساساً "المنحة المحوّلة للاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي" (60,604 م.د) وكذلك الاشتراكات في أنظمة الضمان الاجتماعي بعنوان العائدات للعمل والمتمنعين بالعفو التشريعي العام (50 م.د) بالإضافة إلى "مساهمة المشغل في أنظمة التقاعد بعنوان الأعوان الحالين على التقاعد" (44,981 م.د).

وخلالاً للسنة السابقة، شهدت النفقات بعنوان "التدخلات ذات الصبغة العامة" (366,442 م.د) تراجعاً بنسبة 20,12 % في سنة 2013 مقابل زيادة نسبتها 56,85 %. ويرد هذا التراجع أساساً إلى تدني الاعتمادات المأمور بصرفها من قبل وزارة الداخلية بعنوان دعم الجماعات المحلية والتي بلغت 350 م.د مقابل 436 م.د في سنة 2012.

ومن ناحية أخرى، تولّت وزارة البيئة في سنة 2013 صرف مبلغ 10,970 م.د بعنوان هذا الفصل صرف أساساً في شكل منحة لفائدة الديوان الوطني للتطهير في حدود 10,857 م.د مقابل 9,870 م.د في التصرف السابق.

أمّا فيما يتعلّق بالنفقات المنجزة بعنوان فصل "التحويّلات" (317,592 م.د)، فيفسّر تراجّعها بنسبة 26,74 % في سنة 2013 أساساً باحتساب نفقات بعض الوزارات ضمن فصل "نفقات التدخل العمومي" حسب البرامج" وذلك نتيجة إدخال تحويّرات على تبويّب الميزانية تماشياً مع اعتماد الميزانية حسب البرامج.

وتولّت وزارة الشؤون الاجتماعية في سنة 2013 الأمر بصرف اعتمادات بعنوان فصل "التحويّلات" بمبلغ 279,399 م.د مقابل 270,514 م.د في السنة السابقة تمثّل الجزء الأوفر منها في منح مسندة لفائدة العائلات المعوزة بمبلغ يساوي 267,750 م.د. كما صرفت وزارة الدفاع الوطني بعنوان الفصل المذكور بمبلغ 16,742 م.د تعلّق أساساً بمنح جرایات عمرية مختلفة (13,102 م.د).

وشهدت سنة 2013 إنجاز نفقات بعنوان بنددين محدثين وهما "نفقات التدخل العمومي" حسب البرامج" بمبلغ جملي يساوي 147,657 م.د تعلّق بنفقات تمّ تأديتها من قبل وزارة التعليم وال العالي والبحث العلمي في حدود نسبة 89,37 % و "منح للمؤسسات الدستورية" بمبلغ 0,657 م.د لفائدة الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري.

ب - فوائد الدين العمومي

ضبط قانون المالية لسنة 2013 حجم نفقات فوائد الدين العمومي في حدود 1.360 م.د واقتضى قانون المالية التكميلي الترفع فيها إلى 1.440 م.د مسجلة بذلك نمواً بنسبة 10,77 % مقابل 7,44 % في السنة السابقة. وتمّ خلال سنة 2013 تحويل مبلغ 71 م.د من الفصل المتعلق بفوائد الدين الخارجي إلى الفصل الخاص بفوائد الدين الداخلي.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها لتسديد فوائد الدين العمومي ما قيمته 1.413,505 م.د في سنة 2013 أي باستهلاك بنسبة 98,16 % مقابل 98,02 % في التصرّف السابق مما نتج عنه اعتمادات باقية في موافقة السنة بمبلغ 26,495 م.د تعلّقت بالدين الخارجي (24,955 م.د) وبالدين الداخلي (1,540 م.د).

ويبرز الجدول التالي نفقات فوائد الدين العمومي في سنة 2013 مقارنة بالتصرّف السابق :

د.م

النسبة (%)	القيمة	الاعتمادات المأمور بصرفها		الاعتمادات النهائية 2013	الفصل
		2013	2012		
23,97	163,291	844,460	681,169	846,000	- فوائد الدين الداخلي
4,05 -	24,036 -	569,045	593,081	594,000	- فوائد الدين الخارجي
10,93	139,255	1.413,505	1.274,250	1.440,000	الجملة

تواصل في سنة 2013، تسارع نسق نمو حجم التسديدات بعنوان فوائد الدين العمومي ليبلغ نسبة 10,93 % مقابل 9,32 % في التصرف السابق و 0,82 % في سنة 2011 وذلك خاصة بعمول تطور نفقات فوائد الدين الداخلي بما نسبته 23,97 %.

وساهم هذا التسارع في تواصل تدعيم حصة فوائد الدين الداخلي ضمن هيكلة قسم النفقات بعنوان فوائد الدين حيث مثلت ما نسبته 59,74 % مقابل 53,46 % في التصرف السابق و 49,33 % في سنة 2011. وهو ما يدل على تعویل السلط العمومية على تمويل الميزانية بموارد داخلية بالنظر إلى صعوبة الحصول على موارد خارجية.

وتوزع النفقات بعنوان فوائد الدين العمومي المنجزة خلال سنتي 2012 و 2013 على النحو التالي:

أ.د

السنة	2013		2012		البيان
	الحصة (%)	المبلغ	الحصة (%)	المبلغ	
أ - فوائد الدين العمومي الداخلي	59,74	844.460.057	53,46	681.169.139	
- فوائد دين الدولة للسنة	57,36	810.726.807	53,14	677.079.405	
- رقاع الخزينة	36,77	519.681.084	38,38	488.997.364	
- الإيداعات بالخزينة العامة	11,52	162.792.871	6,97	88.765.742	
- تسقة البنك المركزي التونسي	-	-	0,01	125.000	
- الدين الداخلي بالعملة الصعبة	0,38	5.392.957	-	-	
- الدين الداخلي بالدينار	0,01	150.505	-	-	
- تعهدات أخرى على كاهل الدولة	8,68	122.709.390	7,78	99.191.299	
- قائدة الدين المضمون من طرف الدولة	2,34	33.164.241	0,02	240.214	
- تسوية تسقيقات الخزينة التي لم تتم تسويتها إلى موفي السنة السابقة	0,04	569.009	0,30	384.520	
ب - فوائد الدين العمومي الخارجي	40,26	569.044.947	46,54	593.080.862	
- تسوية تسقيقات الخزينة التي لم تتم تسويتها إلى موفي السنة السابقة	-	-	-	-	
- فوائد الدين الخارجي للسنة	* 40,26	569.401.221	46,54	593.080.862	
- مبالغ مسترجعة سنة 2013	-	356.274 -	-	-	
المجموع (أ + ب)	100,00	1.413.505.004	100,00	1.274.250.001	

تم احتساب هذه النسبة باعتبار المبالغ المسترجعة سنة 2013

لمن ارتفع في سنة 2013 حجم الفوائد المدفوعة بعنوان رقاع الخزينة بنسبة 6,27 %، فإن حصتها ضمن

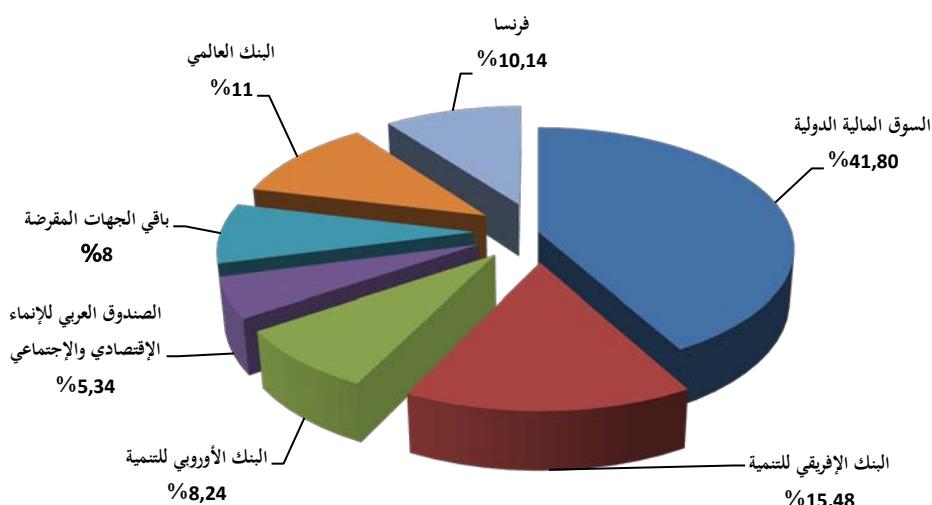
المبالغ المأمور بصرفها بعنوان فوائد الدين العمومي الداخلي تراجعت إلى 61,54 % مقابل 71,79 % في سنة 2012.

أما في ما يتعلق بالتسديدات بعنوان الإيداعات بالخزينة العامة (162,793 م.د) فقد تضاعف حجمها تقريباً مما جعل نصيبها يرتفع إلى 19,28 % في سنة 2013 مقابل 13,03 % في السنة السابقة.

ورغم تطور النفقات بعنوان التعهادات الأخرى المحمولة على كاهل الدولة (122,709 م.د) بنسبة 23,71 % في سنة 2013 فإن حصتها من جملة فوائد الدين الداخلي شهدت شبه استقرار حيث بلغت 14,53 % مقابل 14,56 % في السنة السابقة. وشملت هذه الدفعات أساساً مصاريف تسيير صندوق الادخار الوطني التونسي والحسابات البريدية (69,602 م.د) وعمولة إصدار رقاع الخزينة القابلة للتنظير (39,665 م.د). كما شملت تغطية مخاطر الصرف الراجعة إلى صندوق القروض والجمعيات المحلية بما قيمته 13,219 م.د.

وخلالاً للسنة السابقة، تراجع في سنة 2013 حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان فوائد الدين الخارجي (569,045 م.د) بنسبة 4,05 % مقابل نحو طفيف نسبته 0,41 % في سنة 2012. وحدّ من ذلك ارتفاع الفوائد المدفوعة بعنوان قروض السوق المالية الدولية (257,360 م.د مقابل 214,591 م.د) والتي شهدت تدفقاً حصتها ضمن الدفعات بعنوان فوائد الدين الخارجي لتبلغ 41,80 % مقابل 36,18 % في التصرف السابق. وتجدر الإشارة إلى أنّ حجم الدين الباقى للتسليد بعنوان هذه القروض بلغ 5.192,745 م.د في سنة 2013 مقابل 5.650,562 م.د في السنة السابقة.

ويبرز الرسم التالي هيكلة الدفعات بعنوان فوائد الدين الخارجي في سنة 2013:



ومن ناحية أخرى، تدنت في سنة 2013 حصة فوائد الدين خاصة بعنوان كل من قروض البنك العالمي 11 % مقابل 12,44 % وقروض باقي الجهات (8 % مقابل 12,06 %).

II- نفقات العنوان الثاني

ضبط قانون المالية لسنة 2013 اعتمادات الدفع للعنوان الثاني لميزانية الدولة بما قدره 7.387,500 م.د توزّعت بين نفقات التنمية (4.527,500 م.د) ونفقات تسديد أصل الدين (2.860 م.د). واقتضى قانون المالية التكميلي التخفيف في تقديرات نفقات التنمية بما قدره 429,500 م.د والتوفيق في نفقات تسديد أصل الدين بمبلغ 145 م.د لتبلغ اعتمادات الدفع 7.103 م.د مسجلة مقارنة بالصرف السابق، تراجعاً بنسبة 13,38 % مقابل نموّ نسبته 28,43 %.

وتمّ بمقتضى قرار وزير المالية المؤرّخ في 12 ماي 2015 التوفيق في اعتمادات نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة بما قيمتها 3,227 م.د لتبلغ الاعتمادات النهائية المرصودة للعنوان الثاني في سنة 2013 ما قيمته 7.106,227 م.د أي بنقص عن التقديرات النهائية للسنة السابقة (8.240,999 م.د) بمبلغ 1.134,772 م.د.

وتمّ توزيع هذه الاعتمادات في حدود 6.836,300 م.د⁽¹⁾ في سنة 2013 مقابل 6.988,991 م.د في سنة 2012. وبلغ حجم الاعتمادات المأمور بصرفها ما قيمته 6.707,727 م.د أي باستهلاك الاعتمادات الموزعة بنسبة 98,12 % مقابل 98,03 % في التصرف السابق. وتوزّعت الفوائل البالغة 398,500 م.د أساساً بين نفقات التنمية الخحوملة على موارد الدولة (276,600 م.د) ونفقات التنمية المملوكة بواسطة موارد خارجية موظفة (121,068 م.د). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الفوائل تتضمّن اعتمادات غير موزّعة بمبلغ 269,928 م.د.

وشهدت سنة 2013 تراجع حجم نفقات العنوان الثاني بنسبة 2,09 % مقابل نموّ نسبته على التوالي 2,26 % في سنتي 2012 و2011. ويزر الجدول الوارد بالملحق عدد 9 اعتمادات الدفع المفتوحة بموجب قانون المالية لسنة 2013 كما تم تقييحيها وتوزيعها بالخصوص اللاحقة وكذلك الاعتمادات المأمور بصرفها في سنتي

- الأمر عدد 2204 لسنة 2014 المؤرّخ في 24 جوان 2014 والمتعلق بتوزيع إعتمادات واسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2013.

- الأمر الحكومي عدد 145 لسنة 2015 المؤرّخ في 12 ماي 2015 والمتعلق بتوزيع فصلاً لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2013 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بموارد الخارجية الموظفة".

2013 و 2012 حسب أبواب الميزانية.

ويعود التراجع في سنة 2013 إلى المفعول المزدوج لتقلص نفقات عديد أبواب الميزانية خاصة منها وزارة التنمية الجهوية والتخطيط (- 334,411 م.د ونسبة 49,04 %) ووزارة النقل (- 209,719 م.د ونسبة 82,47 %) ووزارة الفلاحة (- 168,744 م.د ونسبة 23,51 %) ووزارة التربية (- 82,907 م.د ونسبة 30,01 %) من ناحية ولنمّو نفقات بعض الأبواب الأخرى أهمّها وزارة المالية (+ 500,152 م.د) وتسديد أصل الدين العمومي (+ 215,263 م.د ونسبة 7,72 %) من ناحية أخرى.

ونتج عن هذه التطورات، تواصل ارتفاع حصة نفقات تسديد أصل الدين العمومي مقارنة بجملة نفقات العنوان الثاني لتبلغ 44,79 % في سنة 2013 مقابل 40,71 % في التصرف السابق و 37,08 % في سنة 2011. ويتضمن الجدول المواري توزيع هذه النفقات في سنة 2013 وتطورها خلال الفترة من 2009 إلى 2013 :

م.د

الغيرات 2012/2013		الاعتمادات المستهلكة					اعتمادات الدفع لسنة 2013			البنود
% التسعة	القيمة	2013	2012	2011	2010	2009	الجملة	الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات الموزعة	
8,83 -	358,730 -	3.703,558	4.062,288	3.739,400	670,423	3.274,256	3.831,300	-	3.831,300	نفقات التنمية
4,05 -	83,427 -	1.974,559	2.057,986	1.856,417	463,632	1.770,905	2.051,996	-	2.051,996	الاستثمارات المباشرة
1,98	32,705	1.683,856	1.651,151	1.460,923	1,651	1.276,277	1.738,914	8,996	1.729,918	- الممولة مباشرة من موارد الدولة
28,55 -	116,132 -	290,703	406,835	395,494	461,981	494,628	313,082	8,996 -	8,996	- المصاريق الطارئة
13,74 -	275,303 -	1.728,999	2.004,302	1.882,983	206,791	1.503,351	1.779,304	-	1.779,304	التمويل العمومي
13,63 -	262,754 -	1.665,416	1.928,170	1.743,875	1,928	1.317,769	1.695,469	10,958	1.684,511	- الممول مباشرة من موارد الدولة
16,48 -	12,549 -	63,583	76,132	139,108	204,863	185,582	83,835	10,958 -	10,958	- المصاريق الطارئة
7,72	215,263	3.004,169	2.788,906	2.203,950	2.334,534	2.156,568	3.005,000	-	3.005,000	تسديد أصل الدين
2,09 -	143,467 -	6.707,727	6.851,194	5.943,350	3.004,957	5.430,824	6.836,300	-	6.836,300	الجملة

أمّا بخصوص الاعتمادات المخصصة لباب نفقات التنمية الطارئة فقد ضبطها قانون المالية لسنة 2013 بما قيمته 333,865 م.د. واقتضى قانون المالية التكميلي التخفيض فيها إلى 36,022 م.د. ولم يتم توزيع هذه الاعتمادات إلّا في حدود 19,954 م.د انتفع منها قسم الاستثمارات المباشرة بمبلغ 8,996 م.د وخصص الباقي (10,958 م.د) لقسم التمويل العمومي.

واستأنرت وزارة الفلاحة بالجزء الأوفر من الاعتمادات التكميلية (12,606 م.د) خصّص منه مبلغ 7,300 م.د لفائدة المحافظة على المياه وأدّم الأرض فيما انتفع فصل التدخلات في الميدان الاقتصادي بما قدره 5,306 م.د. ويز الجدول الوارد بالملحق عدد 10 توزيع الاعتمادات التكميلية للعنوان الثاني.

أمّا فيما يخصّ نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة، فقد تخلّص حجمها في سنة 2013 لتبلغ 354,287 م.د مقابل 482,966 م.د في التصرف السابق أي بنسبة 26,64 % مقابل 9,34 %. وعلى غرار التصرفات السابقة حازت الاستثمارات المباشرة على التصيّب الأوفر من هذه النفقات في سنة 2013 حيث بلغت % 82,05 مقابل 84,24 % في سنة 2012 و 73,80 % في سنة 2011.

أولاً - نفقات التنمية

بلغت اعتمادات البرامج لنفقات التنمية المرسّمة بقانون المالية لسنة 2013 ما قدره 4,463,734 م.د. وضبطت اعتمادات التعهد بمبلغ 6.052 م.د تموّل بواسطة موارد خارجية موظفة بما قيمته 1.128,142 م.د ويحمل الباقي مباشرة على موارد ميزانية الدولة ويتوزّع بين الاستثمارات المباشرة (2.929,503 م.د) والتمويل العمومي (1.393,006 م.د) ونفقات التنمية الطارئة (601,349 م.د).

وتمّ بمقتضى قانون المالية التكميلي، الترفيع بمبلغ 500 م.د في كلّ من اعتمادات البرامج لتصبح في حدود 4,963,734 م.د واعتمادات التعهد لتبلغ 6.552 م.د. وشملت هذه الزيادة حصراً قسم التمويل العمومي وخصصت لتمويل مساهمة الدولة في الزيادة في رأس مال البنوك العمومية.

واستأنرت المشاريع ذات الصبغة الوطنية بالجزء الأوفر من اعتمادات التعهد النهائية بعنوان الاستثمارات المباشرة (2.248,032 م.د مقابل 2.068,561 م.د) أمّا المشاريع ذات الصبغة الجهوية، فقد اقتصرت اعتمادات التعهد المخصصة لها على مبلغ 681,471 م.د في سنة 2013 مقابل 742,134 م.د في السنة السابقة.

أما في ما يتعلّق باعتمادات الدفع، فقد ضبطت وفق قانون المالية بما قيمته 4,527,500 م.د وتم التخفيض فيها بموجب قانون المالية التكميلي إلى 4,098 م.د. وباعتبار الترفع في اعتمادات نفقات التنمية الممولة بموارد خارجية موظفة بمبلغ 3,227 م.د، بلغت التقديرات النهائية لنفقات التنمية ما قدره 4,101,227 م.د مسجّلة مقارنة بالتصرف السابق تراجعاً بنسبة 24,78 % مقابل نموّ بنسبة 28,58 %.

وتمّ في سنة 2013، توزيع هذه الاعتمادات في حدود 3,831,300 م.د تم استهلاكها بنسبة 96,67 % مقابل 96,72 % في التصرف السابق مما نتج عنه اعتمادات باقية قدرها 127,742 م.د توزّعت بين نفقات التنمية الممولة مباشرة من ميزانية الدولة (85,112 م.د) وتلك المرتبطة بموارد خارجية موظفة (42,630 م.د).

ومقارنة بالسنة السابقة، تراجعت في سنة 2013 الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان نفقات التنمية 3,703,558 (م.د) بمبلغ 358,730 م.د وبنسبة 8,83 % مقابل نموّ قيمته 322,888 م.د ونسبة 8,63 % في سنة 2012.

وعلى صعيد آخر، ضبط قانون المالية التكميلي اعتمادات الدفع المخصصة لنفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة في حدود 472,128 م.د. وباعتبار الترفع فيها بموجب قرار وزير المالية (3,227 م.د) ضبطت الاعتمادات النهائية بما قيمته 475,355 م.د في سنة 2013 مقابل 760,076 م.د في التصرف السابق.

وتمّ توزيع هذه الاعتمادات في سنة 2013 في حدود 396,916 م.د⁽¹⁾ أي بنسبة 83,50 % مقابل 70,07 % في التصرف السابق. وشملت الاعتمادات غير الموزعة أساساً وزارات الفلاحة (29,528 م.د) والتجهيز (25,590 م.د) والتعليم العالي والبحث العلمي (7,890 م.د). أما اعتمادات وزارة الثقافة (3 م.د) ووزارة التشغيل والتكوين المهني (1,500 م.د) فإنه لم يتم توزيعها.

وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها المرتبطة بموارد الخارجية الموظفة خلال سنة 2013 ما قيمته 354,286 م.د أي باستهلاك بنسبة 89,26 % مقابل 87,43 % في سنة 2012. وأفرز تنفيذ الميزانية اعتمادات باقية بمبلغ 42,630 م.د شملت أساساً وزارة الفلاحة (17,579 م.د) وتعلّقت أساساً ببند السدود والمياكل المائية (8,331 م.د) وبند الحافظة على المياه وأديم الأرض (3,365 م.د). وبلغت الاعتمادات الباقية لدى وزارة الداخلية 14,462 م.د خصّت فصل التدخلات في الميدان الاقتصادي.

⁽¹⁾ الأمر الحكومي عدد 145 لسنة 2015 المُرخ في 12 ماي 2015 والمتعلّق بتوزيع فصلاً فصلاً لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2013 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بموارد الخارجية الموظفة".

وعلى غرار السنتين السابقتين، شهدت سنة 2013 تقلص حجم النفقات المرتبطة بموارد خارجية موظفة بنسبة 26,64 % مقابل 9,66 % و 19,83 %. ونتج عن ذلك تواصل تراجع حصة هذه الموارد في تغطية جملة نفقات التنمية حيث بلغت 9,57 % مقابل 11,89 % و 14,30 % في سنتي 2012 و 2011.

ويقسى تراجع نفقات التنمية المرتبطة بموارد خارجية موظفة (- 128,680 م.د) بالمعنى المزدوج لتديّن حجم الاعتمادات المأمور بصرفها المسجل أساساً لدى وزارة التجهيز (- 84,497 م.د) والنقل 31,198 (- م.د) بالإضافة إلى عدم إنخراط وزارة الصحة لنفقات (مقابل 35,713 م.د في التصرف السابق) من جهة، ولنمو حجم النفقات خاصة من قبل وزارة التنمية الجهوية والتحفيظ (+ 26,736 م.د) والتربيه (+ 8,646 م.د) من جهة أخرى.

ويبرز الجدول المضمن بالملحق عدد 11 توزيع الاعتمادات المتعلقة بالنفقات المرتبطة بموارد خارجية موظفة في سنة 2013 حسب الأبواب.

وعلى صعيد آخر نتج تقلص نفقات التنمية (- 358,730 م.د وبنسبة 8,83 %) عن انخفاض الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان كلّ من التمويل العمومي (- 275,303 م.د) والاستثمارات المباشرة (- 83,427 م.د). وتواصل في سنة 2013 تدعيم حصة الاستثمارات المباشرة ضمن نفقات التنمية ليبلغ 53,32 % مقابل 50,66 % في سنة 2012.

أ- الاستثمارات المباشرة

بلغ في سنة 2013 حجم الاعتمادات الموزعة بعنوان الاستثمارات المباشرة ما قيمته 2.051,996 م.د مقابل 2.161,620 م.د مسجلة تراجعاً نسبته 5,07 % مقابل نموّ بنسبة 11,35 % في سنة 2012. وتم استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 1.974,559 م.د أي بنسبة استهلاك بلغت 96,23 % مقابل 95,21 % في التصرف السابق. ونتج عن ذلك اعتمادات باقية قدرها 77,437 م.د موزعة بين الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدولة (55,058 م.د) وتلك الممولة بموارد خارجية موظفة (22,379 م.د).

وخلالاً للسنة السابقة، تراجعت في سنة 2013 النفقات بعنوان الاستثمارات المباشرة بنسبة 4,05 % مقابل نموّ نسبته 10,86 %. ونفع هذا التقاض عن تدبي حجم الاستثمارات المرتبطة بموارد خارجية موظفة (- 116,131 م.د) حدّ منه ارتفاع الاستثمارات المباشرة المحمولة على موارد الدولة (+ 32,705 م.د).

1- الاستثمارات الممولة مباشرة من موارد الدولة

لمن تواصل في سنة 2013 ارتفاع الاستثمارات الممولة مباشرة من موارد الدولة (1.683,856 م.د) فإنّ نسق نموها تراجع إلى 1,98 % مقابل 13,02 % في السنة السابقة. وساهم هذا النمو في تدعيم حصتها من جملة الاستثمارات المباشرة التي تراجعت بنسبة 4,05 % إلى 85,28 % مقابل 80,23 %.

ويبرز الجدول المولى توزيع الاستثمارات الممولة مباشرة من موارد الدولة حسب أبواب الميزانية وذلك خلال سنتي 2012 و 2013 :

م.د

التغيرات 2012/2013		الاستثمارات		الأبواب
%	القيمة	2013	2012	
138,15	112,761	194,385	81,624	- وزارة الدفاع الوطني
31,17 -	124,244 -	274,420	398,664	- وزارة الفلاحة
47,32	193,933	603,770	409,837	- وزارة التجهيز
27,47	26,141	121,319	95,178	- وزارة الصحة
33,70 -	91,606 -	180,248	271,854	- وزارة التربية
26,01 -	33,142 -	94,256	127,398	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
33,70 -	36,543 -	71,900	108,443	- وزارة الشباب والرياضة
9,29 -	14,595 -	143,558	158,153	- باقي الوزارات
1,98	32,705	1.683,856	1.651,151	الجملة

يتضح من الجدول أنّ نموّ حجم الاستثمارات الممولة مباشرة من موارد الدولة (32,705 م.د) نتج عن المفعول المزدوج لارتفاع نفقات بعض الوزارات خاصة منها وزارات التجهيز (+ 193,933 م.د) والدفاع الوطني (+ 112,761 م.د) من جهة ولتدبي نفقات وزارات أخرى خاصة منها وزارة الفلاحة (- 124,244 م.د) ووزارة التربية (- 91,606 م.د) من جهة أخرى.

ففي خصوص النفقات المنجزة في سنة 2013 من قبل وزارة التجهيز بعنوان الاستثمارات المباشرة الممولة من موارد الدولة (603,770 م.د)، فقد تعليقت أساساً ببن드 الطرقات والجسور (488,747 م.د) وشملت خاصة الصيانة الدورية للمسالك الريفية (78,687 م.د) وتدعم المصالك الريفية برنامج 2013 (75,500 م.د) وإصلاح

أضرار الفيضانات (54,438 م.د) والطرق المهيكلة للمدن (66,815 م.د) وتهيئة الشبكة المرقمة للطرق (52,136 م.د) والصيانة الدورية لشبكة الطرق والجسور (45,414 م.د).

وفيما يتصل بوزارة الفلاحة، فقد بلغت نفقاتها بعنوان هذه الاستثمارات 274,420 م.د استثمار بالجزء الأفر منها بند الاستثمارات في المناطق السقوية (67,408 م.د) التي تمثل أساساً في مشاريع المسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية (11,035 م.د) وإحداث وتجهيز آبار عميقية (9,658 م.د) وإحداث وتهيئة المناطق السقوية (6,296 م.د) وبرنامج التدخل لمكافحة الجفاف (3,500 م.د).

وبلغت النفقات بعنوان المحافظة على المياه وأدم الأرض ما قيمته 65,523 م.د تعلق بأشغال المحافظة على المياه وأدم الأرض في حدود 56,840 م.د. أمّا قطاع الغابات فقد بلغت الاعتمادات المأمور بصرفها لفائدة 59,848 م.د.

ومن جهتها، ارتفعت في سنة 2013 المبالغ المدفوعة من قبل وزارة الدفاع الوطني بعنوان الاستثمارات (194,385 م.د) إلى أكثر من ضعف حجمها مقارنة بالسنة السابقة (81,624 م.د). وقد شملت بند التجهيزات العسكرية بما قدره 178,037 م.د.

2- الاستثمارات الممولة بموارد خارجية موظفة

تواصل في سنة 2013 تقلص حجم الاعتمادات الموزعة بعنوان الاستثمارات المباشرة المرتبطة بموارد خارجية موظفة (313,082 م.د) وذلك بما نسبته 32,02 % مقابل 22,66 % في التصرف السابق و 15,04 % في سنة 2011. وتم استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 290,703 م.د أي بنسبة 92,85 %.

وشهدت سنة 2013 تقلص الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان هذه الاستثمارات بنسبة 28,55 % مقابل نحو بنسبة 2,87 % في السنة السابقة. ويبين الجدول المواري توزيع الاستثمارات الممولة عن طريق الموارد الخارجية الموظفة حسب أبواب الميزانية وذلك خلال سنوي 2012 و 2013 على النحو التالي:

م.د.

البيانات	الاستثمارات		التغيرات 2013/2012	
	القيمة	النسبة %		
- وزارة الفلاحة	86,943	0,73 -	86,303	0,640 -
- وزارة التجهيز	243,978	34,63 -	159,480	84,498 -
- وزارة الصحة	35,714	100,00 -	-	35,714 -
- وزارة التربية	4,414	195,85	13,059	8,645
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	32,044	2,40 -	31,274	0,770 -
- وزارة الشؤون الخارجية	3,078	80,93 -	0,587	2,491 -
- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	0,664	100,00 -	-	0,664 -
الجملة	406,835	28,55 -	290,703	116,132 -

يبز من الجدول السابق أن تقلص الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الاستثمارات الممولة بموارد خارجية موظفة بما قيمته 116,132 م.د خلال سنة 2013 نتج عن تراجع نفقات كل الوزارات المعنية باستثناء وزارة التربية التي شهدت ارتفاعا في حجم استثمارتها بمبلغ 8,645 م.د. وانخفشت نفقات وزارة التجهيز بما قيمته 84,498 م.د ونسبة 34,63 % علما بأن هذه الاستثمارات تعلقت في سنة 2013 خاصة بتسيير الشبكة المرقمة للطرق (70,136 م.د) وتحيئة المسالك الريفية (30,791 م.د) والطرقات المهيكلة للمدن (28,245 م.د).

وشهدت وزارة الفلاحة استقرارا نسبيا في حجم استثمارتها البالغة 86,303 م.د. واستأثر بند المناطق السقوية (24,578 م.د) بالجانب الوافر منها وخصص أساسا مشاريع إحداث وتحيئة المناطق السقوية (14,039 م.د) والمسالك الفلاحية داخل المناطق السقوية (8,255 م.د). وبلغ نصيب بند السدود والمياكل المائية ما قيمته 17,371 م.د أفق أساسا في إطار مشاريع سد سرّاط (5,378 م.د) وسد الملح (4,971 م.د) وسد التين (1,972 م.د). كما انتفع بند الماء الصالح للشراب بمبلغ 17,199 م.د موزعا بين تعهد هياكل التزوّد بالماء الصالح للشراب (9,680 م.د) وتزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب (7,519 م.د).

ويقدر الإشارة إلى أن وزارة الصحة لم تنجز في سنة 2013 نفقات بعنوان الاستثمارات المباشرة الممولة بموارد خارجية موظفة وذلك بعد أن بلغت هذه النفقات في السنة السابقة ما قدره 35,714 م.د علما بأن التقديرات النهائية في هذا الخصوص ارتفعت إلى 0,328 م.د.

ب- التمويل العمومي

بلغ في سنة 2013 حجم الاعتمادات الموزعة بعنوان التمويل العمومي 1,779,304 م.د مقابل 2,038,371 م.د في السنة السابقة أي بتراجع بنسبة 12,71 % مقابل نمو بنسبة 6,58 %. وبلغت النفقات المنجزة

ما قيمته 1.728,999 م.د أي بنسبة استهلاك في حدود 97,17 % مقابل 98,33 %. ومقارنة بإنجازات السنة السابقة، انخفضت هذه النفقات بمبلغ 275,303 م.د وبنسبة 13,74 % مقابل نحو نسبته 6,44 % في سنة 2012.

- ويعزى هذا التدني إلى تقلص كل من نفقات التمويل العمومي الممول مباشرة من موارد الدولة (262,754 م.د) ونفقات التمويل العمومي المرتبط بالموارد الخارجية الموظفة (- 12,549 م.د).

1- التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدولة

تراجع في سنة 2013 حجم الاعتمادات النهائية المرصودة بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدولة (1.695,469 م.د) بنسبة 12,90 %. وبلغت النفقات المنجزة 1.665,416 م.د وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 13,63 % مقابل نحو بنسبة 10,57 % في التصرف السابق. ورغم ذلك حافظت على حصتها المرتفعة ضمن نفقات التمويل العمومي لتبلغ 96,32 % مقابل 96,20 % في سنة 2012.

ويبرز الجدول المالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المحمول مباشرة على موارد الدولة وتطورها في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 :

م.د

التغيرات 2012/2013		الاعتمادات المأمور بصرفها		الفصول
%	القيمة	2013	2012	
50,73 -	137,245 -	133,271	270,516	- الاستثمارات 1
35,98 -	527,688 -	938,823	1.466,511	- التدخلات 2
35,09	2,540	9,778	7,238	- تسديد القروض 3
331,62	396,639	516,244	119,605	- المساهمات 4
16,67-	0,300 -	1,500	1,800	- القروض 5
5,28	3,300	65,800	62,500	- التوازن المالي 6
13,63 -	262,754 -	1.665,416	1.928,170	الجملة

يبز من الجدول السابق أن انخفاض الاعتمادات المأمور بصرفها في سنة 2013 بعنوان التمويل العمومي الممول مباشرة من موارد الدولة (- 262,754 م.د)، نتج عن المفعول المزدوج لتقلص نفقات بعض البنود خاصة منها التدخلات (- 527,688 م.د) والاستثمارات (- 137,245 م.د) من ناحية، ولتطور النفقات أساساً بعنوان المساهمات (+ 396,639 م.د) من جهة أخرى. وخلافاً للتصرف السابق تراجعت في سنة 2013 حصة بند التدخلات إلى 56,37 % مقابل 76,06 % في سنة 2012 بينما تدّعمت حصة المساهمات لتبلغ 31 % مقابل 6,20 %.

- الاستثمارات -

بلغ في سنة 2013 حجم النفقات بعنوان الاستثمارات ما قيمته 133,271 م.د مقابل 270,516 م.د في السنة السابقة مسجلا تراجعا نسبته 50,73 % مقابل تطور بنسبة 10,25 %. ويعزى هذا التراجع أساسا إلى تدبيّ الاعتمادات المأمور بصرفها في ميدان الخدمات والميكل الأساسي (- 123,661 م.د). ونتج عن ذلك انخفاض حصته ضمن الاستثمارات إلى 67,55 % مقابل 78,99 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع الاستثمارات وتطورها خلال سنتي 2012 و2013 :

النسبة (%)	القيمة	الإعتمادات المستهلكة		الاستثمارات في ميدان:
		2013	2012	
24,60 -	6,569 -	20,134	26,703	- الإدارية العامة
62,02 -	7,458 -	4,568	12,026	- الفلاحة والصيد البحري
57,87 -	123,661 -	90,031	213,692	- الخدمات والميكل الأساسي
67,91 -	1,596 -	0,754	2,350	- التربية والتكتوين
87,51	5,554	11,901	6,347	- البحث العلمي
80,95 -	5,430 -	1,278	6,708	- الثقافة والشباب والطفولة
32,08	0,863	3,553	2,690	- الميدان الاجتماعي
-	1,052	1,052	-	- منح لفائدة المؤسسات الدستورية
50,73 -	137,245 -	133,271	270,516	الجملة

انخفضت في سنة 2013 الاستثمارات في ميدان الخدمات والميكل الأساسي بنسبة 57,87 % لتبلغ 90,031 م.د مقابل 213,692 م.د في التصرف السابق. وأنجزت هذه النفقات من قبل وزارات البيئة (66,524 م.د) والنقل (23,121 م.د) والسياحة (0,386 م.د). كما تقلّصت الاستثمارات في ميدان الإدارة العامة بنسبة 24,60 % حيث بلغت 20,134 م.د مقابل 26,703 م.د في السنة السابقة. وقد صرفت أساسا من ميزانية وزارة الداخلية 18,558 م.د.

ومن جهة أخرى تطورت في سنة 2013 الاستثمارات في ميدان البحث العلمي بما قيمته 5,554 م.د ونسبة 3,268 (87,51 %) لتبليغ 11,901 م.د دفعت أساسا من ميزانية وزاري التجهيز (6,850 م.د) وال فلاحة (م.د).

- التدّخلات -

خلافاً للسنة السابقة تقلّصت النفقات بعنوان التدخلات في سنة 2013 بنسبة 35,98 % مقابل نموّ نسبة 26,42 %. وترتب هذا الانخفاض أساساً عن تدبيّ الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التدخلات في الميدان الاقتصادي بمبلغ 527,673 م.د. ويبيّن الجدول التالي توزيع التدخلات الممولة مباشرة من موارد الدولة وتتطورها حسب الميادين في سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 :

التغيرات 2012/2013		الاعتمادات المستهلكة		الميدان
%	القيمة	2013	2012	
42,99 -	527,673 -	699,827	1.227,500	الاقتصادي
1,41	3,269	235,302	232,033	
47,07 -	3,284 -	3,694	6,978	
35,98 -	527,688 -	938,823	1.466,511	الجملة

ترتب عن تقلّص حجم النفقات بعنوان التدخلات في الميدان الاقتصادي بنسبة 42,99 % تراجع حصة هذا البند ضمن التدخلات إلى 74,54 % في سنة 2013 مقابل 83,70 % في سنة 2012. وقد استأثرت وزارة الصناعة بالجزء الأوفر من هذه التدخلات (260,253 م.د) تليها وزارة الفلاحة التي صرفت ما قيمته 145,624 م.د كما أنجزت وزارة التنمية الجهوية والتخطيط نفقات في هذا الإطار بما قدره 108,240 م.د.

وعلى صعيد آخر سجّلت التدخلات في الميدان الاجتماعي (235,302 م.د) نمواً طفيفاً بمبلغ 3,269 م.د وبنسبة 1,41 % مقابل على التوالي 28,301 م.د و 13,89 % في التصرّف السابق. واستأثرت وزارة التنمية الجهوية والتخطيط بما نسبته 89,94 % من تلك النفقات صرف منها مبلغ 198,488 م.د بعنوان "حضرائر عادية وظرفية".

- المساهمات

خلافاً للسنة السابقة، شهدت النفقات بعنوان المساهمات في سنة 2013 ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغت 516,244 م.د مقابل 119,605 م.د أي بتطور بنسبة 331,62 % مقابل تراجع بنسبة 56,43 % في سنة 2012. وصرفت هذه المبالغ من قبل كلّ من وزارة المالية (502,120 م.د) ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي (14,124 م.د).

وتمّ صرف مبلغ 500 م.د من قبل وزارة المالية طبقاً لما ورد بالفصل 5 من قانون المالية التكميلي لسنة 2013 وذلك في إطار معالجة الاشكاليات التي يعاني منها القطاع المصرفي العمومي وأهمتها ضعف رسملة البنوك

العمومية وارتفاع نسبة الديون المصنفة وضعف تغطيتها بالمدخرات طبقاً لمعايير التصرف الحذر المنصوص عليها في منشور البنك المركزي التونسي عدد 9 لسنة 2012 وذلك على إثر الشروع في مهمة تدقيق شامل للبنوك العمومية الثلاث (الشركة التونسية للبنك والبنك الوطني الفلاحي وبنك الإسكان)⁽¹⁾. كما ساهمت الدولة بمبلغ 11,200 م.د في رأس مال البنك الأفريقي للتنمية في سنة 2013.

2- التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة

بلغت الاعتمادات الموزعة بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة 83,835 م.د في سنة 2013 مقابل 91,859 م.د في السنة السابقة أي بتراجع بنسبة 8,74 % مقابل 45,35 %. وتم استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 63,583 م.د أي بتقلص مقارنة بالسنة السابقة بمبلغ 12,549 م.د وبنسبة 16,48 % مقابل 45,27 %. وأدى ذلك إلى تراجع طفيف في حصة التمويل الخارجي الموظف ضمن نفقات التمويل العمومي إلى 3,68 % مقابل 3,8 %.

ويبرز الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة في سنة 2013

مقارنة بسنة 2012 :

التغيرات 2012/2013		الاعتمادات المستهلكة		البيانات
%	القيمة	2013	2012	
193,46	5,591	8,481	2,890	الاستثمارات في :
61,49 -	32,118 -	20,116	52,234	- ميدان الفلاحة والصيد البحري
100,00	5,721 -	-	5,721	- ميدان الخدمات والميكانيكي الأساسي
53 -	32,248 -	28,597	60,845	- ميدان الثقافة والشباب والطفولة
الجملة الفرعية 1				
241,27	19,111	27,032	7,921	التدخلات في :
7,98	0,588	7,954	7,366	- الميدان الاقتصادي
128,86	19,699	34,986	15,287	- الميدان الاجتماعي
16,48 -	12,549 -	63,583	76,132	الجملة الفرعية 2
الجملة				

نتج تقلص النفقات المنجزة بعنوان التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة (- 12,549 م.د) عن المفعول المزدوج لانخفاض حجم الاستثمارات (- 32,248 م.د) من ناحية ولتطور الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان

⁽¹⁾ وثيقة شرح أسباب قانون المالية التكميلي لسنة 2013.

التدخلات (19,669 م.د) من ناحية أخرى مما أدى إلى ارتفاع حصة التدخلات مقارنة بنفقات التمويل العمومي المرتبط بموارد خارجية موظفة إلى 55,02 % مقابل 20,08 % في التصرف السابق.

وبلغت في سنة 2013 الاستثمارات الممولة بواسطة موارد خارجية موظفة 28,597 م.د تعلق الجزء الأوفر منها بميدان الخدمات والهيكل الأساسي (20,116 م.د) الذي سجل تقلصاً نسبته 61,49 %. وصرف هذا المبلغ من ميزانيتي وزارة النقل (11,416 م.د) والبيئة (8,700 م.د). أمّا ميدان الفلاحة والصيد البحري، فقد شهد في هذه السنة ارتفاعاً بما قيمته 5,591 م.د لتبلغ نفقاته 8,481 م.د. ومن جهة أخرى، يشار إلى أنّه لم يتم صرف أي مبلغ في سنة 2013 في ميدان الثقافة والشباب والطفولة مقابل نفقات بقيمة 5,721 م.د في السنة السابقة.

وارتفعت في سنة 2013 الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان التدخلات (34,986 م.د) بنسبة 128,86 % مقابل تقلص بنسبة 64,07 % في سنة 2012. وتأتي هذا التطور أساساً من نمو حجم النفقات بعنوان التدخلات في الميدان الاقتصادي (27,032 م.د) بما قدره 19,111 م.د. وقد صرف الجانب الوافر من هذا المبلغ من قبل وزارة التنمية الجهوية والخطيط (26,736 م.د) بعنوان برنامج التنمية المندجدة. أمّا عن التدخلات في الميدان الاجتماعي البالغة 7,954 م.د، فقد أنجزت حسراً من قبل وزارة الفلاحة بعنوان تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح للشراب.

ثانياً - نفقات تسديد أصل الدين العمومي

ضبط قانون المالية لسنة 2013 تقديرات نفقات تسديد أصل الدين العمومي بمبلغ 2.860 م.د. واقتضى قانون المالية التكميلي الترفع فيها إلى 3.005 م.د أي بزيادة قدرها 145 م.د. وتم توزيع هذه الاعتمادات بأكملها.

ومقارنة بالسنة السابقة، شهدت الاعتمادات الموزعة ارتفاعاً بمبلغ 216 م.د وبنسبة 7,74 % في سنة 2013 مقابل نسبة 26,55 %. ونتج هذا الارتفاع عن نمو الاعتمادات الموزعة بعنوان تسديد أصل الدين الداخلي بمبلغ 420 م.د حذ منه انخفاض الاعتمادات المرصودة لتسديد أصل الدين الخارجي بمبلغ 204 م.د.

وبلغت النفقات المنجزة في سنة 2013 بعنوان تسديد أصل الدين العمومي 3.004,169 م.د أي باستهلاك بنسبة 99,97 % مقابل 99,99 % في سنة 2012. ونتج عن ذلك اعتمادات باقية لم تصرف قدرها 0,831 م.د تعلقت حسراً بالدين الداخلي.

ويشار إلى أنّ مبلغ نفقات تسديد أصل الدين العمومي المدرج بالحساب العام للسنة المالية لا يعكس الحجم الحقيقي لنفقات الدولة لسنة 2013 بهذا العنوان حيث يبرز حساب أمين المال العام لسنة 2013 في مستوى حسابات الدين العمومي لعمليات الخزينة فائضاً في المصروف بمبلغ 387,666 م.د يتعين تسويته على اعتمادات أصل الدين العمومي. ويتوزع هذا الفائض بين الدين الخارجي (344,010 م.د) والدين الداخلي (43,656 م.د) علماً بأنّ هذا الفائض كان في حدود 130,822 م.د في موسم سنة 2010.

ولchen تواصل في سنة 2013 نموّ نفقات تسديد أصل الدين العمومي فإنّ ذلك كان بنسق أقلّ من نسق السنة السابقة حيث كانت الزيادة بمبلغ 215,263 م.د وبنسبة 7,72 % مقابل 584,956 م.د و 26,54 %. ويبرز الجدول التالي الإعتمادات النهائية والاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدين خلال سنة 2013 وتطرّقها مقارنة بالسنة السابقة :

م.د

النسبة (%)	القيمة	الاعتمادات المأمور بصرفها		الاعتمادات النهائية في سنة 2013	الفصل
		2013	2012		
43,68	419,263	1.379,169	959,906	1.380,000	- تسديد أصل الدين الداخلي
11,15-	204,000 -	1.625,000	1.829,000	1.625,000	- تسديد أصل الدين الخارجي
7,72	215,263	3.004,169	2. 788,906	3.005,000	الجملة

ونتج ارتفاع نفقات تسديد أصل الدين العمومي في سنة 2013 عن المفعول المزدوج لنموّ حجم التسديفات بعنوان أصل الدين الداخلي بما قدره 419,263 م.د من جهة ولتراجع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدين الخارجي بما قيمته 204 م.د من جهة أخرى.

ويتضمن الجدول التالي توزيع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدين العمومي في سنتي 2012 و 2013 حسب البنود :

أ.د

الغيرات 2013/2012		الاعتمادات المأمور بصرفها				البيانات
		2013		2012		
النسبة (%)	القيمة	الحصة (%)	المبلغ	الحصة (%)	المبلغ	
43,68	419.263,406	45,91	1.379.169,184	34,42	959.905,778	تسديد الدين الداخلي
158,94	55.380,795	3,00	90.224,517	1,25	34.843,722	- تسوية تسبقات وقروض
32,74	278.669,705	37,61	1.129.775,483	30,52	851.105,778	- تسديد أصل دين الدولة للسنة:
36,78	292.943,700	36,26	1.089.343,700	28,56	796.400,000	رقاء الخزينة
-	-	0,69	20.771,721	0,75	20.771,721	تحمّل الدولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999)
-	-	0,04	1.202,542	0,04	1.202,542	معاجلة مدийون القطاع الفلاحي (القانون عدد 65 لسنة 1999)
100,00 -	25.000,000 -	-	-	0,9	25.000,000	تسبيقة البنك المركزي
138,73	10.726,005	0,61	18.457,520	0,28	7.731,515	الدين الداخلي بالعملة الصعبة
115,22	85.212,906	5,30	159.169,184	2,65	73.956,278	- تسديد أصل الدين المضمون من طرف الدولة
32,86 -	23.000,000 -	1,56	47.000,000	2,51	70.000,000	قروض الشركة التونسية للبنك
1,07 -	23.840 -	0,07	2.211,123	0,08	2.234,963	الفصل 24 من قانون المالية لسنة 1999
100,00 -	1.272,993 -	-	-	0,05	1.272,993	ضمان الشركة الوطنية لعجين الحلفاء
-	-	0,01	448,322	0,02	448,322	قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية
-	101.840,556	3,39	101.840,556	-	-	ضمان الشركة التونسية لصناعة التكثير
-	7.669,183	0,26	7.669,183	-	-	قرض الديوان الوطني للزيت
11,15 -	204.000,000 -	54,09	1.625.000,000	65,58	1.829.000,000	تسديد الدين الخارجي
20,49 -	343.316,485 -	44,35	1.332.510,207	60,09	1.675.826,692	تسديد الدين الخارجي للسنة
90,96	139.316,485	9,74	292.489.793	5,49	153.173,308	تسوية التسبقات التي لم يتم تسويتها إلى موفي السنة السابقة
7,72	215.263,406	100,00	3.004.169,184	100,00	2.788.905,778	المجموع العام

وارتفعت نفقات تسديد أصل الدين الداخلي (+ 419,263 م.د) في سنة 2013 أساسا نتيجة نمو المبالغ المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل دين الدولة بما قدره 278,670 م.د وأصل الدين المضمون من قبل الدولة بمبلغ 85,213 م.د والمبالغ المدفوعة بعنوان تسوية تسبقات وقروض بمبلغ 55,381 م.د.

وشلت الدفعات بعنوان تسديد أصل دين الدولة في سنة 2013 أساسا رقاء الخزينة القابلة للتنظير (810,600 م.د) ورقاء الخزينة قصيرة المدى (278,744 م.د). كما شلت الدين الداخلي بالعملة الصعبة (18,457 م.د) وتحمّل الدولة للديون البنكية (20,772 م.د) ومعاجلة مدийون القطاع الفلاحي (1,203 م.د).

أما في ما يتعلق بتسديد أصل الدين المضمون من قبل الدولة (159,169 م.د)، فقد ارتفعت النفقات بعنوانه في سنة 2013 إلى أكثر منضعف حيث كانت الزيادة بمبلغ 85,213 م.د وبنسبة 115,22 % مقابل

م.د 55,906 و 309,73 % في سنة 2012. وشملت هذه الدفوعات أساسا ضمانا لفائدة كل من الشركة التونسية لصناعة التكرير (101,841 م.د) والشركة التونسية للبنك للسنة الثانية بمبلغ 47 م.د مقابل 70 م.د في سنة 2012.

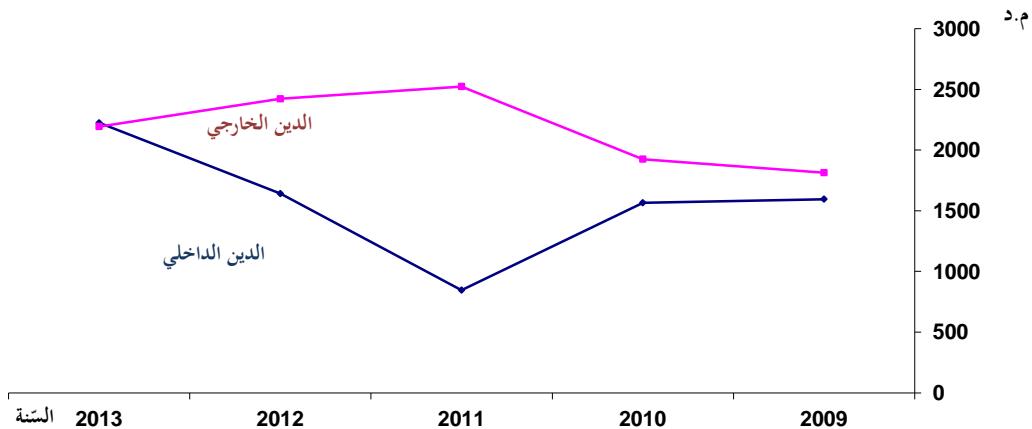
ومن جهة أخرى، تواصل في سنة 2013 تقلص حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان تسديد أصل الدين الخارجي (1.625 م.د) حيث سجل تراجعا بمبلغ 204 م.د وبنسبة 11,15 % مقابل 104 م.د و 5,38 % في التصرف السابق.

وشمل تسديد أصل الدين الخارجي في سنة 2013 أساسا القروض لدى السوق المالية الدولية (685,377 م.د مقابل 991,640 م.د) والقروض المبرمة في إطار التعاون متعدد الأطراف (587,897 م.د) التي كان أهمها لدى مجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير (247,949 م.د) والبنك الإفريقي للتنمية (141,552 م.د) والبنك الأوروبي للاستثمار (97,820 م.د). كما شمل التسديد القروض المبرمة في إطار التعاون الثنائي (364,787 م.د) خاصة منها القروض الفرنسية (152,801 م.د) والقروض اليابانية (109,473 م.د).

وعلى صعيد آخر، تضمنت الدفوعات بعنوان تسديد أصل الدين العمومي بمبلغ 382,714 م.د يختص بقایا للتسوية بعنوان تسبقة مسندة في سنة 2012 موزعة بين الدين الداخلي (90,224 م.د) والدين الخارجي (292,490 م.د). وتمثل هذه البقايا نسبة 12,74 % من جملة النفقات المنجزة في سنة 2013 بعنوان تسديد أصل الدين العمومي وهو ما من شأنه أن يمثل ببدأ سنوية الميزانية.

أمّا من حيث تكاليف الدين العمومي أصلا وفائدة (4.417,674 م.د)، فقد تواصل تطورها في سنة 2013 بنسبة 8,73 % مقابل 20,58 % في السنة السابقة. وترتّب هذا التطور عن ارتفاع خدمة الدين الداخلي بنسبة 35,50 % حدّ منه تقلص خدمة الدين الخارجي بما نسبته 9,41 %. وتواصل نتيجة لذلك، تدعّم حصة الدين الداخلي من جملة تكاليف الدين العمومي لتبلغ 50,33 % مقابل 40,39 % في التصرف السابق و 25,11 % في سنة 2011.

ويبرز الرسم البياني التالي تطور تكاليف الدين الداخلي والدين الخارجي خلال السنوات من 2009 إلى 2013.



ويبرز الجدول التالي أهم مؤشرات الدين العمومي في سنة 2013 مقارنة بالسنة السابقة وذلك اعتمادا على المعطيات المضمّنة بكتاب الدين العمومي وبالحساب العام للسنة المعنية:

بالدّينار

النسبة (%)		القيمة	الوضعية إلى 2013-12-31	الوضعية إلى 2012-12-31	البيانات
2,37		1.113.600.607	48.171.234.429	47.057.633.822	- الالتزامات
7,13 -		898.210.845 -	11.704.195.447	12.602.406.292	- الدين الدّاخلي
5,81		1.985.558.713	36.150.609.674	34.165.050.886	- الدين الخارجي
9,05		26.252.664	316.429.308	290.176.644	- قروض المزودين
0,15 -		63.827.066 -	42.149.662.680	42.213.489.746	- الاستعمالات
7,13 -		898.210.845 -	11.704.195.447	12.602.406.292	- الدين الدّاخلي
2,75		806.474.993	30.137.256.289	29.330.781.296	- الدين الخارجي
9,96		27.908.786	308.210.944	280.302.158	- قروض المزودين
11,34		3.563.234.590	34.984.762.401	31.421.527.811	- الدين باقي للتسديد
28,32		3.315.802.616	15.022.077.801	11.706.275.185	- الدين الدّاخلي
1,35		265.246.623	19.877.831.092	19.612.584.469	- الدين الخارجي
17,35		17.814.649 -	84.853.508	102.668.157	- قروض المزودين
8,73		354.518.407	4.417.674.187	4.063.155.780	- خدمة الدين (1)
35,50		582.554.323	2.223.629.240	1.641.074.917	- الدين الدّاخلي (2)
9,41 -		228.035.916 -	2.194.044.947	2.422.080.863	- الدين الخارجي (3)

(1) اعتمادا على الأوامر بالصرف
(2) باعتبار الالتزامات الأخرى المحمولة على كاهل الدولة
(3) باعتبار قروض المزودين

تواصل في سنة 2013 ارتفاع حجم المؤشرات العامة للدين العمومي دون أن يكون ذلك بنفس النسق. فقد سجلت الالتزامات نمواً في حجمها بنسبة 2,37 % مقابل 10,32 % في التصرف السابق بينما ارتفع حجم الدين البالги للتسديد بنسبة 11,34 % مقابل 5,92 % وذلك نتيجة نمو الدين الداخلي البالги للتسديد بنسبة 28,32 % مقابل تقلص في السنة السابقة بنسبة 9,70 % وكذلك تطور الدين الخارجي البالغي للتسديد بنسبة 1,35 % مقابل 18,30 %.

وخلال السنوات السابقة، انخفضت في سنة 2013 نسبة الدين الخارجي البالغي للتسديد مقارنة بالناحية المحلية الإجمالي إلى 26,19 % مقابل 27,64 % في سنة 2012⁽¹⁾. وبين الجدول التالي تطور نسبة التدابير العمومي ونسبة خدمة الدين في مستوى كل من الدين الوطني الخارجي والدين العمومي الخارجي خلال السنوات من 2009 إلى 2013 :

البيانات	السنة				
	2013	2012	2011	2010	2009
نسبة التدابير (% الناتج المحلي الإجمالي) :					
41,4	40,1	39,1	37,1	37,3	- الدين الوطني الخارجي
26,19	27,5	25,5	24,5	25,0	- الدين العمومي الخارجي
نسبة خدمة الدين (% المقابل الضاربة) :					
8,2	10,5	10,6	9,3	10,6	- الدين الوطني الخارجي
6,0	6,2	7,2	5,5	6,1	- الدين العمومي الخارجي
* تم تحين المعطيات اعتمادا على الإحصائيات المالية عدد 189 لشهر جانفي 2015 وموقع واب البنك المركزي التونسي بتاريخ 12 أكتوبر 2015.					

يتبيّن من الجدول السابق، تواصل تحسّن نسبة خدمة الدين في سنة 2013 وذلك على مستوى كلّ من الدين الوطني الخارجي (2,2 % مقابل 10,5 %) والدين العمومي الخارجي (6 % مقابل 6,2 %). أمّا نسبة التدابير فقد تواصل في سنة 2013 ارتفاعها بالنسبة إلى الدين الوطني الخارجي (41,4 % مقابل 40,1 % في سنة 2012).

III- نفقات صناديق الخزينة

بلغت في سنة 2013 التقديرات النهائية لنفقات صناديق الخزينة 1.029,754 م.د مقابل 1.162,933 م.د في التصرف السابق. وتمّ استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 711,333 م.د أي بنسبة استهلاك 69,08 % مقابل

⁽¹⁾ موقع البنك المركزي التونسي بتاريخ 12 أكتوبر 2015

72,81 % في سنة 2012. وتواصل تراجع هذه النفقات حيث تقلّصت بما نسبته 15,99 % في سنة 2013 مقابل 23,84 % في سنة 2012. وترتّب هذا الانخفاض أساساً عن تراجع نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 105,525 م.د.

أولاً - الحسابات الخاصة في الخزينة

ضبط قانون المالية لسنة 2013 تدخلات الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 1.159,800 م.د مقابل 889,300 م.د في السنة السابقة. واقتضى قانون المالية التكميلي التخفيض فيها لتضييق نطاقها في حدود 920,100 م.د أي بنقص بمبلغ 191,300 م.د مقارنة بالتقديرات النهائية للسنة السابقة.

وتمثلت التقييمات المقررة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2013 خاصة في التخفيض في اعتمادات الصندوق الوطني للتشغيل (- 220 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (- 16 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (- 10 م.د) وكذلك في إلغاء الاعتمادات المرصودة لفائدة صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والبالغة 20 م.د.

وعلى صعيد الإنفاق بلغت في سنة 2013 الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الحسابات الخاصة في الخزينة 647,350 م.د مقابل 752,875 م.د في التصرف السابق. وتواصل وبالتالي تراجع هذه الاعتمادات حيث تقلّصت بما قدره 105,525 م.د ونسبة 14,02 % مقابل على التوالي 207,005 م.د و 20,09 % في سنة 2012.

ونتج هذا الانخفاض عن المفعول المزدوج لتدني نفقات بعض الحسابات خاصة منها الصندوق الوطني للتشغيل (- 96,426 م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال (22,449 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (- 12,235 م.د) من جهة، ولارتفاع الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان بعض الحسابات الأخرى وخاصة منها صندوق مقاومة التلوث (+ 24,970 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري (+ 11,993 م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب (+ 7,723 م.د) من جهة أخرى.

ولوحظ أنّ حساب النهوض بجودة التمور أبخر نفقات (2,906 م.د) فاقت الاعتمادات النهائية المفتوحة (2,500 م.د) بمبلغ 0,460 م.د وبنسبة 16,24 % وهو ما يمثل تحاوزاً لتراخيص السنة.

وإجمالاً أفرزت الحسابات الخاصة في الخزينة في نهاية سنة 2013 فائضاً جملياً لمقاييسها مقارنة ببقائها بقيمة 1.876,936 م.د مقابل 1.756,485 م.د في 2012. وسجلت هذه الفوائض ارتفاعاً في سنة 2013 رغم خصم مبلغ 636 م.د من أرصدة بعض الحسابات لفائدة موارد العنوان الأول لميزانية الدولة.

وتعلّقت هذه الفوائض أساساً بالصندوق العام للتعويض (260,076 م.د) الذي لم يتم صرف مبالغ على موارده الذاتية وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (216,243 م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (197,077 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية (174,845 م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني (172,598 م.د).

ويبيّن الجدول المدرج بالملحق عدد 12 نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة وتطورها في سنة 2013 مقارنة بإنجازات سنة 2012.

ثانياً - حسابات أموال المشاركة

ارتفعت في سنة 2013 الاعتمادات النهائية بعنوان حسابات أموال المشاركة (باعتبار الفوائض المنقولة من التصرف السابق) إلى ما قيمته 461,860 م.د مقابل 419,110 م.د في التصرف السابق أي بنموّ بنسبة 10,20 % مقابل تقلّص بنسبة 16,16 %. وبلغت النفقات بعنوان هذه الحسابات 63,983 م.د أي بنسبة استهلاك ناهزت 22,40 % مقابل 13,85 % في سنة 2012.

وبحدّر الإشارة إلى أنه تمّ بمقتضى قرار وزير المالية عدد 982 بتاريخ 8 مارس 2012 غلق حساب "التدخلات المختلفة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي" الرّاجع بالنظر إلى رئاسة الجمهورية وتحويل رصيده (3,806 م.د) إلى الحساب الخاص في الخزينة "الصندوق الوطني للتشغيل".

ومقارنة بالتصرف السابق، تواصل في سنة 2013 تراجع حجم الاعتمادات المأمور بصرفها بعنوان حسابات أموال المشاركة حيث تقلّص مبلغ 29,915 م.د وبنسبة 31,86 % مقابل 50,044 م.د و38,20 % في سنة 2012.

ونتج هذا الانخفاض عن المفعول المزدوج لتراجع نفقات بعض الحسابات خاصة منها حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 (- 19,601 م.د) وحساب اقتداء

التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي (- 5,365 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش + 4,047 م.د من جهة، ولارتفاع نفقات بعض الحسابات الأخرى أهمها حساب تمويل جير ضحايا الاستبداد (+ 11,436 م.د) وحساب مشروع كلية الطب الجديدة (1,406 م.د) من جهة أخرى.

وأسفر تنفيذ عمليات حسابات أموال المشاركة في سنة 2013 عن فوائض يتعين نقلها إلى التصرف المالي بمبلغ جملي قدره 397,876 م.د مقابل 325,211 م.د⁽¹⁾ في السنة السابقة. وشملت هذه الفوائض خاصة حساب المصروف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (169,296 م.د) وحساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي (28,838 م.د) وحساب جير الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ ديسمبر 2010 (27,294 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (25,408 م.د) وحساب القروض الجامعية (21,185 م.د).

ويحصل الجدول الوارد بالملحق عدد 13 نفقات حسابات أموال المشاركة المسجلة لمصاريف وتطورها خلال سنتي 2012 و2013.

القسم الثاني – تكاليف ميزانيات المؤسسات العمومية الملحوقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة

ارتفع في سنة 2013 حجم الاعتمادات المأمور بصرفها من ميزانيات المؤسسات العمومية الملحوقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة (1,373,608 م.د مقابل 1,320,537 م.د في سنة 2012) بما قدره 53,071 م.د ونسبة 4,02 % مقابل 250,151 م.د و 23,37 % في السنة السابقة. وترتبت الزيادة في هذه النفقات في سنة 2013 عن تطور نفقات العنوان الثاني بمبلغ 80,218 م.د حدد منه تدبي نفقات العنوان الأول بمبلغ 27,147 م.د، والذي مثّلت نفقاته ما نسبته 67,42 %.

I- نفقات العنوان الأول

ضبط قانون المالية لسنة 2013 نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحوقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة بما قدره 887,069 م.د. وباعتبار التقييمات المدخلة عليها خلال السنة، بلغت التقديرات النهائية

⁽¹⁾ باعتبار مبلغ 3,806 م.د الذي تم تحويله لفائدة الصندوق الوطني للتشغيل

1.234,166 م.د. وسجّلت أهمّ الزيادات لدى المؤسسات التابعة إلى كلّ من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (122,614 م.د.) ووزارة الصحة (65,621 م.د.) ووزارة الدفاع الوطني (42,441 م.د.) ووزارة العدل (26,741 م.د.). وانتفعت إدارة الملكية العقارية بترفع في حجم اعتماداتها بما قيمته 18,918 م.د مقابل 161,134 م.د في سنة 2012.

وخلالاً للسنة السابقة، شهدت سنة 2013 تقلص حجم التقديرات النهائية بنسبة 0,89 % مقابل نموّ نسبته 4,35 %. وبلغت الاعتمادات المأمور بصرفها 926,103 م.د أي باستهلاك نسبته 75,04 %. وساهمت الموارد الذاتية (565,698 م.د) لهذه المؤسسات في تعطية نفقاتها في حدود 61,08 % مقابل 67,65 % في سنة 2012.

ومقارنة بإنجازات التصرف السابق، انخفضت نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية في سنة 2013 بنسبة 2,85 % مقابل نموّ بنسبة 24,38 %. ويفسر هذا التراجع أساساً بتقلص نفقات إدارة الملكية العقارية بما قيمته 134,197 م.د حذّ منه تطور الاعتمادات المأمور بصرفها خاصةً من قبل المؤسسات الراجعة بالنظر إلى كلّ من وزارة الصحة (+ 27,977 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (+ 22,983 م.د) ووزارة الفلاحة (+ 17,554 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (+ 15,564 م.د).

وأفرز تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية في موّيّ سنة 2013 في مستوى العنوان الأول فوائض للمصاريف على المصارييف بلغت 234,236 م.د مقابل 209,013 م.د في سنة 2012. وعلى غرار التصرف السابق، شملت هذه الفوائض أساساً المؤسسات التابعة إلى كلّ من وزارة الصحة (56,035 م.د) ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي (48,874 م.د) ووزارة العدل (29,576 م.د) ووزارة الدفاع الوطني (24,518 م.د).

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 14 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأول لميزانيات المؤسسات العمومية الملحوقة ميزانياًها ترتيباً بميزانية الدولة وتطورها خلال سنتي 2013 و2012.

II- نفقات العنوان الثاني

ارتفعت في سنة 2013 نفقات العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحوقة ميزانياًها ترتيباً بميزانية الدولة 447,505 م.د بمبلغ 80,218 م.د وبنسبة 21,84 % مقابل 63,279 م.د و 36,61 % في السنة السابقة. وتحت الزّيادة في سنة 2013 عن المفهول المزدوج لنموّ نفقات بعض المؤسسات خاصةً منها تلك الراجعة بالنظر إلى كلّ

من وزارة التربية (+ 60,414 م.د) ووزارة الفلاحة (+ 49,528 م.د) ووزارة العدل (4,964 م.د) من جهة، ولتراجع نفقات بعض المؤسسات الأخرى خاصة منها التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي (- 39,492 م.د) من جهة أخرى.

واستأثرت المؤسسات الخاضعة لإشراف وزارة الفلاحة (94 مؤسسة) في سنة 2013 بما نسبته 70,05 % من نفقات العنوان الثاني لهذه المؤسسات. وتواصل تدفق حصة المؤسسات التابعة لوزارة التربية (25,93 % مقابل 15,15 % في سنة 2012) من هذه النفقات مع الإشارة إلى أنّ عدد المؤسسات الخاضعة لشرافها بلغ 1534 مؤسسة.

وبلغت في موّقى السنة، فوائض مقابض العنوان الثاني لميزانيات العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحقة بميزانية الدولة على مصاريفها ما قيمته 409,157 م.د مقابل 499,324 م.د. وعلى غرار السنة السابقة، رصدت أهمّ الفوائض لدى المؤسسات الراجعة بالنظر إلى وزارة التربية (189,381 م.د) ووزارة الفلاحة (164,620 م.د) ووزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية (26,431 م.د).

ويبرز الجدول المدرج بالملحق عدد 15 تطور نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيباً بميزانية الدولة خلال سنتي 2013 و2012.

القسم الثالث – مصاريف العنوان الأول للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

بلغت الاعتمادات المفتوحة في سنة 2013 بعنوان نفقات العنوان الأول للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وبالبالغ عددها 87 مركزاً ما جلتته 118,367 م.د. وباعتبار التقييمات المدخلة عليها خلال السنة، ارتفعت الاعتمادات النهائية إلى 124,297 م.د في سنة 2013 مقابل 115,889 م.د في السنة السابقة أي بنموّ قدره 8,408 م.د ونسبة 7,26 % مقابل على التوالي 20,673 م.د و 21,71 %.

وارتفع في سنة 2013، حجم الاعتمادات المأمور بصرفها إلى 120,626 م.د مقابل 112,535 م.د في سنة 2012 مسجلاً نسبة استهلاك بلغت 97,11 % مقابل 97,05 % مما نتج عنه فوائض في موّقى السنة بلغت 3,672 م.د مقابل 3,354 م.د في التصرّف السابق.

القسم الرابع – نفقات الصناديق الخاصة

عادت في سنة 2013، نفقات الصناديق الخاصة المدرجة بالحساب العام (213,808 م.د) إلى الارتفاع ولو بنسق طفيف حيث سجلت زيادة بما قيمته 4,757 م.د ونسبة 2,28 % مقابل تراجع في السنة السابقة بمبلغ 24,998 م.د وبنسبة 10,68 %. ويبرز الجدول التالي تطور هذه النفقات في سنتي 2012 و2013 حسب ما يبرره الحساب العام للسنة المالية :

باللدينار

البيانات	النفقات		التغيرات 2012/2013	%	القيمة
	2013	2012			
- صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	50.337.642	54.429.087	4.091.445 -	7,52 -	4.091.445 -
- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى	20.475.000	20.735.000	260.000 -	1,25 -	260.000 -
- صندوق تعطية مخاطر الصرف	67.406.187	59.517.969	7.888.218	13,25	7.888.218
- الصندوق الوطني للضمان	1.184.022	1.362.238	178.216 -	13,08 -	178.216 -
- صندوق ضمان المؤمن لهم	8.439.465	3.546.132	4.893.333	137,99	4.893.333
- الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري	20.641.124	22.041.619	1.400.495 -	6,35 -	1.400.495 -
- صندوق النهوض بقطاع الزيتون	780.992	597.660	183.332	30,67	183.332
- الحساب المركزي	44.543.184	46.821.214	2.278.030 -	4,87 -	2.278.030 -
الجملة	213.807.616	209.050.919	4.756.697	2,28	

ونتج تطور نفقات الصناديق الخاصة في سنة 2013 عن المفعول المزدوج لنحو نفقات بعض الحسابات منها خاصةً صندوق تعطية مخاطر الصرف (+ 7,888 م.د) وصندوق ضمان المؤمن لهم (+ 4,893 م.د) من جهة ولتراجع تدخلات بعض الصناديق الأخرى أهمّها صندوق التطوير واللامركزية الصناعية (- 4,091 م.د) والحساب المركزي (- 2,278 م.د) من جهة أخرى.

وأثر تصرف سنة 2013 عن أرصدة متوفّرة بقيمة 390,301 م.د مقابل 366,663 م.د في السنة السابقة. ويفسّر ارتفاع هذه الأرصدة بتحصيل الصناديق موارد خلال السنة (237,446 م.د) فاقت حجم تدخلاتها 213,808 م.د. وسجلت أهمّ الأرصدة لدى الصندوق الوطني للضمان (318,645 م.د) الذي تدعمت حصته لتبلغ 81,64 % في سنة 2013 مقابل 79,80 % في سنة 2012.

الملاحق

ملحق عدد 1 : جدول موارد الحسابات الخاصة في الخزينة لسنة 2013

بالدينار

النوعيات 2012/2013		الإنجازات		التقديرات 2013	البيانات
%	القيمة	2013	2012		
41,60	4.374.020	14.887.325	10.513.305	3.000.000	رئاسة الحكومة
41,60	4.374.020	14.887.325	10.513.305	3.000.000	حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت المحضور وأقساط الأرباح الزائعة للملولة
467,84	47.391.632	57.521.450	10.129.818	9.200.000	وزارة الداخلية
13,69	935.747	7.772.816	6.837.069	6.700.000	صندوق الحماية المدنية وسلامة الجلolan بالطرقات
17,58	578.917	3.871.666	3.292.749	2.500.000	صندوق الوقاية من حوادث المرور
-	45.876.968	45.876.968	-	-	صندوق التعاون بين الجماعات المحلية
4,16	339.964	8.507.331	8.167.367	13.000.000	وزارة الدفاع الوطني
4,16	339.964	8.507.331	8.167.367	13.000.000	صندوق الخدمة الوطنية
1,36 -	4.765 -	344.385	349.150	100.000	وزارة المالية
1,36 -	4.765 -	344.385	349.150	100.000	حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين
2,87 -	889.147	30.071.500	30.961.147	20.500.000	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
2,87 -	135.764	5.008.282	4.872.518	6.500.000	صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور
3,93 -	1.025.411 -	25.063.218	26.088.629	14.000.000	صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري
7,94	2.830.078	38.491.182	35.661.104	35.500.000	وزارة الفلاحة
					صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد
11,90	3.059.438	28.778.428	25.718.990	28.000.000	البحري
11,58	389.573	3.752.222	3.362.649	2.500.000	صندوق النهوض بجودة التمور
9,41 -	618.933 -	5.960.532	6.579.465	5.000.000	صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري
9,48	13.560.393	156.550.686	142.990.293	80.500.000	وزارة الصناعة
6,61	7.258.094	117.001.697	109.743.603	58.000.000	صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية
17,54	5.392.816	36.135.026	30.742.210	20.000.000	الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة
36,31	909.483	3.413.963	2.504.480	2.500.000	صندوق النهوض بزيادة الريعون المعطب
62,18	20.806.800	54.267.247	33.460.447	500.000	وزارة التجارة والصناعات التقليدية
63,66	20.860.706	53.627.801	32.767.095		الصندوق العام للتعويض
7,77	53.906	639.446	693.352	500.000	صندوق النهوض بال الصادرات
7,37	14.103.217	205.383.615	191.280.398	76.000.000	وزارة التجهيز
1,18	793.371	67.749.286	66.955.915	76.000.000	الصندوق الوطني لتحسين السكن
10,47	13.018.837	137.343.320	124.324.483	-	صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء
-	291.009	291.009	-	-	صندوق تنمية الطرقات السيارة
61,39	36.964.857	97.178.623	60.213.766	47.000.000	وزارة البيئة
51,99	20.637.174	60.328.075	39.690.901	44.000.000	صندوق مقاومة التلوث
79,56	16.327.683	36.850.548	20.522.865	3.000.000	صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط
5,05	1.287.999	26.812.349	25.524.350	12.000.000	وزارة السياحة
4,99	600.456	12.644.498	12.044.042	6.000.000	صندوق حماية المناطق السياحية
5,10	687.543	14.167.851	13.480.308	6.000.000	صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي

النوع		الإنجازات		البيانات
%	القيمة	2013	2012	
15,41	23.500.175	176.019.281	152.519.106	وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال
15,41	23.500.175	176.019.281	152.519.106	صندوق تنمية قطاع المواصلات
4,96	376.699	7.966.201	7.589.502	وزارة الثقافة
4,96	376.699	7.966.201	7.589.502	صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفنى
91,10	25.959.451	54.455.452	28.496.001	وزارة الشباب والرياضة
91,10	25.959.451	54.455.452	28.496.001	الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب
224,32	28.722.928	41.527.145	12.804.217	وزارة الشؤون الاجتماعية
100,00 -	505.288 -	-	505.288	صندوق التضامن الوطني (*)
242,23	29.092.796	41.103.253	12.010.457	الحساب الوطني للتضامن الاجتماعي
46,94	135.420	423.892	288.472	حساب تمويل الإجراءات الإستثنائية للإحالة على التقاعد
6,76 -	33.556,897 -	462.757.794	496.314.691	وزارة التشغيل والتكوين المهني
11,57 -	48.060.810 -	367.303.296	415.364.106	الصندوق الوطني للتشغيل
17,92	14.503.913	95.454.498	80.950.585	صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني
14,90	185.766.904	1.432.741.566	1.246.974.662	الجملة

* تم بموجب الفصل 12 من قانون المالية لسنة 2013 حذف الحساب الخاص صندوق التضامن الوطني وإحالة موارده البالغة 28.940.888 دينار إلى الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي.

ملحق عدد 2 : جدول موارد حسابات أموال المشاركة لسنة 2013

بالبيانار

البيانات		المقاييس		التغيرات 2012/2013	% النسبة	القيمة
		2013	2012			
		462	423	39	9,22	
		462	423	39	9,22	حساب نشر وتوزيع الوثائق الخاصة بمداولات المجلس الوطني التأسيسي
		-	-	-	-	رئاسة الجمهورية
		-	-	-	-	حساب التدخلات المختلفة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي *
		3.500.000	3.500.000	3.500.000	255,87	رئاسة الحكومة
		3.500.000	3.500.000	3.500.000	515,33	حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء
		18.410.641	5.173.464	13.237.177	13.237.177	وزارة الداخلية
		18.410.641	5.173.464	13.237.177	13.237.177	حساب تسيير مطاعم المصالح التشريعية
		4.037.464	136.000	836.855	700.855	حساب اقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي
		-	1.000.000	-	1.000.000	حساب مشروع بناء مقرّ جديد لمكّر التكوين ودعم الاممكيّنة
		31.429.999	31.429.999	31.429.999	31.429.999	وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
		31.429.999	-	-	-	حساب تمويل حرب ضحايا الاستبداد
		-	380.000	380.000	380.000	حساب تعويض ضحايا المعرض المنجمي
		698.009	1.943.400	1.245.391	178,42	وزارة الشفون الخارجية
		698.009	1.943.400	1.245.391	178,42	حساب تنظيم التظاهرات الدوليّة بتونس
		6.867.858	8.032.554	1.164.696	16,96	وزارة الدفاع الوطني
		6.044.031	7.032.658	988.627	16,36	حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش
		470.349	679.184	208.835	44,40	حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز
		353.478	311.802	41.676 -	11,79 -	حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصة بالتشريفات
		-	8.910	8.910	-	حساب دعم القوات المسلحة
		53.661.847	53.523.190	138.657 -	0,26 -	وزارة المالية
		51.363.171	51.057.384	305.787 -	0,60 -	حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة لل்லّيوانة
		2.298.676	2.465.806	167.130	7,27	حساب القروض المرتبطة برهن
		75.357	33.072	42.285 -	56,11 -	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
		75.357	33.072	42.285 -	56,11 -	حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة لل்லّوّلة
		2.942.901	2.793.068	149.833 -	5,09 -	وزارة الفلاحة
		1.588.298	1.566.915	21.383 -	1,36 -	حساب حماية النباتات
		1.354.603	1.226.154	128.449 -	9,48 -	حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية
		1.116.845	773.442	343.403 -	30,75 -	وزارة السجون
		483.283	188.917	294.366 -	60,91 -	حساب بناء الجسور والطرقات
		633.562	582.675	50.887 -	8,03 -	حساب بطاح حبة
		-	1.850	1.850	-	حساب البناءات المدنية والحي الأولي 7 نوسمير ومراقبة موائے الصيد

النفقات 2012/2013		المقاييس		البيانات
% النسبة	القيمة	2013	2012	
148,51	9.054.219	15.150.881	6.096.662	وزارة الصحة
156,29	6.787.692	11.130.662	4.342.970	حساب تصفية متحلّدات المؤسسات الصحية العمومية
27,31 -	478,958 -	1.274.734	1.753.692	حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء
-	1.252.000	1.252.000	-	حساب الإعانة الإيطالية المتأنية من التحفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية
-	1.493.485	1.493.485	-	حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي
66,94 -	4.050 -	2.000	6.050	وزارة الشؤون الاجتماعية
66,94 -	4.050 -	2.000	6.050	حساب التصرف في مبني بورصة الشغل
6,49 -	319.938 -	4.606.050	4.925.988	وزارة التربية
6,49 -	319.938 -	4.606.050	4.925.988	حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات
66,75 -	512.453 -	255.236	767.689	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
66,75 -	512.453 -	255.236	767.689	حساب القروض الجامعية
70,59	58.120.902	140.453.995	82.333.093	المجموع العام

* تم حذف حساب التدخلات المختلفة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لقرار وزير المالية عدد 982 بتاريخ 8 مارس 2012 وتحويل رصيده البالغ 3.805.925 دينار إلى الصندوق الوطني للتشغيل.

ملحق عدد 3 : جدول موارد العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة لسنة 2013

باللدينار

النحوين 2012/2013		الإنجازات		التقديرات النهائية	عدد المؤسسات 2013	الأبواب
% النسبة	القيمة	2013	2012			
17,81	84.326	557.819	473.493	643.776	3	رئاسة الجمهورية
15,53	1.301.269	9.680.885	8.379.616	10.163.913	7	رئاسة الحكومة
4,02	622.091	16.102.157	15.480.066	17.329.177	16	وزارة الداخلية
24,84	15.435.533	77.575.748	62.140.215	87.083.378	41	وزارة العدل
34,08 -	130.167 -	251.731	381.898	266.731	1	وزارة الشؤون الخارجية
41,49	23.287.346	79.417.078	56.129.732	74.064.988	32	وزارة الدفاع الوطني
13,13	6.425	55.352	48.927	66.752	1	وزارة الشؤون الدينية
9,21	203.494	2.413.230	2.209.736	2.352.691	2	وزارة المالية
100,00 -	68.408 -	-	68.408	-	-	وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
72,86 -	141.194.736 -	52.586.133	193.780.869	52.917.968	1	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
29,30	19.983.421	88.184.514	68.201.093	100.027.992	94	وزارة الفلاحة
16,04	279.252	2.020.194	1.740.942	2.136.721	2	وزارة التجارة والصناعات التقليدية
39,02	1.495.762	5.329.102	3.833.340	5.428.667	2	وزارة التجهيز
26,13	403.227	1.946.205	1.542.978	2.171.205	1	وزارة البيئة
25,74	840.028	4.103.138	3.263.110	4.070.140	1	وزارة السياحة
11,33	288.538	2.835.630	2.547.092	3.096.098	2	وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال
6,03 -	329.570 -	5.132.123	5.461.693	5.539.139	27	وزارة شؤون المرأة والأسرة
4,24	758.338	18.653.341	17.895.003	19.191.551	29	وزارة الثقافة
6,16	1.382.385	23.823.847	22.441.462	27.754.826	66	وزارة الشباب والرياضة
12,31	39.083.849	356.558.150	317.474.301	374.909.557	213	وزارة الصحة
0,82	114.730	14.136.151	14.021.421	15.272.464	34	وزارة الشؤون الاجتماعية
7,92	10.060.037	137.154.503	127.094.466	141.784.935	1534	وزارة التربية
10,17	24.169.082	261.822.330	237.653.248	287.893.599	345	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
0,16 -	1.923.748 -	1.160.339.361	1.162.263.109	1.234.166.268	2454	المجموع

ملحق عدد 4 : جدول موارد العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحةقة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة لسنة 2013

باللَّيْتَار

النَّفَرَاتِ 2012/2013		الإنْجَازَاتِ		عَدْدِ المؤسَسَاتِ	الأَبْوَابِ
% النَّسْبَةِ	القيمة	2013	2012		
-	-	-	-	3	رئاسة الجمهورية
100,00 -	182.225 -	-	182.225	7	رئاسة الحكومة
-	-	-	-	16	وزارة الداخلية
-	7.426.594	7.426.594	-	41	وزارة العدل
-	-	-	-	1	وزارة الشُّؤونِ الْخَارِجَةِ
33,33	10.000	40.000	30.000	32	وزارة الدفاع الوطني
-	-	-	-	1	وزارة الشُّؤونِ الدَّينِيَّةِ
100,00 -	5.970 -	-	5.970	2	وزارة المالية
8,36 -	310.000 -	3.400.000	3.710.000	1	وزارة أملاك الدولة والشُّؤونِ العَقَارِيَّةِ
17,03 -	58.463.683 -	285.396.582	343.860.265	94	وزارة الفلاحة
-	-	-	-	2	وزارة التجارة والصناعات التقليدية
2,94	364.000	488.000	124.000	2	وزارة التجهيز
-	-	-	-	1	وزارة البيئة
-	-	-	-	1	وزارة السياحة
25,15	135.513	674.289	538.776	2	وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال
5,55	1.000	19.000	18.000	27	وزارة شؤون المرأة والأسرة
54,19 -	5.992 -	5.066.000	11.058.000	29	وزارة الثقافة
6,54 -	7.000 -	100.000	107.000	66	وزارة الشباب والرياضة
368,23	4.883.341	6.209.516	1.326.175	213	وزارة الصحة
5	1.000	21.000	20.000	34	وزارة الشُّؤونِ الاجتماعية
0,31	536.157	172.727.297	172.191.140	1534	وزارة التربية
100,00 -	46.128.107 -	-	46.128.107	345	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
16,87 -	97.731.380 -	481.568.278	579.299.658	2454	المجموع

ملحق عدد 5: جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزعة لسنة 2013 (العنوان الأول)

بالذينiar

المجموع	التدخل العمومي	وسائل المصالح	التأجير العمومي	الأقسام	
				الأبواب	
570.000	-	570.000	-	1- المجلس الوطني التأسيسي	
675.000	675.000	-	-	2- رئاسة الجمهورية	
12.479.731	1.762.731	387.000	10.330.000	3- رئاسة الحكومة	
21.309.000	-	21.309.000	-	4- وزارة الداخلية	
90.000	90.000	-	-	5- وزارة العدل	
45.330.000	4.300.000	30.000	41.000.000	8- وزارة الدفاع الوطني	
1.249.080	-	-	1.249.080	9- وزارة الشؤون الدينية	
8.995.000	-	8.405.000	590.000	10- وزارة المالية	
3.099.500	-	500.000	2.599.500	13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	
83.000	-	-	83.000	15- وزارة البيئة	
668.362	8.262	11.900	648.200	17- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	
2.716.000	-	-	2.716.000	18- وزارة السياحة	
50.000	3.000	43.000	4.000	25- وزارة الشؤون الاجتماعية	
1.135.000	-	1.135.000	-	27- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	
1.135.000	-	1.135.000	-	الجزء 1 - التعليم العالي	
98.449.673	6.838.993	32.390.900	59.219.780	المجموع	

ملحق عدد 6: جدول تحويل اعتمادات العنوان الأول من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل 2013

باللديار

المجموع	الزيادات			التخفيضات			الأقسام
	التدخل العمومي	وسائل المصالح	التأجير العمومي	التدخل العمومي	وسائل المصالح	التأجير العمومي	
442.000	-	131.000	311.000	20.000	88.400	333.600	1- المجلس الوطني التأسيسي
174.000	-	-	174.000	-	-	174.000	2- رئاسة الجمهورية
831.100	561.500	-	269.600	306.000	255.500	269.600	3- رئاسة الحكومة
6.696.400	500.000	3.853.000	2.343.400	500.000	-	6.196.400	4- وزارة الداخلية
1.300.000	-	-	1.300.000	-	-	1.300.000	5- وزارة العدل
-	-	-	-	-	-	-	6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
1.935.000	1.522.000	320.000	93.000	1.200.000	642.000	93.000	7- وزارة الشؤون الخارجية
85.769	12.800	-	72.969	6.800	6.000	72.969	8- وزارة الدفاع الوطني
127.300	60.700	47.000	19.600	4.200	-	123.100	9- وزارة الشؤون الدينية
598.000	500.000	-	98.000	500.000	-	98.000	10- وزارة المالية
-	-	-	-	-	-	-	11- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
-	-	-	-	-	-	-	12- وزارة التنمية الجهوية والخطيب
30.760	2.660	-	28.100	-	2.660	28.100	13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
7.340.000	-	2.230.000	5.110.000	70.000	1.495.000	5.775.000	14- وزارة الفلاحة
89.000	-	-	89.000	-	-	89.000	15- وزارة البيئة
93.000	-	-	93.000	-	-	93.000	16- وزارة الصناعة
589.000	-	-	589.000	-	-	589.000	17- وزارة التجارة والصناعات التقليدية
233.000	-	-	233.000	-	-	233.000	18- وزارة تكنولوجيا المعلومات والإتصال
38.300	4.000	-	34.300	4.000	-	34.300	19- وزارة السياحة
621.000	-	-	621.000	-	-	621.000	20- وزارة التجهيز
34.700	34.700	-	-	34.700	-	-	22- وزارة شؤون المرأة والأسرة
34.700	34.700	-	-	34.700	-	-	الجزء 2 - الفلولية
2.540.800	896.000	72.800	1.572.000	280.000	38.800	2.222.000	23- وزارة الثقافة
679.600	35.000	38.600	606.000	65.000	8.600	606.000	24- وزارة الشباب والرياضة
155.000	35.000	30.000	90.000	65.000	-	90.000	الجزء 1 - الرياضة
524.600	-	8.600	516.000	-	8.600	516.000	الجزء 2 - الشباب
26.000.000	-	-	26.000.000	-	-	26.000.000	25- وزارة الصحة

المجموع	الزيادات			ال تخفيضات			الأقسام	الأبواب
	التدخل العمومي	وسائل المصالح	التأجير العمومي	التدخل العمومي	وسائل المصالح	التأجير العمومي		
4.380.000	4.150.000	30.000	200.000	4.150.000	30.000	200.000	26 - وزارة الشؤون الاجتماعية	
5.982.000	1.145.000	4.837.000		1.145.000	3.047.000	1.790.000	27 - وزارة التربية	
693.000	-	16.000	677.000	-	16.000	677.000	28 - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	
677.000	-	-	677.000	-	-	677.000	الجزء 1 - التعليم العالي	
16.000	-	16.000		-	16.000	-	الجزء 2 - البحث العلمي	
1.253.000	-	105.000	1.148.000	-	105.000	1.148.000	29 - وزارة التشغيل والتكوين المهني	
480.000	-	105.000	375.000	-	105.000	375.000	الجزء 1 - التكوين المهني	
773.000	-		773.000	-		773.000	الجزء 2 - التشغيل	
62.786.729	9.424.360	11.680.400	41.681.969	8.285.700	5.734.960	48.766.069	الجملة	

بالدينار

النسبة (%)	القيمة	الغيرات 2012/2013		الإعتمادات النهائية		التحويلات		قانون المالية الكمي	قانون المالية المفتوحة بقانون المالية	الأبواب
		2013	2012	-	+					
4,86-	1.283.000-	25.098.000	26.381.000	442.000	442.000	570.000	24.528.000	24.528.000	1- المجلس الوطني التأسيسي	
7,40	5.059.000	73.428.000	68.369.000	174.000	174.000	675.000	72.753.000	72.753.000	2- رئاسة الجمهورية	
6,68	8.308.663	132.606.731	124.298.068	831.100	831.100	12.479.731	120.127.000	120.127.000	3- رئاسة الحكومة	
8,57	150.875.000	1.911.109.000	1.760.234.000	6.696.400	6.696.400	21.309.000	1.889.800.000	1.889.800.000	4- وزارة الداخلية	
16,50	47.815.000	337.611.000	289.796.000	1.300.000	1.300.000	90.000	337.521.000	337.521.000	5- وزارة العدل	
11,86	587.000	5.538.000	4.951.000	-	-	-	5.538.000	5.538.000	6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية	
10,61	16.259.000	169.507.000	153.248.000	1.935.000	1.935.000	-	169.507.000	169.507.000	7- وزارة الشؤون الخارجية	
8,45	82.548.000	1.059.682.000	977.134.000	85.769	85.769	45.330.000	1.014.352.000	1.014.352.000	8- وزارة الدفاع الوطني	
13,44	8.851.080	74.711.080	65.860.000	127.300	127.300	1.249.080	73.462.000	73.462.000	9- وزارة الشؤون الدينية	
20,65	64.713.000	378.139.000	313.426.000	598.000	598.000	8.995.000	369.144.000	369.144.000	10- وزارة المالية	
45,96-	12.869.900-	15.134.000	28.003.900	-	-	-	15.134.000	15.134.000	11- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي	
4,93	1.852.000	39.408.000	37.556.000	-	-	-	39.408.000	39.408.000	12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	
11,66	3.440.500	32.946.500	29.506.000	30.760	30.760	3.099.500	29.847.000	29.847.000	13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	
8,53	34.464.500	438.665.000	404.200.500	7.340.000	7.340.000	-	438.665.000	438.665.000	14- وزارة الفلاحة	
7,87	2.931.000	40.194.000	37.263.000	89.000	89.000	83.000	40.111.000	40.111.000	15- وزارة البيئة	
75,95	1.625.387.000	3.765.504.000	2.140.117.000	93.000	93.000	-	3.765.504.000	2.551.504.000	16- وزارة الصناعة	
16,29	212.916.171	1.520.289.362	1.307.373.191	589.000	589.000	668.362	1.519.621.000	1.419.621.000	17- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	
10,53	1.624.000	17.040.000	15.416.000	233.000	233.000	-	17.040.000	17.040.000	18- وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال	
12,95	6.039.000	52.657.000	46.618.000	38.300	38.300	2.716.000	49.941.000	49.941.000	19- وزارة السياحة	

النفقات		الاعتمادات النهائية		التحويلات		الإعتمادات التكميلية	قانون المالية التكميلي	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الأبواب
النسبة (%)	القيمة	2013	2012	-	+				
7,66	8.932.000	125.487.000	116.555.000	621.000	621.000	-	125.487.000	125.487.000	20- وزارة التجهيز
18,83	54.827.000	346.010.000	291.183.000	-	-	-	346.010.000	346.010.000	21- وزارة النقل
15,03	9.782.000	74.857.000	65.075.000	34.700	34.700	-	74.857.000	74.857.000	22- وزارة شؤون المرأة والأسرة
4,05	582.000	14.956.000	14.374.000	-	-	-	14.956.000	14.956.000	الجزء 1 - شؤون المرأة
18,15	9.200.000	59.901.000	50.701.000	34.700	34.700	-	59.901.000	59.901.000	الجزء 2 - الطفولة
11,70	12.673.000	121.008.000	108.335.000	2.540.800	2.540.800	-	121.008.000	121.008.000	23- وزارة الثقافة
14,41	42.329.000	336.057.000	293.728.000	679.600	679.600	-	336.057.000	336.057.000	24- وزارة الشباب والرياضة
14,63	34.991.000	274.177.000	239.186.000	155.000	155.000	-	274.177.000	274.177.000	الجزء 1 - الرياضة
13,45	7.338.000	61.880.000	54.542.000	524.600	524.600	-	61.880.000	61.880.000	الجزء 2 - الشباب
10,33	120.836.000	1.290.411.000	1.169.575.000	26.000.000	26.000.000	-	1.290.411.000	1.290.411.000	25- وزارة الصحة
25,01	135.929.558	679.420.000	543.490.442	4.380.000	4.380.000	50.000	679.370.000	679.370.000	26- وزارة الشؤون الاجتماعية
8,26	250.704.000	3.287.581.000	3.036.877.000	5.982.000	5.982.000	-	3.287.581.000	3.287.581.000	27- وزارة التربية
8,23	84.359.700	1.109.541.000	1.025.181.300	693.000	693.000	1.135.000	1.108.406.000	1.108.406.000	28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
8,34	82.123.000	1.066.928.000	984.805.000	677.000	677.000	1.135.000	1.065.793.000	1.065.793.000	الجزء 1 - التعليم العالي
5,54	2.236.700	42.613.000	40.376.300	16.000	16.000	-	42.613.000	42.613.000	الجزء 2 - البحث العلمي
13,23	28.324.249	242.377.000	214.052.751	1.253.000	1.253.000	-	242.377.000	242.377.000	29- وزارة التشغيل والتكوين المهني
13,84	22.708.000	186.776.000	164.068.000	480.000	480.000	-	186.776.000	186.776.000	الجزء 1 - التكوين المهني
11,24	5.616.249	55.601.000	49.984.751	773.000	773.000	-	55.601.000	55.601.000	الجزء 2 - التشغيل
-	55.586.479	56.683.327	1.096.848	-	-	98.449.673-	155.133.000	495.133.000	30- النفقات الطارئة وغير الموزعة
10,77	140.000.000	1.440.000.000	1.300.000.000	71.000.000	71.000.000	-	1.440.000.000	1.360.000.000	31- الدين العمومي
20,03	3.203.800.000	19.198.700.000	15.994.900.000	133.786.729	133.786.729	-	19.198.700.000	18.144.700.000	المجموع

ملحق عدد 8: جدول تطور نفقات العنوان الأول حسب الأبواب في سنة 2013

بالدينار

النسبة %	تطور المصاريف 2012/2013	الاعتمادات المأمور بصرفها		الاعتمادات النهائية 2013	الأبواب
		القيمة 2013	2012		
22,78 -	5.660.865 -	19.184.897	24.845.762	25.098.000	-1- المجلس الوطني التأسيسي
1,52	969.830	64.589.850	63.620.020	73.428.000	-2- رئاسة الجمهورية
3,45	4.183.262	125.480.590	121.297.328	132.606.731	-3- رئاسة الحكومة
7,52	131.148.004	1.874.801.708	1.743.653.704	1.911.109.000	-4- وزارة الداخلية
15,33	43.057.108	323.976.028	280.918.920	337.611.000	-5- وزارة العدل
80,09	1.668.192	3.750.967	2.082.775	5.538.000	-6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
7,89	11.766.564	160.928.891	149.162.327	169.507.000	-7- وزارة الشؤون الخارجية
7,73	75.321.738	1.050.256.829	974.935.091	1.059.682.000	-8- وزارة الدفاع الوطني
15,67	9.860.467	72.766.563	62.906.096	74.711.080	-9- وزارة الشؤون الدينية
15,03	46.495.529	355.850.795	309.355.266	378.139.000	-10- وزارة المالية
52,81 -	14.364.816-	12.835.321	27.200.137	15.134.000	-11- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
98,43	18.576.759	37.449.348	18.872.589	39.408.000	-12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط
9,37	2.759.474	32.198.433	29.438.959	32.946.500	-13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
7,88	29.764.774	407.694.256	377.929.482	438.665.000	-14- وزارة الفلاحة
7,42	2.684.848	38.857.979	36.173.131	40.194.000	-15- وزارة البيئة
75,97	1.625.494.544	3.765.045.511	2.139.550.967	3.765.504.000	-16- وزارة الصناعة
16,87	219.332.019	1.519.559.259	1.300.227.240	1.520.289.362	-17- وزارة التجارة والصناعات التقليدية
9,24	1.296.550	15.326.004	14.029.454	17.040.000	-18- وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال
13,03	6.024.815	52.257.497	46.232.682	52.657.000	-19- وزارة السياحة
6,81	7.756.946	121.594.209	113.837.263	125.487.000	-20- وزارة التجهيز
18,80	54.457.683	344.134.425	289.676.742	346.010.000	-21- وزارة النقل
13,21	8.263.315	70.808.764	62.545.449	74.857.000	-22- وزارة شؤون المرأة والأسرة
0,35-	48.079-	13.529.158	13.577.237	14.956.000	الجزء 1 - شؤون المرأة
16,97	8.311.394	57.279.606	48.968.212	59.901.000	الجزء 2 - الطفولة
12,19	12.587.669	115.838.516	103.250.847	121.008.000	-23- وزارة الثقافة
14,32	40.874.054	326.316.772	285.442.718	336.057.000	-24- وزارة الشباب والرياضة
14,38	33.750.882	268.499.531	234.748.649	274.177.000	الجزء 1 - الرياضة
14,05	7.123.172	57.817.241	50.694.069	61.880.000	الجزء 2 - الشباب

تطور المصاريف 2012/2013		الاعتمادات المأمور بصرفها		الاعتمادات المائية 2013	الأبواب
% النسبة	القيمة	2013	2012		
8,45	98.006.293	1.257.384.267	1.159.377.974	1.290.411.000	-25 وزارة الصحة
7,23	38.837.351	576.104.785	537.267.434	679.420.000	-26 وزارة الشؤون الاجتماعية
7,60	228.612.473	3.236.103.218	3.007.490.745	3.287.581.000	-27 وزارة التربية
7,31	74.398.143	1.091.973.346	1.017.575.203	1.109.541.000	-28 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
7,27	71.422.163	1.054.148.896	982.726.733	1.066.928.000	الجزء 1 - التعليم العالي
8,54	2.975.980	37.824.450	34.848.470	42.613.000	الجزء 2 - البحث العلمي
6,84	14.564.092	227.596.570	213.032.478	242.377.000	-29 وزارة التشغيل والتكتوين المهني
6,93	11.344.299	174.947.458	163.603.159	186.776.000	الجزء 1 - التكتوين المهني
6,51	3.219.794	52.649.113	49.429.319	55.601.000	الجزء 2 - التشغيل
-	-	-	-	56.683.327	-30 النفقات الطارئة وغير الموزعة
10,93	139.255.003	1.413.505.004	1.274.250.001	1.440.000.000	-31 الدين العمومي
18,55	2.927.991.818	18.714.170.602	15.786.178.784	19.198.700.000	المجموع

بالدينار

الابواب	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	الوزيغ الأولي للاعتمادات (1)	الموارد الخارجية للاعتمادات (2)	الاعتمادات الاعتمادات	توزيع النهائي لاعتمادات الدفع (3)			استهلاك الاعتمادات	تطور المصروفات 2012/2013
							الموزعة	الموظفة (2)	الاعتمادات التكميلية	2013	2012
1- المجلس الوطني التأسيسي	0,960	0,660	0,660	-	0,490	0,490	-	0,226	0,490	0,172	23,98 -
2- رئاسة الجمهورية	4,220	3,220	3,220	-	2,677	1,052	3,729	2,594	2,803	0,209	8,07
3- رئاسة الحكومة	15,274	12,274	12,274	-	10,250	0,813	11,063	10,116	5,787	4,329 -	42,79 -
4- وزارة الداخلية	144,790	136,790	136,790	-	118,806	0,450	119,256	115,626	103,471	12,155 -	10,51 -
5- وزارة العدل	38,630	27,630	27,630	-	27,630	-	27,630	-	24,992	26,944	7,81
6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	1,125	0,775	0,775	-	0,734	-	0,734	2,435	0,691	1,744 -	71,62 -
7- وزارة الشؤون الخارجية	5,020	4,450	4,450	-	4,459	-	4,459	7,919	4,090	3,829 -	48,35 -
8- وزارة الدفاع الوطني	206,375	206,375	206,375	-	206,375	-	206,375	85,324	198,385	113,061	132,51
9- وزارة الشؤون الدينية	3,650	2,650	2,650	-	2,430	-	2,430	2,566	0,220	2,346 -	-
10- وزارة المالية	24,061	514,061	514,061	-	512,657	2,280	514,937	13,995	514,147	500,152	16,33 -
11- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي	20,314	19,914	19,914	-	19,566	-	19,566	23,240	19,445	3,795 -	49,04 -
12- وزارة التنمية الجهوية والتخطيط	410,600	377,100	377,100	-	353,436	-	353,436	681,945	347,534	334,411 -	106,32
13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	5,000	4,500	4,500	-	3,025	-	4,556	1,868	3,854	1,986	23,51 -
14- وزارة الفلاحة	669,330	602,830	602,830	-	554,194	12,606	566,800	717,867	549,123	168,744 -	16,73 -
1- الإدارات الفنية		301,112		-	291,935	5,306	297,241	341,880	284,685	57,195 -	29,67 -
2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية		301,718		-	262,259	7,300	269,559	375,987	264,438	111,549 -	

بالمليارات

العام المالي 2012/2013	نوع المصاريف تطور الاعتمادات	النوع النهائي لاعتمادات الدفع (3)			الموارد الخارجية الاعتمادات الخارجية (2)	الوزير الأولي للاعتمادات (1)	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات الأخيرة الأبواب
		% النسبة	القيمة	2013	2012				
4,39 -	6,601 -	143,829	150,430	146,830	0,559	146,271	-	152,795	152,795
5,68 -	15,874 -	263,546	279,420	267,510	-	267,510	-	277,577	277,577
25,88 -	5,738 -	16,433	22,171	16,477		16,477	-	18,403	18,403
36,45 -	0,160 -	0,279	0,439	0,726	-	0,726	-	2,000	2,000
20,65 -	15,096 -	58,020	73,116	58,144	0,306	57,838	-	65,677	65,677
2,30	17,370	771,701	754,331	775,533	0,060	775,473	-	839,554	839,554
82,47 -	209,719 -	44,588	254,307	54,926	-	54,926	2,585	52,660	52,660
51,05 -	4,406 -	4,225	8,631	5,000	-	5,000	-	5,745	5,745
6,41	0,049	0,813	0,764	0,848	-	0,848	-	1,132	
56,63 -	4,455 -	3,412	7,867	4,152	-	4,152	-	4,613	
39,25 -	14,941 -	23,127	38,068	23,860	0,018	23,842	-	29,227	29,227
33,23 -	36,273 -	72,900	109,173	73,000	-	73,000	-	73,000	73,000
29,10 -	21,707 -	52,900	74,607	53,000	-	53,000	-	53,000	
42,14 -	14,566 -	20,000	34,566	20,000	-	20,000	-	20,000	
5,73 -	7,647 -	125,744	133,391	131,972	-	131,972	-	145,000	145,000
3,84 -	4,609 -	115,266	119,875	120,507	-	120,507	-	131,050	
22,48 -	3,039 -	10,478	13,517	11,465	-	11,465	-	13,950	
17,73 -	14,822 -	68,768	83,590	78,718	0,279	78,439		78,489	78,489
								79,989	79,989
									26- وزارة الشؤون الاجتماعية

بالدييار

تطور المصارييف 2012/2013		استهلاك الاعتمادات		الوزيع النهائي لاعتمادات الدفع (3)			اعتمادات الموارد الخارجية للاعتمادات (2)	توزيع أولي (1) للأعتمادات المالية التكميلي	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات
%	القيمة	2013	2012	الاعتمادات الهائية	الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات الموزعة					
30,01 -	82,907 -	193,360	276,267	194,599	-	194,599	0,055	214,754	214,754	219,754	27- وزارة التربية
12,67 -	9,758 -	67,242	77,000	68,480	-	68,480		79,310			1- المصالح المركزية
36,71 -	73,150 -	126,118	199,268	126,119	-	126,119	0,055	134,944			2- المندوبيات الجهوية للتربية
21,97 -	35,840 -	127,313	163,153	155,083	-	155,083	-	165,668	165,668	230,668	28- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
22,96 -	21,586 -	72,440	94,026	87,211	-	87,211	-	93,976			الجزء 1- المصالح المركزية
0,12 -	0,026 -	22,200	22,226	22,200	-	22,200	-	20,700			الجزء 2- الجامعات
30,33 -	14,227 -	32,673	46,900	45,672	-	45,672	-	50,992			الجزء 3- البحث العلمي
47,95 -	12,030-	13,058	25,088	13,461	-	13,461	-	28,200	28,200	28,200	29- وزارة الشغيل والتكتوين المهني
16,04 -	0,073 -	0,382	0,455	0,415	-	0,415	-	3,400			الجزء 1- التكتوين المهني
48,54 -	11,956 -	12,677	24,633	13,046	-	13,046	-	24,800			الجزء 2- التشغيل
				19,954 -	19,954		-	36,022	36,022	333,865	30- النفقات الطارئة وغير الموزعة
7,72	215,263	3.004,169	2.788,906	3.005,000	-	3.005,000	-	3.005,000	3.005,000	2.860,000	31- الدين العمومي
2,09 -	143,467-	6.707,727	6.851,194	6.836,300	-	6.836,300	3,227	7.103,000	7.103,000	7.387,500	الجملة

(1) الأمر عدد 5187 لسنة 2013 المؤرخ في 23 ديسمبر 2013 والمتعلق بتنقيح الأمر عدد 3408 لسنة 2012 المؤرخ في 31 ديسمبر 2012 والمتصل بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2013 كما تم تقييجه بالقانون عدد 51 لسنة 2013 المؤرخ في 23 ديسمبر 2013 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2013.

(2) قرار وزير المالية المؤرخ في 12 ماي 2015 والمتعلق بالترفيق في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2013.

(3) أمر عدد 2204 لسنة 2014 المؤرخ في 24 جوان 2014 والمتعلق بتوزيع إعتمادات تكميلية وتحويل إعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2013 والأمر الحكومي عدد 145 لسنة 2015 المؤرخ في 12 ماي 2015 والمتعلق بتوزيع فصلاً فصلاً لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2013 وذلك ضمن القسم التاسع "نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة".

ملحق عدد 10: جدول توزيع اعتمادات باب النفقات الطارئة وغير الموزعة للعنوان الثاني لسنة 2013

٥.٩

الجملة	التمويل العمومي	الاستثمارات المباشرة	القسم	باب
				الباب
1,052	1,052	-	2- رئاسة الجمهورية	
0,813	0,708	0,105	3- رئاسة الحكومة	
0,450	0,450	-	4- وزارة الداخلية	
2,280	2,280	-	10- وزارة المالية	
1,531		1,531	13- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	
12,606	5,306	7,300	14- وزارة الفلاحة	
5,306	5,306	-	1- الإدارات الفنية	
7,300		7,300	2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	
0,559	0,559	-	15- وزارة البيئة	
0,306	0,306	-	19- وزارة السياحة	
0,060	-	0,060	20- وزارة التجهيز	
0,018	0,018	-	23- وزارة الثقافة	
0,279	0,279	-	26- وزارة الشؤون الاجتماعية	
19,954	10,958	8,996	الجملة	

بِالدِّينَار

ملحق عدد 11: جدول توزيع اعتمادات النفقات المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2013 ومقارنتها بسنة 2012

الغيرات 2012/2013		الدفوعات المنجزة		الاعتمادات النهائية الموزعة (3)	الاعتمادات النهائية المفتوحة	الستقيحات (2)	الوزيع الأولي للاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي (1)	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات
النسبة (%)	القيمة	2013	2012							
100,00 -	7.423.913 -	-	7.423.913	14.461.503	20.000.000	-	20.000.000	20.000.000	20.000.000	الباب 4- وزارة الداخلية
80,93 -	2.491.000 -	587.000	3.078.000	587.000	587.000	587.000	-	-	-	7- وزارة الشؤون الخارجية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	5.000.000	10- وزارة المالية
-	26.736.252	26.736.252	-	30.000.000	30.000.000	-	30.000.000	30.000.000	30.000.000	12- وزارة التنمية الجهوية والخطيط
5,70	5.539.557	102.738.247	97.198.690	120.317.023	149.845.000	-	149.845.000	149.845.000	149.845.000	14- وزارة الفلاحة
1,81	972.166	54.782.033	53.809.867	67.240.023	72.805.000	-	72.805.000	72.805.000	72.805.000	1- الإدارات الفنية
10,53	4.567.391	47.956.214	43.388.823	53.077.000	77.040.000	-	77.040.000	77.040.000	77.040.000	2- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
8,84-	920.000 -	8.700.000	9.620.000	8.770.000	12.790.000	-	12.790.000	12.790.000	12.790.000	15- وزارة البيئة
74,51-	865.373 -	296.000	1.161.373	296.000	296.000	-	296.000	296.000	900.000	16- وزارة الصناعة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	5.270.000	17- وزارة السجارة والصناعات التقليدية
34,63 -	84.497.391 -	159.480.312	243.977.703	160.210.000	185.800.000	-	185.800.000	185.800.000	270.800.000	20- وزارة التجهيز
73,21 -	31.198.187 -	11.415.696	42.613.883	13.282.000	13.282.000	2.585.000	10.697.000	10.697.000	14.500.000	21- وزارة النقل
100,00 -	5.721.429 -	-	5.721.429	-	3.000.000	-	3.000.000	3.000.000	14.000.000	22- وزارة الثقافة
100,00 -	35.386.138 -	-	35.713.785	327.647	1.700.000	-	1.700.000	1.700.000	1.700.000	23- وزارة الصحة
100,00 -	35.386.138 -	-	35.713.785	327.647	1.700.000	-	1.700.000			1- الادارة المركزية
195,88	8.645.725	13.059.480	4.413.755	13.065.292	13.065.292	55.292	13.010.000	13.010.000	13.010.000	24- وزارة التربية
260,81	8.945.740	12.375.703	3.429.963	12.380.492	3.555.292	55.292	3.500.000			1- المصالح المركزية
30,50 -	300.015 -	683.777	983.792	684.800	9.510.000		9.510.000			2- المندوبيات الجهوية للتربية

الغيرات 2012/2013		الدفوعات المتجزة		الاعتمادات النهائية الموزعة (3)	الاعتمادات النهائية المفتوحة	التنقيحات (2)	التوزيع الأولي للاعتمادات المفتوحة بقانون المالية (1)	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية التكميلي	الاعتمادات المفتوحة بقانون المالية	الاعتمادات المفتوحة	الابا
النسبة (%)	القيمة	2013	2012								
2,40 -	770.163 -	31.273.729	32.043.892	35.600.000	43.490.000	-	43.490.000	43.490.000	63.490.000	28	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
5,99 -	1.873.105 -	29.378.857	31.251.962	31.300.000	38.070.000	-	38.070.000			الجزاء 1-المصالح المركبة	
139,27	1.102.942	1.894.872	791.930	4.300.000	5.420.000	-	5.420.000			الجزء 3- البحث العلمي	
-	-	-	-	-	1.500.000	-	1.500.000	1.500.000	1.500.000	29	وزارة التشغيل والتكتوين المهني
-	-	-	-	-	1.500.000	-	1.500.000			الجزء 1- التكتوين المهني	
26,64 -	128.679.707 -	354.286.715	482.966.422	396.916.465	475.355.292	3.227.292	472.128.000	472.128.000	602.805.000	الجملة	

- (1) الأمر عدد 5187 لسنة 2013 المؤرخ في 26 ديسمبر 2013 والمتصل بتنقيح الأمر عدد 3408 لسنة 2012 المؤرخ في 31 ديسمبر 2012 والمتصل بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 27 لسنة 2012 المؤرخ في 29 ديسمبر 2012 والمتصل بقانون المالية لسنة 2013 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 51 لسنة 2013 المؤرخ في 23 ديسمبر 2013 والمتصل بقانون المالية التكميلي لسنة 2013 .
- (2) قرار وزير المالية المؤرخ في 12 ماي 2015 والمتصل بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة قروض خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2013.
- (3) أمر حكومي عدد 145 لسنة 2015 المؤرخ في 12 ماي 2015 والمتصل بتوزيع فصلا فصلا لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2013 .

ملحق عدد 12: جدول نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة لسنة 2013

باللديار

النسبة %	القيمة	المبالغ المأمور بصرفها		الاعتمادات النهائية 2013	بيان الحسابات
		2013	2012		
1,58	39.183	2.514.796	2.475.613	3.000.000	رئاسة الحكومة
1,58	39.183	2.514.796	2.475.613	3.000.000	حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت المحضور وأقساط الأرباح التاجعة للدولة
59,36 -	4.743.876 -	3.248.323	7.992.199	9.200.000	وزارة الداخلية والسمينة المحلية
57,18 -	4.091.000 -	3.063.000	7.154.000	6.700.000	صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطقطقات
77,89 -	652.876 -	185.323	838.199	2.500.000	صندوق الوقاية من حوادث المرور
-	-	-	-	100.000.000	صندوق التعاون بين الجماعات المحلية
21,25 -	2.037.217 -	7.550.780	9.587.997	13.000.000	وزارة الدفاع الوطني
21,25 -	2.037.217 -	7.550.780	9.587.997	13.000.000	صندوق الخدمة الوطنية
99,49 -	331.845 -	1.698	333.543	100.000	وزارة المالية
99,49 -	331.845 -	1.698	333.543	100.000	حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين
1,06	115.308	10.964.716	10.849.408	20.500.000	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
11,10	322.020	3.223.490	2.901.470	6.500.000	صندوق الضمان لفائدة ضحايا حوادث المرور
2,60 -	206.711 -	7.741.227	7.947.938	14.000.000	صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري
43,64	12.916.647	42.514.439	29.597.792	35.500.000	وزارة الفلاحة
59,80	11.992.551	32.045.343	20.052.792	28.000.000	صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحي والصيد البحري
9,74	258.000	2.906.000	2.648.000	2.500.000	صندوق النهوض بمجودة التمور
9,66	666.096	7.563.096	6.897.000	5.000.000	صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري
1,79 -	1.411.827 -	77.458.996	78.870.823	80.500.000	وزارة الصناعة
8,10 -	4.696.221 -	53.303.098	57.999.319	58.000.000	صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية
27,03	4.866.020	22.871.580	18.005.560	20.000.000	الصندوق الوطني للتحكّم في الطاقة
55,19 -	1.581.626 -	1.284.318	2.865.944	2.500.000	صندوق النهوض بزيادة الريتون المعّلّب
-	-	-	-	500.000	وزارة التجارة والصناعات التقليدية
-	-	-	-	500.000	صندوق النهوض بالصادرات
8,86 -	2.379.815 -	24.476.336	26.856.151	76.000.000	وزارة التجهيز
7,30 -	1.829.221 -	23.231.450	25.060.671	76.000.000	الصندوق الوطني لتحسين السكن
30,67 -	550.594 -	1.244.886	1.795.480	-	صندوق تنمية الطرقات السيارة
86,29	21.770.000	47.000.000	25.230.000	47.000.000	وزارة البيئة
131,21	24.970.000	44.000.000	19.030.000	44.000.000	صندوق مقاومة التلوث
51,61 -	3.200.000 -	3.000.000	6.200.000	3.000.000	صندوق سلامة البيئة وحماية المحيط

النفقات 2012/2013		المبالغ المأمور بصرفها		الاعتمادات النهائية 2013	بيان الحسابات
% النسبة	القيمة	2013	2012		
29,96 -	4.006.659 -	9.366.087	13.372.746	12.000.000	وزارة السياحة
40,58 -	3.089.207 -	4.523.131	7.612.338	6.000.000	صندوق حماية المناطق السياحية
15,93 -	917.452 -	4.842.956	5.760.408	6.000.000	صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع السياحة
31,12 -	22.449.180 -	49.693.883	72.143.063	120.000.000	وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال
31,12 -	22.449.180 -	49.693.883	72.143.063	120.000.000	صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال
-	-	-	-	1.000.000	وزارة الثقافة
-	-	-	-	1.000.000	صندوق التشجيع على الابداع الأدبي والفنى
47,70	7.722.928	23.913.023	16.190.095	14.000.000	وزارة الشباب والرياضة
47,70	7.722.928	23.913.023	16.190.095	14.000.000	الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب
19,08 -	2.067.627 -	8.770.000	10.837.627	7.000.000	وزارة الشؤون الاجتماعية
100,00 -	6.177.627 -	-	6.177.627	-	صندوق التضامن الوطني
88,20	4.110.000	8.770.000	4.660.000	7.000.000	الحساب الوطني للتضامن الاجتماعي
24,23 -	108.660.720 -	339.876.648	448.537.368	350.000.000	وزارة التكوين المهني والتشغيل
24,32 -	96.425.586 -	300.005.782	396.431.368	300.000.000	الصندوق الوطني للتشغيل
23,48 -	12.235.134 -	39.870.866	52.106.000	50.000.000	صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني
14,02 -	105.524.700 -	647.349.725	752.874.425	889.300.000	الجملة

ملحق عدد 13: جدول نفقات حسابات أموال المشاركة لسنة 2013

بالدينار

النفقات 2012/2013		المبالغ المأمور بصرفها		بيان الحسابات
% النسبة	القيمة	2013	2 012	
100,00 -	243.028 -	-	243.028	رئاسة الجمهورية
100,00 -	243.028 -	-	243.028	- حساب العمليات والتدخلات المختلفة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي
-	439.998	439.998	-	رئاسة الحكومة
-	439.998	439.998	-	- حساب صرف التعويضات المخولة للحرجي وأهالي الشهداء
62,72 -	5.133.330 -	3.050.912	8.184.242	وزارة الداخلية
3,82 -	3.328 -	83.836	87.164	- حساب تسيير مطاعم المصالح التشبوطة
75,07 -	5.364.559 -	1.781.614	7.146.173	- حساب إقتناء التجهيزات لفائدة قوات الأمن الداخلي
24,67	234.557	1.185.462	950.905	- حساب مشروع بناء مقر بمكراكش ودعم الامانة
-	11.816.000	11.816.000	-	وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
-	11.436.000	11.436.000	-	حساب قوييل جبر ضحايا الاستبداد
-	380.000	380.000	-	حساب تعويض ضحايا الحوض المنجمي
91,46 -	744.312 -	69.538	813.850	وزارة الشؤون الخارجية
100,00 -	698.009 -	-	698.009	- حساب تنظيم القمة العربية السادسة عشر بتونس
39,97 -	46.303 -	69.538	115.841	- حساب تنظيم التظاهرات الدولية بتونس
40,09 -	4.252.86 -	6.356.703	10.609.569	وزارة الدفاع الوطني
41,21 -	4.046.961 -	5.774.412	9.821.373	- حساب الخدمات المقدمة من قبل الجيش
56,16 -	343.327 -	267.983	611.310	- حساب معدات الإرشادات البحرية والتجهيز
77,69	137.422	314.308	176.886	- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصة بالتشريفات
39,47 -	20.578.509 -	31.553.054	52.131.563	وزارة المالية
3,24 -	968.081 -	28.944.869	29.912.950	- حساب المصاري الخصوصية لإدارة العامة للديوانة
0,91 -	9.844 -	1.070.629	1.080.473	- حساب القروض المرتبطة برهن
92,73 -	19.600.584 -	1.537.556	21.138.140	- حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010
77,54 -	2.275.673 -	659.169	2.934.842	وزارة الفلاحة والموارد المائية
57,44	81.126	222.373	141.247	- حساب حماية البيانات
-	26.621	28.285	1.664	- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية
85,37 -	2.383.420 -	408.511	2.791.931	- حساب تصفية متخلفات المؤسسات العمومية تجاه المزودين العموميين
182,59	46.656	72.209	25.553	وزارة الصناعة
182,59	46.656	72.209	25.553	- حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة والتكنولوجيا
97,50 -	2.593.375 -	66.407	2.659.782	وزارة تكنولوجيا المعلومات والإتصال
97,50 -	2.593.375 -	66.407	2.659.782	- حساب انجاز مشروع توسيع قطب الغرالة لتكنولوجيا الاتصال بجهتي منوبة والنحلي

النسبة %		المبالغ المأمور بصرفها		بيان الحسابات
التغيرات 2012/2013	القيمة	2013	2012	
19,33	117.581	725.883	608.302	وزارة التجهيز
41,15	47.951	164.483	116.532	- حساب بناء الجسور والطرق
14,16	69.630	561.400	491.770	- حساب بطاح جرعة
68,57 -	4.969.998 -	2.278.371	7.248.369	وزارة الصحة
80,25 -	3.328.768 -	819.301	4.148.069	- حساب تصفية متخلّدات المؤسسات الصحية العمومية تجاه الصيالية المركزية
20,14 -	359.230 -	1.424.070	1.783.300	- حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والتهوّض بزرع الاعضاء
97,34 -	1.282.000 -	35.000	1.317.000	- حساب الإعانة الإيطالية المتأتية من التخفيف في نسبة القائدة الموظفة على القروض العمومية الإيطالية
32,46 -	2.616.191 -	5.443.075	8.059.266	وزارة التربية
32,46 -	2.616.191 -	5.443.075	8.059.266	- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات
282,18	1.071.854	1.451.707	379.853	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
88,05 -	334.461 -	45.392	379.853	- حساب البرنامج الثقافي للطلبة
-	1.406.315	1.406.315	-	- مشروع كلية الطب الجديدة
31,86 -	29.915.193 -	63.983.026	93.898.219	المجموع العام

بالدينار

النسبة %	القيمة	النفقات		التقديرات النهائية	التنقيحات	التقديرات الأولية	عدد المؤسسات في سنة 2013	الأبواب
		2013	2012					
34,30	110.008	430.726	320.718	643.776	152.776	491.000	3	رئاسة الجمهورية
19,95	1.256.295	7.552.734	6.296.439	10.163.913	1.664.913	8.499.000	7	رئاسة الحكومة
5,50 -	660.328 -	11.335.506	11.995.834	17.329.177	4.042.177	13.287.000	16	وزارة الداخلية
33,73	12.107.779	48.000.099	35.892.320	87.083.378	26.740.878	60.342.500	41	وزارة العدل
36,54 -	69.478 -	120.689	190.167	266.731	191.731	75.000	1	وزارة الشؤون الخارجية
72,01	22.983.047	54.899.151	31.916.104	74.064.988	42.440.988	31.624.000	32	وزارة الدفاع الوطني
3,05 -	1.194 -	37.980	39.174	66.752	9.752	57.000	1	وزارة الشؤون الدينية
3,47	60.488	1.804.533	1.744.045	2.352.691	465.691	1.887.000	2	وزارة المالية
76,74 -	134.196.545 -	40.666.362	174.862.907	52.917.968	18.917.968	34.000.000	1	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
31,04	17.554.427	74.106.080	56.551.653	100.027.992	25.468.992	74.559.000	94	وزارة الفلاحة
38,68 -	168.943 -	267.831	436.774	2.171.205	1.106.205	1.065.000	1	وزارة البيئة
20,22	274.042	1.629.494	1.355.452	2.136.721	386.721	1.750.000	2	وزارة التجارة والصناعات التقليدية
3,25	75.775	2.405.769	2.329.994	3.096.098	342.098	2.754.000	2	وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال
7,71 -	191.786 -	2.296.184	2.487.970	4.070.140	775.140	3.295.000	1	وزارة السياحة
7,58	253.177	3.592.850	3.339.673	5.428.667	493.667	4.935.000	2	وزارة التجهيز

بالدينار

النسبة %	القيمة	النفقات		التقديرات النهائية	التنقيحات	التقديرات الأولية	عدد المؤسسات في سنة 2013	الأبواب
		2013	2012					
3,46 -	145.895 -	4.068.820	4.214.715	5.539.139	1.351.139	4.188.000	27	وزارة شؤون المرأة والأسرة
7,99	1.195.506	16.163.165	14.967.659	19.191.551	3.120.551	16.071.000	29	وزارة الثقافة
4,55	808.680	18.582.176	17.773.496	27.754.826	4.658.826	23.096.000	66	وزارة الشباب والرياضة
10,26	27.976.763	300.522.774	272.546.011	374.909.557	65.620.557	309.289.000	213	وزارة الصحة
5,57 -	568.233 -	9.636.943	10.205.176	15.272.464	4.160.464	11.112.000	34	وزارة الشؤون الاجتماعية
8,12	8.635.724	115.034.440	106.398.716	141.784.935	22.372.935	119.412.000	1534	وزارة التربية
7,88	15.563.712	212.948.663	197.384.951	287.893.599	122.613.599	165.280.000	344	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
2,85 -	27.146.979 -	926.102.967	953.249.946	1.234.166.268	347.097.768	887.068.500	2453	المجموع

ملحق عدد 15: جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسسات العمومية الملحة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة لسنة 2013

بالدينار

النسبة %		القيمة	الاعتمادات المأمور بصرفها		البيانات	عدد المؤسسات في سنة 2013
التغيرات 2012/2013	2013	2013	2012			
-	-	-	-	- رئاسة الجمهورية	- رئاسة الجمهورية	3
100,00 -	182.225 -	-	182.225	- رئاسة الحكومة	- رئاسة الحكومة	7
-	-	-	-	- وزارة الداخلية	- وزارة الداخلية	16
-	4.964.192	5.012.358	48.166	- وزارة العدل	- وزارة العدل	41
-	-	-	-	- وزارة الشؤون الخارجية	- وزارة الشؤون الخارجية	1
100,00 -	3.245 -	-	3.245	- وزارة الدفاع الوطني	- وزارة الدفاع الوطني	32
100,00 -	3.765 -	-	3.765	- وزارة الشؤون الدينية	- وزارة الشؤون الدينية	1
100,00 -	5.970 -	-	5.970	- وزارة المالية	- وزارة المالية	2
68,74 -	519.465 -	236.198	755.663	- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	1
18,76	49.527.875	313.466.102	263.938.227	- وزارة الفلاحة	- وزارة الفلاحة	94
-	-	-	-	- وزارة البيئة	- وزارة البيئة	1
-	-	-	-	- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	- وزارة التجارة والصناعات التقليدية	2
13,86 -	65.633 -	407.763	473.396	- وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال	- وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال	2
-	-	-	-	- وزارة السياحة	- وزارة السياحة	1
137,16	247.555	428.047	180.492	- وزارة التجهيز	- وزارة التجهيز	2
10,65	633	6.575	5.942	- وزارة شؤون المرأة والأسرة	- وزارة شؤون المرأة والأسرة	27
24,57	1.012.298	5.131.865	4.119.567	- وزارة الثقافة	- وزارة الثقافة	29
59,27-	218.827 -	150.386	369.213	- وزارة الشباب والرياضة	- وزارة الشباب والرياضة	66
220,56	4.515.152	6.562.245	2.047.093	- وزارة الصحة	- وزارة الصحة	213
122,44	27.234	49.477	22.243	- وزارة الشؤون الاجتماعية	- وزارة الشؤون الاجتماعية	34
108,58	60.413.940	116.054.015	55.640.075	- وزارة التربية	- وزارة التربية	1534
100,00-	39.492.035 -	-	39.492.035	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	344
21,84	80.217.714	447.505.030	367.287.316	المجموع	المجموع	2453

النتائج العامة لتنفيذ
قوانين المالية

I - ميزانية الدولة

أولاً - الموارد

- أ- موارد العنوان الأول

ضبطت تقديرات موارد العنوان الأول وفقا لقانون المالية التكميلي بمبلغ د 18.858.600.000,000 د 17.707.659.156,461 وبلغت جملة الاستخلاصات.....

..... د 1.150.940.843,539 مما أسفر عن نقص في المقاييس قدره.....

-ب- موارد العنوان الثاني

ضبطت جملة التقديرات النهائية لمقاييس العنوان الثاني المنقحة⁽¹⁾ بمبلغ د 7.446.327.292,000 د 6.249.770.602,015 وبلغت الاستخلاصات.....

..... د 1.196.556.689,985 مما أسفر عن نقص في المقاييس قدره.....

-ج- موارد صناديق الخزينة

1- موارد الحسابات الخاصة في الخزينة

بلغت التقديرات المعدهلة للموارد..... د 889.300.000,000 وبلغت المقاييس الحصولة بما في ذلك مبلغ قدره 1.727.543.704,374 د تم نقله من التصرف السابق وذلك وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانية..... د 2.524.285.270,164

..... د 1.634.985.270,164 مما أسفر عن زيادة في المقاييس بمبلغ

⁽¹⁾ قرار وزير المالية المؤرخ في 12 ماي 2015 والمتعلق بالترفيع في تقديرات اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تعطيتها بواسطة موارد خارجية موظفة لفائدة مشاريع وبرامج التنمية للدولة لسنة 2013 بما قدره 3.227.292,000 د.

2- موارد حسابات أموال المشاركة

بلغت موارد حسابات أموال المشاركة د 461.859.517,210

وتشمل هذه المقابلض الفوائض المنقولة من التصرف السابق أي 321.405.522,293 د وذلك وفقاً لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانية.

وبذلك تكون التقديرات المعدلة لمقابلض ميزانية الدولة قد بلغت :

د 18.858.600.000,000	العنوان الأول :
د 7.446.327.292,000	العنوان الثاني :
		صناديق الخزينة :
د 1.029.753.994,917	{	- الحسابات الخاصة في الخزينة... د 889.300.000,000
		- أموال المشاركة د 140.453.994,917

أي ما جملته د 27.334.681.286,917

وبلغت الموارد المحصلة من جهتها :

د 17.707.659.156,461	العنوان الأول :
د 6.249.770.602,015	العنوان الثاني :
		صناديق الخزينة :
د 2.986.144.787,374	{	- الحسابات الخاصة في الخزينة... د 2.524.285.270,164 ⁽¹⁾
		- أموال المشاركة د 461.859.517,210 ⁽²⁾

أي ما جملته د 26.943.574.545,850

مما أسفر عن نقص في الموارد الجملية مقارنة بالتقديرات بمبلغ د 391.106.741,067

⁽¹⁾ باعتبار ما تم نقله من التصرف السابق (د 1.727.543.704,374).

⁽²⁾ باعتبار ما تم نقله من التصرف السابق (د 321.405.522,293).

ثانياً - النفقات

-أ- نفقات العنوان الأول

بلغت الاعتمادات التهائية المفتوحة لرغطية نفقات العنوان الأول د 19.198.700.000,000	
وتم صرف هذه الاعتمادات في حدود د 18.714.170.601,864	
<hr/>	
مما أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها د 484.529.398,136	
	يتـم إلغاؤها.
<hr/>	
ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة د 17.707.659.156,461	
سجلت جملة الدفعات الفعلية د 18.714.170.601,864	
<hr/>	
تجـوازا بمبلغ د 1.006.511.445,403	
<hr/>	
يقطع من "الحساب القار لتسبيقات الخزينة"	

-ب- نفقات العنوان الثاني

بلغت اعتمادات الدفع التهائية المفتوحة لرغطية نفقات العنوان الثاني د 7.106.227.292,000	
وتم صرف هذه الاعتمادات في حدود د 6.707.727.536,921	
<hr/>	
مما أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها د 398.499.755,079	
	يتـم إلغاؤها.
<hr/>	
ومقارنة بجملة الاستخلاصات المنجزة د 6.249.770.602,015	
أفرزت جملة الدفعات الفعلية د 6.707.727.536,921	
<hr/>	
فوائض في المصاريـف بمبلغ د 457.956.934,906	

(١) بما في ذلك اعتمادات الدفع غير الموزعة وبالـلغة د 269.927.783,000.

-جـ- نفقات صناديق الخزينة

1- نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

بلغت التقديرات المعدلة للمصاريف د 889.300.000,000	
وأبحرت هذه التقديرات في حدود د 647.349.724,787	
<hr/>	
مما أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها د 241.950.275,213	يتم إلغاؤها.
<hr/>	
ومقارنة بجملة الدّفوعات المنجزة د 647.349.724,787	
<hr/>	
سجلت الاستخلاصات الفعلية د 2.524.285.270,164	
<hr/>	
فائضاً مبلغ د 1.876.935.545,377	
	يتّم نقله إلى تصرّف 2014 وفقاً لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانية.

2- نفقات حسابات أموال المشاركة

يز الحساب العام للسنة المالية تقديرات نهائية د 140.453.994,917	يبلغ قدره د 63.983.025,554
<hr/>	
مما أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها د 76.470.969,363	يتم إلغاؤها.
<hr/>	
ومقارنة بجملة النفقات المنجزة د 63.983.025,554	
<hr/>	
سجلت الموارد الجملية د 461.859.517,210	
<hr/>	
فائضاً مبلغ د 397.876.491,656	

⁽¹⁾ باعتبار ما تم نقله من التصرف السابق (321.405.522,293 د).

يتم نقله إلى تصرف 2014 وفقا لأحكام الفصل 21 (جديد) من القانون الأساسي للميزانية.

وتتلخص وضعية الاعتمادات المفتوحة والنفقات المأمور بصرفها كالتالي :

العنوان الأول : د 19.198.700.000,000	}	الاعتمادات المفتوحة
العنوان الثاني : د 7.106.227.292,000		
صناديق الخزينة : - الحسابات الخاصة في الخزينة: د 889.300.000,000 - حسابات أموال المشاركة: د 140.453.994,917		

المجموع د 27.334.681.286,917

العنوان الأول..... د 18.714.170.601,864	}	الاعتمادات المأمور بصرفها
العنوان الثاني..... د 6.707.727.536,921		
صناديق الخزينة: - الحسابات الخاصة في الخزينة : د 647.349.724,787 - حسابات أموال المشاركة: د 63.983.025,554		

المجموع د 26.133.230.889,126

ثالثا - الفوائل

أفرز تنفيذ عمليات الميزانية الفوائل التالية :

أ- الاعتمادات المتبقية

مبلغ الاعتمادات المفتوحة..... د 27.334.681.286,917	}	
مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها..... د 26.133.230.889,126		

مما أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها د 1.201.450.397,791

يتعين إلغاؤها على التّحول التالي :

1.201.450.397,791 د	{	484.529.398,136 د	- العنوان الأول.....
		398.499.755,079 د	- العنوان الثاني.....
		241.950.275,213 د	- الحسابات الخاصة في الخزينة.....
		76.470.969,363 د	- حسابات أموال المشاركة.....

ب- فوائض الموارد

26.943.574.545,850 د	بلغت الم مقابلض المحصلة
26.133.230.889,126 د	وبلغت المصارييف المنجزة

مما أسفر عن فائض في المقابلض على المصارييف قدره د 810.343.656,724 وباعتبار ما يتم نقله إلى تصرف 2014 طبقا لأحكام الفصلين 21 (جديد) و 45 من القانون الأساسي للميزانية في حدود د 2.274.812.037,033

.....	- بعنوان الحسابات الخاصة في الخزينة بما قدره..... د 1.876.935.545,377
.....	- وإلى حسابات أموال المشاركة بما قدره..... د 397.876.491,656

}

يسفر تصرف 2013 عن فائض صاف للمصاريف على الم مقابلض د 1.464.468.380,309 قدره د ي تم اقتطاعه من الحساب القار لتسبيقات الخزينة.

II- المؤسسات العمومية الملحوظة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة

أولاً - موارد العنوان الأول

.....	ضبطت التقديرات النهائية للم مقابلض بمبلغ.....
.....	وبلغت الم مقابلض المنجزة.....
.....	مما أسفر عن نقص في تحصيل الم مقابلض قدره..... د 73.826.907,265

ثانياً - نفقات العنوان الأول

د 1.234.166.268,288	بلغت الاعتمادات النهائية.....
د 926.102.965,061	وبلغت التفقات المنجزة.....
<hr/>	<hr/>
د 308.063.303,227	مما أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها.....
	يتم إلغاؤها.
	ثالثاً - النتائج
د 1.160.339.361,023	جملة المقابلض المحصلة.....
د 926.102.965,061	جملة المصارييف المنجزة.....
<hr/>	<hr/>
د 234.236.395,962	الرصيد المتبقى.....
	ينقل إلى ميزانية سنة 2014 وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانية.

III - المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

د 124.297.383,144	بلغت الم مقابلض المحصلة.....
د 120.625.534,415	وبلغت المصارييف المنجزة.....
<hr/>	<hr/>
د 3.671.848,729	مما أسفر عن فائض في الم مقابلض قدره.....

ينقل إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة.

IV - الصناديق الخاصة

د 604.109.106,017	يبز الحساب العام للسنة المالية موارد جملية قدرها.....
د 213.807.616,074	ونفقات بمبلغ
د 390.301.489,943	وأرصدة متوفّرة في موافى سنة 2013 قدرها

*

*

يبز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة
ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج والصناديق الخاصة في سنة 2013 :

⁽¹⁾ بما في ذلك مبلغ 366.662.826,349 د بعنوان الأرصدة المتوفّرة في موافى 2012.

بالدّينار

التصريح العام بمطابقة حسابات تصرف المحاسبين العموميين
للحساب العام للسنة المالية 2013

إنّ دائرة المحاسبات

عملاً بأحكام الفصل 55 من القانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرّخ في 8 مارس 1968 والمتّعلّق بتنظيم دائرة المحاسبات مثلما تمّ تقييده بالقانون الأساسي عدد 3 لسنة 2008 المؤرّخ في 29 جانفي 2008 والفصل 79 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرّخ في 29 ماي 1971 والمتّعلّق بسير دائرة المحاسبات تتولّ الدائرة النّظر في مطابقة حسابات تصريف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة الماليّة،

وحيث أنّ الفصل 55 المذكور أعلاه نصّ صراحة على إصدار الدائرة لتصريح في مدى مطابقة حسابات تصريف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة الماليّة،

وحيث لم يتمّ مدّ الدائرة بالحسابات الخاصة طبقاً لما ينصّ عليه الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة والتي يجب على المصالح الأّمّرة بالصرف لمصاريف الدولة أن تعدادها بالنسبة لمصاريفها بعنوان سنة 2013،

وحيث لم تتوفر لدى الدائرة "كشوفات التسوية" بالنسبة إلى جميع المؤسسات العموميّة التي لم تتجاوز موارد ميزانيتها مبلغ مليون دينار،

وحيث لم يتمّ مدّ الدائرة بالحسابات الماليّة لسنة 2013 لما عدده 6 مؤسسات عموميّة؛

وحيث لم يتمّ مدّ الدائرة بحساب المركز الدبلوماسي بالكويت بعنوان سنة 2013؛

وحيث لم يتمّ مدّ الدائرة بحساب التصرّف لقاضي الديوانة بسوسة الميناء بعنوان سنة 2013؛

وحيث أنّ أمين المال العام للبلاد التونسية يعدّ محاسباً مركّزاً لكل المحاسبين العموميين وأنّ حساب التصرّف الذي قدمه هذا الأخير للدائرة قد تضمنّ تجميعاً لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2013، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للسنة الماليّة 2013 مع ما تمّ تجميجه بحساب أمين المال العام للبلاد التونسية بحسبه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير دائرة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لتصريف 2013 وعلى الملحوظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات :

- 1- عدم إدراج الموارد المحصلة بعنوان سنة 2013 والمضمّنة ببنود العمليات للحفظ ضمن ميزانية الدولة للسنة المذكورة وعدم تحويلها بصفة نهائية على بنود الميزانية بالرغم من إدراجها بسجالات أمين المال العام للبلاد التونسية،
- 2- عدم إدراج مبلغ الرصيد المتبقى لدى البنك المركزي التونسي بعنوان فتح رأس مال شركة "اتصالات تونس"،
- 3- عدم إدراج الديون التي تم طرحها والمبالغ المتبقية للاستخلاص بعنوان موارد الدولة طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية،
- 4- عدم إدراج المبالغ بعنوان التسبيقات المسندة في سنة 2013 ضمن عمليات الميزانية،
- 5- عدم إدراج متخلّدات ميزانية الدولة لسنة 2012 والتي تم خلاصها على حساب ميزانية سنة 2013،
- 6- عدم إدراج مبالغ النفقات التي تم عقدها ولم يتم خلاصها طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العمومية.

وبعد الإطلاع :

I - على حسابات الدولة

أ- ميزانية الدولة

باعتبار العمليات المنجزة من قبل أمين المال العام والأمين العام للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهوين وقباض المالية وقباض الديوانة والجمعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العام بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقايسن النهائية ما قدره 26.943.574.545,850 د وذلك دون اعتبار مبلغ 1.464.468.380,309 د تم سحبه من متوفّرات الخزينة (يتعيّن نقله إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة). وبلغت المصاريف 26.133.230.889,126 د.

وأسفر تصرف 2013 عن فائض في المقايسن على المصاريف بمبلغ 810.343.656,724 د. وبعد طرح مبلغ 2.274.812.037,033 د يتم نقله إلى ميزانية سنة 2014 وذلك لفائدة الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 1.876.935.545,377 د ولفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 397.876.491,656 د، يسفر تصرف 2013 عن

فائض صاف للمصاريف على المقايسن يبلغ 1.464.468.380,309 د يتم اقتطاعه من الحساب القار لتسقيفات الخزينة.

وتنطبق هذه النتائج مع النتائج الواردة بالحساب العام للسنة المالية.

ب- عمليات الخزينة

سجلت الحسابات الدائنة الجمّعة بتاريخ

27.371.659.672,996 د 31 ديسمبر 2013 فائضا في المقايسن قدره.....

24.510.351.754,475 د وسجلت الحسابات المدينة من جهتها فائضا في المصاريف قدره.....

2.861.307.918,521 د مما أسفر عن فائض صاف في المقايسن قدره.....
ويمثل هذا الفائض الصافي الرصيد الموجود بصناديق أمين المال العام.

إن الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العام مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاص بتداول الأموال من مقاييس ومصاريف كما ورد في الحساب العام للسنة المالية.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفردية للمحاسبين العموميين بحساب تصرف أمين المال العام في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسئي "عمليات التسوية مع القباض" الفارق التالي:

8.178.178.511,487 د - رصيد بند "حساب التسوية مع القباض" لدى أمين المال العام
- رصيد الأمين العام للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء
المال الجهوين وقباض المالية وقباض الديوانة.....

7.464.713.502,715 د عمليات بقصد التنزيل.....

ويمثل هذا الفارق مبلغا متبق للتسوية في انتظار تنزيل عمليات الصرف المنجزة من قبل الأمين العام للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهوين وقباض المالية وقباض الديوانة بحساب أمين المال العام والتي لم يتم إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرف 2013.

II - وعلى حسابات المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحوقة ترتيباً بميزانية الدولة

بلغت مقاييس العنوان الأول لجموع المؤسسات العمومية د 1.160.339.361,023 د 926.102.965,061

مما أسفر عن رصيد بمبلغ د 234.236.395,962

يتعين نقله إلى ميزانيات المؤسسات العمومية لسنة 2014 وذلك وفقا لأحكام الفصل 18 (جديد) من القانون الأساسي للميزانية.

وتطابق هذه النتائج مع النتائج التي وردت بالحساب العام للسنة المالية.

III - وعلى حسابات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

بلغت عمليات العنوان الأول من الميزانية التي أبخرها محاسبو المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج :

قبض د 124.297.383,144 د 120.625.534,415
وصرفا د

مما أسفر عن فائض صاف في المقاييس قدره د 3.671.848,729

ويتعين إحالة هذا الفائض إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة.

وتطابق هذه النتائج مع النتائج التي وردت بالحساب العام للسنة المالية.

IV- وعلى حسابات الصناديق الخاصة

بلغت الموارد الجملية المحصّلة للصناديق الخاصة د 604.109.106,017 د 213.807.616,074
والمصاريف المنجزة د

مما أفرز أرصدة متوفّرة في موعد 2013 جملتها د 390.301.489,943

*

*

وختاما فإنّ الحساب العام للسنة المالية 2013 مطابق لحسابات التصرف التي وردت على الدائرة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليات ميزانية الدولة وميزانيات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج أو

العمليات التي أبجزتها الخزينة العامة وكذلك حسابات التصرف أو الكشوف الإجمالية لعمليات ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحوقة ترتيباً بميزانية الدولة.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي :

- تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التي انبني عليها هذا التصريح بكتابه الدائرة وذلك للرجوع إليها عند الاقتضاء،

- يرفق مشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2013 بنسخة من هذا التصريح،

- يرفق بهذه النسخة تقرير دائرة المحاسبات المتعلق بغلق ميزانية الدولة لتصريف 2013.

ضبط نصّ هذا التصريح من قبل الجلسة العامة دائرة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 28 ديسمبر 2015 بحضور السيدات والسادة :

عبد اللطيف الخراط الرئيس الأول ونور الدين الزوايي ومحمد الهادي الزرمديني وفرج الكشو وهند القنجي ونجيب القطاري ومحمد الطرابلسي وحاتم السليني وفضيلة القرقوري وزهرة خياش رؤساء غرف محمد منصر الكاتب العام ومنير السكوري المقرر العام ومنير بن رجب وعبد الجيد مشكان ونرجس السلامي سعد وأمال اللّومي بواب ومراد بن قسمة ومحمد ياسين الزمني وإيناس زينة وريم حسن وبسمة بن غالى وعباس بدر ومنى بوراوي ونحاد معلول وحنان ريم أحلام دية وأكرم الموحدى وخالد بنعلي ومحمد بوعزيز ونسرين السلامي ولطفى واردة رؤساء أقسام وسمير الحضري الحبيب عبد السلام ومنى المسدى وعماد الليالى وألفة الملوك وسماح بن حمة ورجاء العفيفي مستشارون.

وحضر الجلسة كذلك السيدة والسيدين العادل شقرون والمنجي الحمامي مندوبو حكومة لدى دائرة المحاسبات والسيّدة علياء المكي براطلي مندوب الحكومة لدى دائرة التّجزير المالي.

الرئيس الأول لدائرة المحاسبات

عبد اللطيف الخراط

المرفقات

1 - قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامة ومستودع الطابع الجبائي

أمانة المال الجهوية بصلوان	أمانة المال الجهوية بأريانة	الخزينة العامة للبلاد التونسية
أمانة المال الجهوية بمنتون	أمانة المال الجهوية بين عروس	الأمانة العامة للنحاسين
أمانة المال الجهوية بقابلي	أمانة المال الجهوية زغوان	أمانة المصاريف لدى وزارة الداخلية والتنمية المحلية
أمانة المال الجهوية بقابس	أمانة المال الجهوية بنزرت	أمانة المصاريف لدى وزارة العدل وحقوق الإنسان
أمانة المال الجهوية بصفاقس 1	أمانة المال الجهوية باحة	أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة والموارد المائية
أمانة المال الجهوية بصفاقس 2	أمانة المال الجهوية بجندوبة	أمانة المصاريف لدى وزارة التربية
أمانة المال الجهوية بالفرون	أمانة المال الجهوية بالكاف	أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة العمومية
أمانة المال الجهوية بالهدى	أمانة المال الجهوية سليانة	أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز والاسكان والتهيئة الترابية
أمانة المال الجهوية بالمسطير	أمانة المال الجهوية بالقصرين	أمانة المصاريف لدى وزارة الشباب والرياضة
أمانة المال الجهوية بسيدي بوسعيد	أمانة المال الجهوية بسيدي بوسعيد	أمانة مصاريف بلدية تونس
أمانة المال الجهوية ببنزرت	أمانة المال الجهوية بنزرت	أمانة المال الجهوية بتونس 1
أمانة المال الجهوية ببنوة	أمانة المال الجهوية بقفة	أمانة المال الجهوية بتونس 2
مستودع الطابع الجبائي		

2- قباضات المالية

القباضة البلدية بالفحص	قباضة تسجيل عقود الشركات التجارية بالشباك الموحد تجارة ولاية تونس	قباضة مجلس الجهوي بتونس
القباضة المالية الحي الإداري بربوغان	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية تونس 1	القباضة المالية فتح باب نوافذ تونس
القباضة المالية منزل جبل	القباضة المالية ببومهل	قباضة تحفظ عقود الشركات المكتب الأول بتونس
القباضة المالية ساحة 7 نوفمبر بورقيبة	القباضة المالية بالزهاء	القباضة المالية الحي الإداري بفتح الخضراء تونس (شارع الخضراء سابقا)
القباضة البلدية ماطر	القباضة المالية بحي الدهور	القباضة المالية فتح باب نوافذ تونس
القباضة المالية ساحة ابن خلدون منزل بورقيبة	مركز استخلاص مخاصل بيع مواد الاختصاصات بحمام الأنف	مركز استخلاص مخاصل بيع مواد الاختصاصات بالسيحومي
القباضة المالية بولس الجل	القباضة المالية فتح بطرطة بحلق الوادي	القباضة المالية فتح النسا بتونس
القباضة المالية بالعالية	مركز استخلاص مخاصل بيع مواد الاختصاصات بأريانة	القباضة المالية ميليري
القباضة التصرف في المؤسسات العمومية بنزرت	القباضة البلدية بحلق الوادي	القباضة المالية شارع الحبيب ثامر تونس
قباضة مجلس الجهوي بنزرت	القباضة البلدية بالكرم	القباضة المالية بسيدي حسرين
القباضة المالية بحسنان	القباضة المالية بقرطاج	القباضة المالية فتح أنفلتا تونس
القباضة المالية بستور	القباضة المالية فتح القبور بحمام الأنف	القباضة المالية بباب سوقة
القباضة المالية بفترة	القباضة المالية ببر القصعة	القباضة البلدية "المكتب الأول" تونس
القباضة المالية 18 فتح العربي زويق باحة	القباضة البلدية بحمام الأنف	القباضة المالية المكتب الثاني شارع الخطابة تونس
قباضة متوجات الاختصاصات باحة	القباضة المالية الحي الإداري بأريانة	القباضة البلدية "المكتب الثالث" تونس
القباضة البلدية بنووة	القباضة المالية فتح نلسن مندلا تونس	القباضة المالية فتح نلسن مندلا تونس
القباضة المالية محاز الباب	القباضة المالية بالكريار	القباضة المالية بالكريار
القباضة البلدية محاز الباب	القباضة المالية بالمارشال	القباضة المالية بالمارشال
القباضة المالية بضرس	القباضة البلدية برمومية	القباضة البلدية "الكتب الرابع" بتونس
قباضة مجلس الجهوي باحة	القباضة المالية بالشرفة	القباضة المالية بالبحيرة
القباضة المالية شارع 9 ألميل بالمرسى	القباضة المالية شارع 9 ألميل بالمرسى	القباضة المالية فتح الساحل (سيدي الشير سابقا)
القباضة المالية بعن دراهم	القباضة المالية بالبياعين بين عروس	قباضة البياعات والتصرف في الأخطوات بسيدي زريق
القباضة المالية بوسالم	القباضة البلدية بالمرسى	قباضة التصرف في وكالات المقاييس بلدية تونس
القباضة البلدية بوسالم	مركز استخلاص مخاصل بيع مواد الاختصاصات مقرن	القباضة المالية بالمنزه الناصع
القباضة المالية بغار الداء	القباضة المالية بقرقين	القباضة المالية فتح الوند
القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بجدوبة	القباضة البلدية بقرقين	قباضة مجلس الجهوي بأريانة
القباضة المالية فتح عين دراهم بجدوبة	القباضة المالية ساحة الجمهورية برادس	القباضة المالية بالمنزه السادس
القباضة المالية بطرقة	القباضة البلدية برادس	القباضة المالية برواد
القباضة البلدية بجدوبة	القباضة المالية بحمام الشط	القباضة المالية بفتح المهرجان بتونس
القباضة البلدية بطرقة	القباضة المالية بقوشانة	القباضة المالية بفتح السعيد
قباضة مجلس الجهوي بجدوبة	القباضة المالية بمنيان	قباضة العقد العدلية بأريانة
القباضة المالية بالدهلي	القباضة المالية بالمنزقة	القباضة البلدية بأريانة المكتب الأول
القباضة المالية بقلاعه سنان	مركز استخلاص مخاصل بيع مواد الاختصاصات بغير الدين	القباضة المالية بفتح الأندلس
القباضة المالية فتح على اللهوان بالكاف	قباضة الغعود العدلية بين عروس	القباضة المالية بادمي الليل
القباضة المالية فتح بيروت بالكاف	القباضة المالية بالمرس	القباضة المالية فتح الجنة بأريانة
القباضة البلدية بالكاف	قباضة مجلس الجهوي بين عروس	

القباضة المالية ببتر	القباضة المالية بالفحص	مركز استخلاص مخالص بيع مواد الاختصاصات بقصر السعيد
القباضة المالية بالساظر	القباضة المالية بالساظر	القباضة المالية بمحنة
القباضة المالية بالقصور	القباضة المالية بطريرية	القباضة البلدية المكتب الثاني بأربانة
القباضة المالية بطرير	قطب استخلاص أذاءات المؤسسات الكبرى بالبحيرة	القباضة المالية بوار عيسى
القباضة المالية بطريران	القباضة البلدية بمدنين	القباضة المالية بناجروين
القباضة المالية بعمرداد	القباضة المالية ببني حداش	القباضة المالية بسيادي يوسف
القباضة المالية بالطريقة	القباضة المجلس الجهوبي بالكاف	القباضة البلدية بمحنة
القباضة المالية ببورغوان	القباضة البلدية بزغوان	القباضة المالية شارع الاستقلال بباردو
القباضة المالية ببورغادة	القباضة المالية نجح حلق الوادي ببنزرت	القباضة البلدية بباردو
القباضة المالية بعمفور	القباضة المالية نجح حشاد بنزرت	القباضة المالية بالمدنان
القباضة المالية بولوجية	القباضة المالية نجح طارق ابن زياد بنزرت	القباضة المالية بالمدينة الجديدة بين عروس
القباضة المالية بمكثري	القباضة المالية نجح ابن خلدون بنزرت	القباضة البلدية بين عروس
القباضة المالية بسلامة شارع الطليب المهيبي بسلامة	القباضة المالية نجح ابن خلدون بنزرت	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بين عروس
القباضة المالية بباتنة	القباضة المالية بماتاطر	القباضة المالية نجح البريد بسلامة
القباضة المالية بفتح المنجي سليم بالمكنين	القباضة المالية عارت	قباضة المجلس الجهوبي بسلامة
القباضة البلدية بالمكنين	القباضة المالية بقابس غنوش	القباضة المالية بالكرم
القباضة المالية بقصبة المديوني	القباضة المالية بمعطاطة	القباضة المالية ببرقو
القباضة المالية بعي حسان	القباضة المالية بطرطوية	القباضة المالية فرييانة
مركز استخلاص مخالص بيع مواد الاختصاصات بالمستور	القباضة المالية خطاططة الجديدة	القباضة المالية محالج بعلاس
القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بالمستور	القباضة البلدية بقابس	القباضة المالية بسيطة
القباضة البلدية بالمستور	قباضة المجلس الجهوبي بقابس	القباضة المالية بسيبة
القباضة المالية نجح الشاذلي بالشقرة بالمستور	القباضة المالية نجح علي بن صالح الظاهري بقابس	القباضة المالية بطاله
القباضة البلدية بطلبة	القباضة المالية بيت علي بن حلقة	القباضة المالية بفوسانة
مركز استخلاص مخالص بيع مواد الاختصاصات بالمكنين	القباضة المالية بطبية	قباضة المجلس الجهوبي بالقصرين
القباضة المالية ببردين	القباضة المالية بسيبة الزنت	القباضة البلدية بالقصرين
القباضة المالية بالوردان	مركز استخلاص مخالص بيع مواد الاختصاصات بصفاقس	قباضة متوجهات الاختصاصات بالقصرين
قباضة المجلس الجهوبي بالمستور	القباضة المالية بفرمدة	القباضة المالية بجزة
القباضة المالية بسلامة	القباضة المالية برشيد	القباضة المالية بفوسانة
القباضة المالية بطبية	القباضة المالية بشربيحة	قباضة المجلس الجهوبي بالقصرين
القباضة المالية بجهة تونس	القباضة المالية بمنزل شاكر	القباضة المالية بوزيد
القباضة المالية نجح العربي زروق بصفاقس	القباضة المالية بجملة	القباضة المالية بملحمة
القباضة المالية بالساحلين	مركز استخلاص مخالص بيع مواد الاختصاصات بسيالة الزنت	القباضة المالية برقاب
القباضة البلدية بصيادة	القباضة المالية برقمة	القباضة المالية بأولاد حفوز
القباضة المالية بطبية	قباضة المفوق العدلي بصفاقس	القباضة المالية المكتسي
القباضة المالية نجح أبو القاسم الشافعي بصفاقس	القباضة المالية بفرقة	القباضة المالية بالملوونة
القباضة المالية طريق العين بصفاقس	القباضة المالية بعين بنيابة	القباضة المالية شارع الحبيب بسيادي بوزيد
قباضة متوجهات الاختصاصات بسوسة	القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بصفاقس	القباضة البلدية بسيادي بوزيد
القباضة المالية نجح ذكور هيقو بسوسة	القباضة المالية بعقارب	قباضة المجلس الجهوبي بسيادي بوزيد
القباضة المالية نجح 3 سبتمبر 1934 بسوسة	القباضة المالية بعين بنيابة	القباضة المالية بالقطار
القباضة المالية بالغ斐فة	القباضة المالية بالحشنة	القباضة المالية عدد 7 بفقصة
القباضة المالية بسيادي بوعنوي	القباضة المالية طريق تونس بصفاقس	القباضة المالية نجح فرات حشاد عدد 3 بفقصة
القباضة المالية بورقيبة	القباضة المالية برققة	القباضة المالية بمالتوني
القباضة المالية بالفلقة الكري	القباضة المالية بسيارة الزنت	القباضة المالية بالسد
القباضة المالية بأكودة	القباضة المالية باخرين	القباضة المالية بفقطة
القباضة المالية بالفلقة الصغرى	القباضة المالية ديار الوفاء بصفاقس	القباضة المالية بقصر قفصة
مركز استخلاص مخالص بيع مواد الاختصاصات بالفلقة الكبرى	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بصفاقس	القباضة المالية بالرديف
القباضة المالية شارع فرجات حشاد بمساكن	القباضة البلدية بصفاقس	القباضة المالية بأم العارض
القباضة البلدية بمساكن	قباضة تسجيل عقود الشركات بصفاقس	القباضة البلدية بتوزر
القباضة البلدية شارع محمد الخامس بسوسة	القباضة المالية بالصخرة	القباضة المالية شارع الحبيب بورقيبة بتوزر
مركز استخلاص مخالص بيع مواد الاختصاصات سوسة	قباضة المجلس الجهوبي بصفاقس	قباضة المجلس الجهوبي بتوزر
قباضة تسجيل عقود الشركات الثالث بالقيروان (بلدية)	القباضة المالية الثالث بالقيروان (بلدية)	القباضة المالية بدقابش
قباضة المجلس الجهوبي بسوسة	القباضة المالية بمحطة	قباضة المجلس الجهوبي بقفصة
القباضة المالية بحمام سوسة	القباضة المالية بخفور	القباضة المالية نجح ابن المففع بقفصة
القباضة البلدية بحمام سوسة	القباضة المالية بمحاجب العيون	القباضة البلدية بقفصة
القباضة المالية حي اليابس بسوسة	مركز استخلاص مخالص بيع مواد الاختصاصات بالقيروان	القباضة البلدية بين قردان
القباضة المالية زاوية بسوسة	القباضة المالية نجح الحوازري بالقيروان	القباضة المالية بين قردان
القباضة المالية بالشاردة	القباضة المالية بمحنة	القباضة المالية بمحنة أحجم

القاضية المالية ببورغوب	القاضية المالية بمصر الله	القاضية المالية في 2 مارس 1934 بمصر حومة السوق
القاضية البلدية بقرمبلة	القاضية المالية بالوصلاتية	القاضية المالية بمصرية ميدنون
القاضية المالية شارع الحبيب بورقيبة بقرمبلة	القاضية المالية بالبسبيحة	القاضية المالية في محكمة عد العهد القاضي مدنين
القاضية البلدية بالخدمات	قاضية أهل الجهوي بالقروان	قاضية المجلس الجهوي بتطاوين
القاضية المالية بالخدمات	القاضية المالية بالعلا	القاضية التصرف في المؤسسات بمدنين
مركز استخلاص محاصل بيع مواد الاصحاصات بالخدمات	القاضية المالية بالمنصورة	القاضية المالية ببني حصار
القاضية المالية بسيادة	القاضية المالية في محكمة أبو ليماء مراد بقابس	القاضية المالية بقليبة
القاضية المالية الإداري بمحمال	القاضية المالية بسوق الأحد	القاضية البلدية بقليبة
القاضية البلدية بمحمال	القاضية المالية بقلي	القاضية المالية بقرية
القاضية المالية فرج الإميم بقسر هلال	القاضية البلدية بقلي	القاضية المالية بين خادل
القاضية البلدية بقسر هلال	قاضية أهل الجهوي بقلي	القاضية المالية في 2 مارس 1934 بتطاوين
القاضية المالية شارع الحبيب بورقيبة منزل غيم	القاضية المالية بالشابة	القاضية المالية في محكمة عيسى بجربس
القاضية البلدية منزل غيم	القاضية المالية بالجم	القاضية المالية بمرادة
القاضية المالية شارع الطيب المجهري ببابل	القاضية المالية بقصور الساف	القاضية البلدية بجربس
القاضية المالية بدار عثمان الفهري	القاضية المالية بسيادي علوان	القاضية المالية بمنزل عيسى
القاضية البلدية بدار شعبان الفهري	قاضية المأتم المحلقة بالمهديبة	القاضية المالية ببابل
القاضية البلدية ببابل	القاضية البلدية بالمهديبة	القاضية المالية ببابل
مركز استخلاص محاصل بيع مواد الاصحاصات بالهداية	القاضية المالية شارع علي الدهوان بالمهديبة	القاضية المالية بغير الآخر
القاضية المالية بسلمان	القاضية المالية بالسوسي	القاضية المالية بدمور
القاضية المالية منزل بوزنة	قاضية أهل الجهوي بالمهديبة	القاضية المالية بالحامة
قاضية أهل الجهوي ببابل	القاضية البلدية بقصور الساف	القاضية المالية في محكمة عيسى بجربس
القاضية المالية بناكلسة	القاضية المالية بالذهبية	مركز استخلاص محاصل بيع متوجهات الاصحاصات بقابس

3 - قاضيات الديوانة

قاضية الديوانة بمدنين	قاضية الديوانة بغار الماء	قاضية الديوانة تونس للباء
قاضية الديوانة بمغار جربة مكية	المكتب الجهوي للديوانة مملوكة	مكتب الديوانة للمطرودة الوردية بتونس
قاضية الديوانة بقالي	قاضية الديوانة بطرفة	قاضية الديوانة بأريانة
قاضية الديوانة بقابس غوش	قاضية الديوانة بالكاف	المكتب الجهوي للديوانة عمومية
قاضية الديوانة بقابس المدينة	قاضية الديوانة بلطفة سان	قاضية الديوانة حلق الوادي الجبوري
المكتب الجهوي للديوانة بصفاقس	قاضية الديوانة بسيادي بوسفت	قاضية الديوانة بدارس المياه
المكتب الجهوي للديوانة بصفاقس	قاضية الديوانة بسليانة	قاضية الديوانة للمخازن ومساحات التسريح الديواني رادس
مكتب للديوانة للشباك الموحد بصفاقس	قاضية الديوانة بالقصرين	قاضية الديوانة مطار تونس قرطاج
قاضية الديوانة بالصخورة	قاضية الديوانة بسوسة	قاضية الديوانة الشباك الموحد مولاي يحيى
المكتب الجهوي للديوانة بمغار صفاقس طيبة	قاضية الديوانة بعجاونة	قاضية الديوانة بين عروس
قاضية الديوانة بالقيروان	قاضية الديوانة بسيادي بورزید	قاضية الديوانة برغوان
قاضية الديوانة بالمهديبة	قاضية الديوانة بخربة	قاضية الديوانة المقطعة المرة ببريت
قاضية الديوانة سفاقس المسير	قاضية الديوانة بصفدة	قاضية الديوانة المقطعة المرة بورقيبة
المكتب الجهوي للديوانة بالستير	قاضية الديوانة بفخصة	قاضية الديوانة ببريت الباء
المكتب الجهوي للديوانة بالطار الدوى الغفيرة	قاضية الديوانة بيورز	قاضية الديوانة ببريت الكبير
قاضية الديوانة سوسوة الماء	قاضية الديوانة بتطاوين	قاضية الديوانة بباية
قاضية الديوانة سوسة الماء	قاضية الديوانة بخربيس	قاضية الديوانة بمجدوبة
مكتب الديوانة للشباك الموحد بسوسة	قاضية الديوانة بفردان	قاضية الديوانة بيوش
قاضية الديوانة ببابل	قاضية الديوانة بالذهبية	

4- قائمة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج

المركز	العدد	المركز	العدد
موسكو	45	أيدجان	1
مونيخ	46	أبوظبي	2
نتار	47	أبوجا	3
نابولي	48	أديس أبابا	4
نيودلهي	49	الجزائر "س"	5
نيويورك	50	عمان	6
نيس	51	أنقرة	7
نواق الشطّ	52	"عنابة "ق"	8
أوسلو	53	أثينا	9
أتواتا	54	بغداد	10
بالامون	55	بغداد	11
باريس "س"	56	بنغازي	12
باريس "ق ع"	57	برلين	13
بيكين	58	بارن	14
براغ	59	بيروت	15
بريتوريا	60	برازيليا	16
الرياط	61	"بروكسال "س"	17
روما "س"	62	"بروكسال "ق"	18
روما "ق ع"	63	بيونس أيرس	19
الزياض	64	دакار	20
صناعة	65	دمشق	21
سيول	66	بون	22
ستوكهولم	67	"جنة "ق"	23
سترازبورغ	68	"حنيف "م.د.	24
تبسة	69	فرنوبول	25
طهران	70	"هيبرون "ق"	26
طوكيو "س"	71	إسلام أباد	27
تلوز	72	حاكرتا	28
طرابلس "س"	73	جدة	29
طرابلس "ق ع"	74	كتشاسا	30
فروسوفيا	75	الكويت	31
فيان	76	الخرطوم	32
واشنطن	77	لاماي	33
باوندي	78	لافلات	34
باماكور	79	القاهرة	35
غزة	80	لشبونة	36
بوخارست	81	لندن	37
الدوحة	82	لدون	38
هلسنكي	83	مدريد	39
باريس بونسکو	84		
بيدايست	85	مرسيليا	40
كامبيرا	86	المنامة	41
دبي	87	مسقط	42
		ميلانو	43
		متربال	44

الجمهورية التونسية

وزارة المالية

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة

لسنة 2013

قانون عدد لسنة مؤرخ في يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2013.

الفصل الأول:

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصريف 2013 وفقا لأحكام الفصلين 45 و 46 من القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تتفيقه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

الفصل 2:

بلغت التقديرات النهائية لميزانية الدولة لسنة 2013 ما جملته **27 334 681 286.917** دينار موزعة كما يلي:

الموارد :	
العنوان الأول	18 858 600 000.000 دينار
العنوان الثاني	7 446 327 292.000 دينار
صناديق الخزينة	1 029 753 994.917 دينار

النفقات:

العنوان الأول	19 198 700 000.000 دينار
العنوان الثاني	7 106 227 292.000 دينار
صناديق الخزينة	1 029 753 994.917 دينار

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدولين 1 و 2 الملحقين بهذا القانون.

الفصل 3:

بلغت مقابض ميزانية الدولة لسنة 2013 ما جملته **26 943 574 545.850** دينار موزعة كما يلي:

العنوان الأول	17 707 659 156.461 دينار
العنوان الثاني	6 249 770 602.015 دينار
جملة موارد العنوانين:	23 957 429 758 .476 دينار

صناديق الخزينة 986 144 787.374 دينار 2 موزعة بين:

- الحسابات الخاصة في الخزينة: 270.164 285 524 دينار 2
- حسابات أموال المشاركة: 461 859 517.210 دينار

وتتوزع هذه المقاييس وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 4:

بلغت دفوعات ميزانية الدولة لسنة 2013 ما جملته 126 26 889.126 دينار موزعة كما يلي:

العنوان الأول:

الجزء الأول: نفقات التصرف

القسم الأول: التأجير العمومي

القسم الثاني: وسائل المصالح

القسم الثالث: التدخل العمومي

القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة

الجزء الثاني: فوائد الدين العمومي

القسم الخامس: فوائد الدين العمومي

العنوان الثاني:

الجزء الثالث: نفقات التنمية

القسم السادس: الإستثمارات المباشرة

القسم السابع: التمويل العمومي

القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة

القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة

بالموارد الخارجية الموظفة

الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي

القسم العاشر: تسديد أصل الدين العمومي

جملة نفقات العنوانين:

6 707 727 536.921 دينار

- 703 558 352.451 دينار

- 683 856 068.770 دينار

- 665 415 568.667 دينار

- 354 286 715.014 دينار

3 004 169 184.470 دينار

3 004 169 184.470 دينار

25 421 898 138.785 دينار

صناديق الخزينة :

الجزء الخامس: نفقات صناديق الخزينة	711 332 750.341 دينار
القسم الحادي عشر: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة	647 349 724.787 دينار
القسم الثاني عشر: نفقات حسابات أموال المشاركة	63 983 025.554 دينار

وتتوزع هذه الدفعات وفق الجداول 2 و 2-1 و 2-2 الملحة بهذا القانون.

الفصل 5:

- تلغى الإعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2013 وبالبالغة 883 029 153.215 دينار .
- يتم تغطية النقص في المقابض مقارنة بدفعات العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2013 وبالبلغ 1 464 468 380.309 دينار بواسطة خصم من الحساب القار لتسبيقات الخزينة.
- بلغت فواضل صناديق الخزينة 2 274 812 037.033 دينار في موافاة سنة 2013 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 1 876 935 545.377 دينار وبينما بلغت المشاركة في حدود 397 876 491.656 دينار وتنقل فواضل صناديق الخزينة إلى سنة 2014 وفق الجدول 3 الملحق بهذا القانون.

الفصل 6:

بلغت الإعتمادات المفوضة إلى المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج سنة 2013، دون اعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما جملته 124 297 383.144 دينار بينما بلغت الدفعات ما جملته 120 625 534.415 دينار مما أسفر عن فائض قدره 3 671 848.729 دينار يحال إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة وذلك وفق الجدول 4 الملحق بهذا القانون.

الفصل 7:

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحة ميزانياتها ترتيباً بميزانية الدولة 1 234 166 268.288 دينار بينما بلغت الموارد 1 160 339 361.023 دينار والنفقات 926 102 965.061 دينار مما أسفر عن فائض للمقابض على النفقات بما قدره 234 236 395.962 دينار ينقل إلى سنة 2014 وعن إعتمادات باقية 308 063 303.227 دينار يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد 5 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8:

بلغت مقابض الصناديق الخاصة لسنة 2013 ما قدره 106.017 109 604 دينار مقابل دفعات قدرها 213 807 616.074 دينار مما أسفر عن فائض في المقابض على الدفعات بلغ 390 301 489.943 دينار ينقل إلى سنة 2014 وذلك وفق الجدول 6 الملحق بهذا القانون.

الملاحق

الجدول عدد 1: مقابض ميزانية الدولة لسنة 2013

بالدينار

مقارنة الاجازات بالتقديرات النهائية		الاجازات	التقديرات النهائية	تقديرات اخرى	تقديرات ق م ت	التقديرات	التقديرات الاولية ق م	بيانات
-	+							
1 150 940 843,539		17 707 659 156,461	18 858 600 000,000		18 858 600 000,000	868 400 000,000	17 990 200 000,000	العنوان الأول العنوان الثاني الجملة
1 196 556 689,985		6 249 770 602,015	7 446 327 292,000	3 227 292,000	7 443 100 000,000	-98 900 000,000	7 542 000 000,000	
2 347 497 533,524		23 957 429 758,476	26 304 927 292,000	3 227 292,000	26 301 700 000,000	769 500 000,000	25 532 200 000,000	
		1 634 985 270,164	2 524 285 270,164	889 300 000,000	889 300 000,000	-270 500 000,000	1 159 800 000,000	صناديق الخزينة: الحسابات الخاصة في الخزينة
		321 405 522,293	461 859 517,210	140 453 994,917	140 453 994,917			حسابات أموال المشاركة
		1 956 390 792,457	2 986 144 787,374	1 029 753 994,917	140 453 994,917	889 300 000,000	-270 500 000,000	الجملة
2 347 497 533,524	1 956 390 792,457	26 943 574 545,850	27 334 681 286,917	143 681 286,917	27 191 000 000,000	499 000 000,000	26 692 000 000,000	الجملة العامة

-391 106 741,067

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2013

باليورو

البيانات	التقديرات الأولية ق م	التقديرات المتقدمة	تقديرات أخرى	التقديرات النهائية	الدفرعات	الاعتمادات الباقية
العنوان الأول	18 144 700 000,000	1 054 000 000,000	19 198 700 000,000	19 198 700 000,000	18 714 170 601,864	484 529 398,136
	7 387 500 000,000	-284 500 000,000	7 103 000 000,000	7 106 227 292,000	6 707 727 536,921	398 499 755,079
	25 532 200 000,000	769 500 000,000	26 301 700 000,000	26 304 927 292,000	25 421 898 138,785	883 029 153,215
العنوان الثاني						
الجملة						
صناديق الخزينة:						
حسابات الخاصة في الخزينة						
حسابات أموال المشاركة						
الجملة						
الجملة العامة						

العنوان الأول - نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2013 حسب الأبواب و الأقسام
جدول عدد 1-2

بالدينار

جملة العنوان الأول	الجزء الثاني	العنوان الأول					بيان الأبواب
		جملة الجزء الأول	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارنة	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الأول: التأجير العمومي	
19 184 896,969		19 184 896,969		729 347,186	2 629 560,179	15 825 989,604	المجلس الوطني التأسيسي 1
64 589 850,326		64 589 850,326		2 578 210,000	13 231 809,866	48 779 830,460	رئاسة الجمهورية 2
125 480 590,284		125 480 590,284		19 001 148,252	9 293 824,674	97 185 617,358	رئاسة الحكومة 3
1 874 801 708,216		1 874 801 708,216		366 663 388,461	213 155 263,866	1 294 983 055,889	وزارة الداخلية 4
323 976 027,628		323 976 027,628		5 214 010,700	62 785 107,071	255 976 909,857	وزارة العدل 5
3 750 967,282		3 750 967,282		201 876,169	743 274,374	2 805 816,739	وزارة حقوق الإنسان و العدالة الانتقالية 6
160 928 890,608		160 928 890,608		15 978 261,431	48 628 104,618	96 322 524,559	وزارة الشؤون الخارجية 7
1 050 256 828,958		1 050 256 828,958		21 474 467,681	117 180 620,318	911 601 740,959	وزارة الدفاع الوطني 8
72 766 563,139		72 766 563,139		8 045 726,693	12 724 465,031	51 996 371,415	وزارة الشؤون الدينية 9
355 850 794,880		355 850 794,880		2 570 580,623	21 983 077,854	331 297 136,403	وزارة المالية 10
12 835 321,067		12 835 321,067		116 000,000	2 546 499,980	10 172 821,087	وزارة الاستثمار والتعاون الدولي 11
37 449 347,857		37 449 347,857		1 160 800,000	5 159 472,328	31 129 075,529	وزارة التنمية الجهوية و التخطيط 12
32 198 432,955		32 198 432,955		135 532,824	3 756 950,518	28 305 949,613	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية 13

جدول عدد 1-2
العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2013 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

جملة العنوان الأول	الجزء الثاني القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	العنوان الأول					بيان الأبواب
		جملة الجزء الأول	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارنة	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الأول: التجير العمومي	
407 694 256,121		407 694 256,121		2 701 556,602	37 166 743,523	367 825 955,996	وزارة الفلاحة 14
38 857 979,311		38 857 979,311		11 549 556,050	4 742 237,544	22 566 185,717	وزارة البيئة 15
3 765 045 510,443		3 765 045 510,443		3 734 578 000,000	5 726 245,220	24 741 265,223	وزارة الصناعة 16
1 519 559 259,025		1 519 559 259,025		1 473 519 260,880	8 520 152,377	37 519 845,768	وزارة التجارة و المصانع التقليدية 17
15 326 004,067		15 326 004,067		1 397 144,772	1 879 767,576	12 049 091,719	وزارة تكنولوجيا المعلومات و الإتصال 18
52 257 496,377		52 257 496,377		464 000,000	10 746 172,711	41 047 323,666	وزارة السياحة 19
121 594 209,259		121 594 209,259		905 999,800	45 234 218,767	75 453 990,692	وزارة التجهيز 20
344 134 425,242		344 134 425,242		330 568 220,200	2 083 131,998	11 483 073,044	وزارة النقل 21
70 808 764,026		70 808 764,026		14 458 198,228	4 270 460,032	52 080 105,766	وزارة شئون المرأة والأسرة 22
115 838 516,272		115 838 516,272		30 981 911,662	8 298 105,681	76 558 498,929	وزارة الثقافة 23
326 316 771,567		326 316 771,567		31 207 140,044	14 639 821,152	280 469 810,371	وزارة الشباب والرياضة 24
1 257 384 266,613		1 257 384 266,613		4 301 879,842	91 351 141,464	1 161 731 245,307	وزارة الصحة العمومية 25

جدول عدد 1-2
العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2013 حسب الأبواب والاقسام

بالدينار

جملة العنوان الأول	الجزء الثاني	العنوان الأول						بيان الأبواب
		القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة الجزء الأول	القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة	القسم الثالث: التدخل العمومي وسائل المصالح	القسم الثاني: التأجير العمومي	القسم الأول: نفقات التصرف	
576 104 784,786		576 104 784,786		453 286 238,196	15 770 687,450	107 047 859,140	وزارة الشؤون الاجتماعية	26
3 236 103 218,274		3 236 103 218,274		34 211 750,821	91 058 189,384	3 110 833 278,069	وزارة التربية	27
1 091 973 345,985		1 091 973 345,985		153 867 252,160	90 102 536,341	848 003 557,484	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	28
227 596 570,241		227 596 570,241		1 001 000,000	24 359 023,932	202 236 546,309	وزارة التشغيل والتكوين المهني	29
0,000		0,000	0,000				النفقات الطارئة وغير الموزعة	30
1 413 505 004,086	1 413 505 004,086						الدين العمومي	31
18 714 170 601,864	1 413 505 004,086	17 300 665 597,778	0,000	6 722 868 459,277	969 766 665,829	9 608 030 472,672	الجملة	

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2013 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

جملة العنوان الثاني الجزء الرابع	العنوان الثاني							بيان الأبواب	
	جملة العنوان الثاني القسم العاشر تسديد أصل الدين	الجزء الثالث نفقات التنمية							
		جملة الجزء الثالث	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم السادس الإستثمارات المباشرة			
172 091,439		172 091,439	0,000		0,000	172 091,439	المجلس الوطني التأسيسي	1	
2 803 351,752		2 803 351,752	0,000		1 212 000,000	1 591 351,752	رئاسة الجمهورية	2	
5 787 000,843		5 787 000,843	0,000		993 220,000	4 793 780,843	رئاسة الحكومة	3	
103 471 372,978		103 471 372,978	0,000		54 558 000,000	48 913 372,978	وزارة الداخلية	4	
26 943 870,279		26 943 870,279	0,000		270 000,000	26 673 870,279	وزارة العدل	5	
691 099,079		691 099,079	0,000		0,000	691 099,079	وزارة ووزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية	6	
4 090 253,719		4 090 253,719	587 000,000		0,000	3 503 253,719	وزارة الشؤون الخارجية	7	
198 385 170,483		198 385 170,483	0,000		4 000 000,000	194 385 170,483	وزارة الدفاع الوطني	8	
220 445,472		220 445,472	0,000		0,000	220 445,472	وزارة الشؤون الدينية	9	
514 147 267,461		514 147 267,461	0,000		506 568 000,000	7 579 267,461	وزارة المالية	10	
19 445 107,052		19 445 107,052	0,000		19 105 000,000	340 107,052	وزارة الاستثمار و التعاون الدولي	11	
347 533 771,471		347 533 771,471	26 736 251,874		320 518 811,597	278 708,000	وزارة التنمية الجهوية و التخطيط	12	
3 853 632,962		3 853 632,962	0,000		0,000	3 853 632,962	وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	13	
549 123 186,575		549 123 186,575	102 738 246,421		171 964 776,070	274 420 164,084	وزارة الملاحة	14	

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2013 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

العنوان الثاني	الجزء الثالث نفقات التنمية							بيان الأبواب
	الجزء الرابع	العنوان الثاني	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم السادس الاستثمارات المباشرة		
جملة العنوان الثاني	جملة العاشر تسديد أصل الدين	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم السادس الاستثمارات المباشرة	بيان الأبواب
143 829 326,487		143 829 326,487	8 700 000,000		132 324 000,000	2 805 326,487		وزارة البناء 15
263 545 749,134		263 545 749,134	296 000,000		260 253 800,000	2 995 949,134		وزارة الصناعة 16
16 432 720,284		16 432 720,284	0,000		15 556 399,000	876 321,284		وزارة التجارة و المصانعات التقليدية 17
279 089,023		279 089,023	0,000		0,000	279 089,023		وزارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال 18
58 020 284,426		58 020 284,426	0,000		57 331 034,000	689 250,426		وزارة السياحة 19
771 700 752,100		771 700 752,100	159 480 311,786		8 450 000,000	603 770 440,314		وزارة التجهيز 20
44 588 389,467		44 588 389,467	11 415 695,975		32 868 000,000	304 693,492		وزارة النقل 21
4 224 923,170		4 224 923,170	0,000		0,000	4 224 923,170		وزارة شئون المرأة و الاسرة 22
23 126 603,156		23 126 603,156	0,000		3 279 500,000	19 847 103,156		وزارة الثقافة 23
72 900 304,701		72 900 304,701	0,000		1 000 000,000	71 900 304,701		وزارة الشباب والرياضة 24
125 744 490,641		125 744 490,641	0,000		4 425 000,000	121 319 490,641		وزارة الصحة العمومية 25
68 767 554,763		68 767 554,763	0,000		56 267 515,000	12 500 039,763		وزارة الشؤون الاجتماعية 26
193 359 537,010		193 359 537,010	13 059 480,196		52 513,000	180 247 543,814		وزارة التربية 27

جدول عدد 2-2
العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2013 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

جملة العنوان الثاني	العنوان الثاني						بيان الأبواب
	الجزء الرابع	الجزء الثالث نفقات التنمية					
جملة العنوان الثاني	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة الجزء الثالث	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم السادس الإستثمارات المباشرة	
127 312 596,401		127 312 596,401	31 273 728,762		1 783 000,000	94 255 867,639	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 28
13 058 410,123		13 058 410,123	0,000		12 635 000,000	423 410,123	وزارة التشغيل والتقويم المهني 29
0,000		0,000		0,000			النفقات الطارئة وغير الموزعة 30
3 004 169 184,470	3 004 169 184,470						الدين العمومي 31
6 707 727 536,921	3 004 169 184,470	3 703 558 352,451	354 286 715,014	0,000	1 665 415 568,667	1 683 856 068,770	الجملة

الجدول عدد 3
نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2013

الفارق			النتائج		التقديرات النهائية			الموارد				البيانات
بين الم مقابلين و الدفعات	بين الاعتمادات و الدفعات	بين الم مقابلين و التقديرات النهائية	الدفعات	الم مقابلين	للاعتمادات	للموارد	تنقيحات أخرى	تقديرات ق م ت	التنقيحات	التقديرات الأولية ق م		
(**)	(*)											
-1 464 468 380,309	883 029 153,215	-2 347 497 533,524	25 421 898 138,785	23 957 429 758,476	26 304 927 292,000	26 304 927 292,000	3 227 292,000	26 301 700 000,000	769 500 000,000	25 532 200 000,000		العنوانين الاول و الثاني:
-1 006 511 445,403	484 529 398,136	-1 150 940 843,539	18 714 170 601,864	17 707 659 156,461	19 198 700 000,000	18 858 600 000,000	0,000	18 858 600 000,000	868 400 000,000	17 990 200 000,000		العنوان الأول
-457 956 934,906	398 499 755,079	-1 196 556 689,985	6 707 727 536,921	6 249 770 602,015	7 106 227 292,000	7 446 327 292,000	3 227 292,000	7 443 100 000,000	-98 900 000,000	7 542 000 000,000		العنوان الثاني
2 274 812 037,033	318 421 244,576	1 956 390 792,457	711 332 750,341	2 986 144 787,374	1 029 753 994,917	1 029 753 994,917	0,000	889 300 000,000	-270 500 000,000	1 159 800 000,000		صادرات الخزينة:
1 876 935 545,377	241 950 275,213	1 634 985 270,164	647 349 724,787	2 524 285 270,164	889 300 000,000	889 300 000,000	0,000	889 300 000,000	-270 500 000,000	1 159 800 000,000		الحسابات الخاصة في الخزينة
397 876 491,656	76 470 969,363	321 405 522,293	63 983 025,554	461 859 517,210	140 453 994,917	140 453 994,917						حسابات اموال المشاركة
810 343 656,724	1 201 450 397,791	-391 106 741,067	26 133 230 889,126	26 943 574 545,850	27 334 681 286,917	27 334 681 286,917	3 227 292,000	27 191 000 000,000	499 000 000,000	26 692 000 000,000		الجملة العامة

(*) اعتمادات صافية يتم إلغاؤها

(**) نقص يتم تخطيشه يخص من الحساب القار للتسقيفات الخزينة

الجدول عدد 4
 إعتمادات مفوضة للمراکز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج (العنوان الاول)
 لسنة 2013

باليمن

البيانات	الإعتمادات المفوضة بميزانية وزارة الخارجية	الإعتمادات المفوضة للمراکز الدبلوماسية و القنصلية	الإنجازات	الفارق بين الإعتمادات المفتوحة و الإعتمادات المفوضة
المقابض	124 297 383,144	124 297 383,144	124 297 383,144	0,000
المصاريف			120 625 534,415	(*) 3 671 848,729
الفارق بين المقابض والمصاريف				

(*) يحال للحساب القار لتسبيقات الخزينة

الجدول عدد 5
 ميزانيات المؤسسات العمومية الملحة ترتيباً بميزانية الدولة لسنة 2013
 العنوان الأول

بالدينار	الفرق بين التقديرات النهائية والإجازات	الإجازات	التقديرات النهائية	التحققات	التقديرات الأولية	فواتير 2012	البيانات
	73 826 907,265	1 160 339 361,023	1 234 166 268,288	347 097 768,288	887 068 500,000	209 013 162,267	المقابض
(**)	308 063 303,227	926 102 965,061	1 234 166 268,288	347 097 768,288	887 068 500,000		نفقات
		234 236 395,962 (*)				209 013 162,267	فائض المقابض على النفقات

(*) ينسل إلى سنة 2014

(**) إعتمادات باقية يتم إلغاؤها

الجدول عدد 6
الصناديق الخاصة
المقابض و الدفوعات لسنة 2013

بالدينار

الرصيد المتوفّر إلى 31 ديسمبر 2013	الدفوعات	المقابض			الرصيد المتوفّر إلى 31 ديسمبر 2012
		جملة المقابض	المقابض الذاتية	منحة الدولة	
(*) 390 301 489,943	213 807 616,074	604 109 106,017	113 236 279,668	124 210 000,000	366 662 826,349

ينقل إلى سنة 2014 (*)

ردود وزارة المالية

№ 03 / 002

٠٥ جانفي ٢٠١٦

من وزير المالية
إلى
السيد الرئيس الأول لدائرة المحاسبات

الموضوع: حول التقرير الأولي لدائرة المحاسبات بخصوص مشروع قانون ختم
ميزانية الدولة لسنة 2013.

المرجع: إحالتكم عدد ص 420/01/2015 بتاريخ 02 ديسمبر 2015 والمضمنة
بمكتب الضبط المركزي لوزارة المالية تحت عدد 2481 بتاريخ 02 ديسمبر 2015

المصاحبات: 04

وبعد، أتشرف بأن أوافقكم طي هذا بملحوظات الإدارية العامة للمحاسبة
العمومية والإستخلاص النقاط ذات العلاقة بمشمولاتها والواردة بالتقدير
الأولي المتعلق بمشروع قانون ختم ميزانية الدولة لسنة 2013.

والسلام

عن وزير المالية - ملتقيو يرضي من
السيد العام للمحاسبة العمومية
والاستخلاص

الأمين: عبد اللطيف الدشري

COUR DES COMPTES	مكتب الضبط المركزي	٠٤
	٠٥ جانفي ٢٠١٦	٢٠١٦
١١١	عدد	٣١

متابعة تقرير دائرة المحاسبات لسنة 2013

الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص

التفصيـل	الملاحظـات	الصفـحة	الرتبـيـد
<p>يحـصل حـساب تـصرف أمـين المـال جـمـيع المعـطـيات المـالية المـنـجزـة مـن قـبـل مـحـاسـبـي الدـولـة خـلـال فـتـرة التـصرـف العـادـية و خـلـال فـتـرة التـكمـيلـية.</p> <p>ولـتـقـلـيـص آـجـال إـعـادـه حـساب تـصرف المـذـكـور يـقـع سـنـوـياً :</p> <ul style="list-style-type: none"> • تـحسـيس مـحـاسـبـي الدـولـة غـير المـعـنـيـين بـالـفـتـرة التـكمـيلـية بـالـإـنـهـاء مـن تـرسـيم التـحـوـيلـات (Déclassements) وـآـخـر التـحـيـنـات المـاحـسـبـيـة في آـجـال تـسـمـح بـخـتـم عـمـلـيـات التـجمـيع دون تـأخـير. • التـأـكـيد مـع مـصـالـح المـيزـانـيـة عـلـى ضـرـورة اـحـتـرام الآـجـال القـانـونـيـة لـفـتـرة التـكمـيلـية. <p>وـقـد تـمـت الـاستـجـابـة لـهـذا الـطـلـب مـا عـدـى نـفـقـات الـدـيـن المؤـدـاة مـباـشـرة مـن طـرف الـجـاهـةـالـمانـحة و توـاـصـل مـصـالـح الإـدـارـةـالـعـامـةـلـلـمـاحـسـبـةـالـعـومـيـةـوـالـإـسـتـخـلـاصـ درـاسـةـالـحـلـولـالـكـفـيـلـةـلـحلـهـذاـالـإـشـكـالـوـسـتـمـكـنـإـثـرـهـاـمـنـإـعـادـهـحـسابـالتـصرـفـقـبـلـنـهاـيـةـالـسـنـةـالـموـالـيـةـلـلـتـصرـفـالـمـغلـقـ.</p>	<p>تقـديـم حـساب تـصرـف أمـين المـال العـام بـتـارـيخ 20 أـفـرـيل 2015 أي بـتأـخـير تـجاـوز 8 شـهـرـ منـالـأـجـلـالـقـانـونـيـ وـهـوـمـوـفـيـشـهـرـجـوـيلـيـةـمـنـالـسـنـةـالـموـالـيـةـلـسـنـةـالـتـصرـفـ.</p>	7	1
<p>ارـتـباطـإـعـادـهـحـسابـالـعـامـلـلـدـولـةـبـتـوفـرـمـخـتـلـفـالـوـثـائقـالـمـبـثـتـةـلـلـتـفـيـذـمـيزـانـيـةـالـدـولـةـوـالـمـؤـسـسـاتـالـعـومـيـةـالـمـلـحـقـةـبـهـاـتـرـتـيـبيـاـ.</p>	<p>تقـديـمـالـحـسابـالـعـامـوـالـوـثـائقـالـمـصـاحـبةـلـهـوـمـشـروعـقـانـونـغـلـقـمـيزـانـيـةـالـدـولـةـوـالـمـؤـسـسـاتـالـعـومـيـةـالـمـلـحـقـةـبـهـاـتـرـتـيـبيـاـ.</p>	7	2

<p>وقع بذلك مجهود لتخفيف مبالغ الموارد المضمنة ببنود العمليات لحفظ ضمن ميزانية الدولة حيث تقلصت هذه المبالغ بين سنتي 2010 و 2013 من 695م.د إلى 14.6م.د.</p>	<p>عدم إدراج الموارد المحصلة بعنوان سنة 2013 و المضمنة ببنود العمليات لحفظ ضمن ميزانية الدولة للسنة المذكورة و عدم تحملها بصفة نهائية على بنود الميزانية بالرغم من إدراجها بسجلات أمين المال العام.</p>	<p>10 و 135</p>	<p>3</p>
<p>وقع بذلك مجهود لتخفيف مبالغ النفقات المدرجة ضمن حسابات تسبقات على عمليات الميزانية الدولة حيث تقلصت هذه المبالغ بين سنتي 2010 و 2013 من 807.4م.د إلى 289.2م.د. و من المنتظر مواصلة مجهود الحد من الرصيد المرسم بالحسابات التي تنتظر التسوية رغم الظروف المالية التي تمر بها جل المؤسسات العمومية.</p> <p>كما يجدر التفكير في منح أمين المال العام ترخيص يمكنه من إدراج التسبقات القديمة (مضى عليها أكثر من 10 سنوات) و قروض الخزينة المتخلّي عنها من طرف الدولة بالحساب القار لكتشوفات الخزينة.</p>	<p>تضمن حساب التصرف لأمين المال العام على بقایا للتسوية بعنوان حسابات تسبقات على عمليات الميزانية (العنوان الأول و الحسابات الخاصة في الخزينة) راجعة لسنوات عديدة و هو ما من شأنه أن لا يعكس الحجم الحقيقي لنفقات السنة.</p> <p>كذلك لا يحترم هذا الإجراء الفصل 59 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على أنه لا يتم الترخيص في منح التسبقات إلا إذا كانت منسوبة على مصاريف قانونية قررت لها إعتمادات خاصة بالميزانية.</p>	<p>25 و 10</p>	<p>4</p>
<p>إن عدم تضمن الحساب العام للدولة لسنة 2013 المعطيات المتعلقة بالبالغ التي تم طرحها و مبالغ الديون المتبقية للإستخلاص يعود أساسا إلى كون النسخة الحالية للحساب العام ترمي إلى متابعة تنفيذ ميزانية الدولة، ولا تتضمن المعطيات المتعلقة بمتابعة التقىلات والاستخلاصات والطروحات.</p> <p>غير أنه، وفي إطار مراجعة الوثيقة المذكورة بما يتلاءم مع النصوص القانونية من ناحية وإثر أنه بالمعطيات التي تدعم الشفافية من ناحية أخرى يعتزم تكوين فريق عمل تعهد له هذه المهمة خلال سنة 2016.</p>	<p>عدم تضمن الحساب العام لمعطيات متعلقة بالبالغ التي تم طرحها خلال السنة و مبالغ الديون المتبقية للاستخلاص خلافا للفصل 208 من م.م.ع الذي ينص على "أن الحساب العام يحتوي على شرح مفصل للإيرادات موزعة حسب عناوين الميزانية وأبوابها و أقسامها و فصولها مع بيان مقدراتها و ما تم تحصيله وما تم طرحه وما بقي إستخلاصه".</p>	<p>11</p>	<p>5</p>

سيتم مستقبلا العمل على تلافي هذا الإشكال.	عدم تقديم وثائق أو معطيات بخصوص عمليات القبض والصرف المنجزة من قبل الصناديق الخاصة باستثناء المنشآت التي يتم سنويًا رصدها بميزانية الدولة و عدم توفر الوثائق المثبتة للأرصدة المدرجة بالحساب العام.	55 و 12	6
سيتم العمل على شرح أسباب هذه الفوارق ابتداءً من التصرف الم قبل.	عدم تضمين الحساب العام إيضاحات في خصوص الفوارق الهامة بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لمختلف بنود الميزانية لإضافء مزيد من الشفافية على تنفيذ الميزانية.	16	7
يتم تحويل الحساب القار لتسبيقات الخزينة كما تم ظبطه على أساس الطريقة المعتمدة المنصوص عليها بالفصل 45 من القانون الأساسي للميزانية حيث يتحمل الحساب القار الفارق بين الموارد (بما في ذلك القفراض) والنفقات (بما في ذلك تسديد خدمة الدين العمومي) المسجل على مستوى العنوانين الأول والثاني وذلك دون اعتبار نتائج صناديق الخزينة. لذا فإن النتائج المسجلة على مستوى أرصدة الحساب المذكور لا تعكس النتائج الحقيقية المتعلقة بالتوازنات المالية.	يبرز التطور المتواصل للرصيد المدين للحساب القار لتسبيقات الخزينة النقص في دقة تقدير موارد ميزانية الدولة ونفقاتها وذلك فضلاً عن صعوبة إنجازها مما يؤدي إلى عدم التوافق بين الموارد المحسنة والنفقات الفعلية وتمويل العجز بواسطة متوفّرات الخزينة.	27	8
ترسم حالياً بالمحاسبة وبحساب التصرف التدفقات المالية قبضاً وصرفًا . وتبقي وضعيّة القروض المعاد إسنادها (حجمها-الأقساط غير المستخلصة-جدوال تفصيّتها...) مضمونة بالتطبيقات الإعلامية كجاذبية لا تكتسي الصبغة المحاسبية. وستبرر المعطيات المذكورة أعلاه ضمن الحسابية مع انطلاق العمل بالنظام المحاسبي الجديد الذي هو موضوع الدرس وحدد مشروع القانون الأساسي للميزانية آجال لوضعه حيز التنفيذ.	عدم تضمين الحساب العام للسنة المالية وحساب تصرف أمين المال العام معطيات متعلقة بوضعية القروض المتبقية للتسديد من قبل المنشآت المنتفعه بقروض تمت إعادة إسنادها مما يحول دون تحديد نتائج استخلاصها.	45	9

ورد خطأ يتمثل في عدم تناسق بين الجدول أو الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانية وسيتم التثبت في المستقبل لتفادي الإخلالات.	تحويل مبلغ 1000م.د من الرصيد المتبقى لدى البنك المركزي التونسي بعنوان التقويت في قسط من رأس مال شركة "اتصالات تونس" لفائدة موارد العنوان الأول من ميزانية الدولة وهو ما لا يتماشى مع أحكام الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانية الذي ينص على ضرورة إدراج مداخل التخصيص ضمن العنوان الثاني (الصنف 6: مداخل غير اعتيادية أخرى).	46	10
سيتم التفكير في إدراج بند ضمن نفقات ميزانية الدولة تحت عنوان إرجاع فوائض الأداءات لمزيد دعم الشفافية.	المبالغ المدرجة بميزانية الدولة لا تأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي تم إرجاعها بعنوان فائض الأداءات والمعاليم.	38	11
سيتم مستقبلا العمل على تلافي هذا الإشكال.	إصدار قرار الترفيع بالنسبة لتقديرات إعتمادات التعهد والدفع للمشاريع المملوكة بواسطة قروض خارجية موظفة بتأخير سنة و4 أشهر على نهاية سنة 2013 مع تضمين الحساب العام دفعات تمت بعد نهاية السنة المذكورة وهو ما يخالف الفصل 3 من م.م.ع الذي ينص على أنه "يقع تنفيذ العمليات المالية للدولة...في نطاق نظام يرتكز على الدفع و لا يشمل حينئذ الحساب العام لسنة مالية ما إلا الإيرادات التي تم تحصيلها والمصاريف التي وقع الأمر بصرفها فعلا خلال تلك السنة".	22 و 9	12
سيتم مد دائرة في المستقبل بهذه الكشوفات.	عدم مد دائرة بكشوفات التسوية للمؤسسات التي لا يفوق مقدار ميزانيتها السنوية العادية 1000 000 د و التي تدخل تحت نظر وزارة المالية طبقا لأحكام الأمر عدد 219 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971.	53	13

من وزير المالية

إلى

السيد الرئيس الأول لدائرة المحاسبات

الموضوع: حول التقرير الأولي لدائرة المحاسبات بخصوص مشروع قانون ختم ميزانية الدولة لسنة 2013.

المرجع: إحالتكم عدد ص 420/01/2015 بتاريخ 02 ديسمبر 2015 والمضمونة بمكتب الضبط المركزي لوزارة المالية تحت عدد 2481 بتاريخ 02 ديسمبر 2015.

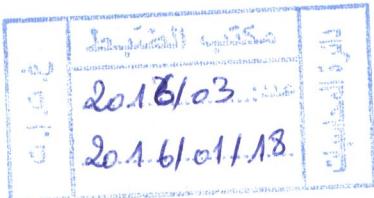
المصاحب: 02

وبعد، أشرف بأن أوافيكم طي هذا بملحوظات الإدارة العامة للأداءات بخصوص النقاط ذات العلاقة بمشمولاتها والواردة بالتقرير الأولي المتعلق بمشروع قانون ختم ميزانية الدولة لسنة 2013.

والسلام

18 جانفي 2016

عن وزير المالية وستقوم بخطه
السيد العامل لمحاسبة العمومية
والماء والصرف الصحي
الأمضاء: عبد اللطيف الدشري



COUR DES COMPTES	مكتب الضبط المركزي
	18 جانفي 2016
	عدد 84

0000089

7 - جانفي 2016

من وزير المالية
إلى
السيد المدير العام للمحاسبة
العمومية والاستخلاص

الموضوع: حول إبداء الرأي حول تقرير دائرة المحاسبات المتعلق بمشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2013.

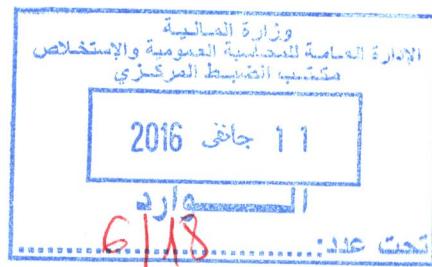
المرجع: مكتوبكم بتاريخ 17 ديسمبر 2015.

وبعد، تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي تضمن طلب إبداء الرأي حول تقرير دائرة المحاسبات المتعلق بمشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2013 يشرفني إحاطتكم علماً أن التقرير المذكور يثير من جانبي الملاحظات التالية حول ما ورد بالصفحتين 11 و 16 من التقرير بخصوص عدم كفاية المعطيات المدرجة بالحساب العام للسنة المالية وإضفاء المزيد من الشفافية على الحساب العام للسنة المالية (عدم توفر معطيات شاملة حول الموارد الجبائية فيما يتعلق بحجمها الجمي و مبلغ فائض الأداء الذي يتم استرجاعه وحجم الامتيازات الجبائية والديوانية):

✓ **فائض الأداء:**

طبقاً لأحكام الفصل 35 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية يتم إرجاع مبالغ الأداء الزائد عن طريق الخصم المباشر من المقاييس بعنوان الأداء أو الخطايا موضوع الاسترجاع.

وعلى هذا الأساس، فإنه يتم تقدير موارد الدولة المتأنية من الأداءات والمعاليم بعد طرح مبلغ الأداء الزائد الذي يتوقع أن يتم إرجاعه وبالتالي فإن الاستخلاصات المضمنة بميزانية الدولة تمثل الاستخلاصات الصافية بعنوان الأداءات والمعاليم.



✓ حجم الامتيازات الجبائية والديوانية:

يتضمن الحساب العام للسنة المالية المعطيات المتعلقة بالموارد والنفقات المضمنة بميزانية الدولة في حين أن حجم الامتيازات الجبائية والديوانية لا يتم تضمينها بالميزانية وذلك باعتبار:

- أنها تتعلق بالأحكام التي تؤدي إلى التخلی الإرادی عن موارد جبائية: حيث أن المشرع ينص صراحة وبمقتضى القانون على منح بعض المطالبين بالأداء تخفيضات أو طروحات أو إعفاءات على مستوى قاعدة الضريبة أو نسبها خلافاً للمبدأ العام وهو دفع الضرائب والأداءات،
- أن الموارد التقديرية المضمنة بميزانية لا تأخذ بعين الاعتبار الموارد التي يتم التخلی عنها إرادياً وذلك خلافاً للمصاريف العمومية المضمنة بها مسبقاً، حيث أن هذه الامتيازات شبيهة بالمصاريف العمومية و يتم تسميتها "بالمصاريف أو النفقات الجبائية".

والسلام

عن نشر الدراسات
الدينية والحقوقية
المدنية والتجارية
الإدارية والجنائية

الأهتماء: رياض القرموطي

وحدة الفقد ومراقبة الحسابات

Unité de l'inspection et du contrôle
comptable

(Direction du contrôle comptable et du
réallement du budget)



للتحاسب العامة والاستخلاص
DGCP
DIRECTION GENERALE DE LA COMPTABILITÉ
POUR LA RECOUVREMENT

№ 00179

من وزير المالية

إلى

السيد الرئيس الأول لدائرة المحاسبات

COUR DES COMPTES	مكتب الضبط المركزي
	20 جانفي 2016
	101/09/2016... عدد

الموضوع: حول التقرير الأولي لدائرة المحاسبات بخصوص مشروع قانون ختم
ميزانية الدولة لسنة 2013.

المرجع: إحالتكم عدد ص 420/01/2015 بتاريخ 02 ديسمبر 2015 والمضمنة

بمكتب الضبط المركزي لوزارة المالية تحت عدد 2481 بتاريخ 02 ديسمبر 2015

المصاحب: 05

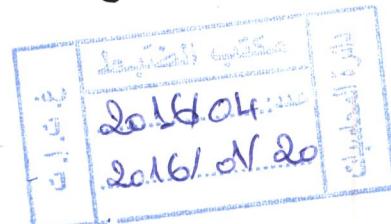
وبعد، أتشرف بأن أؤفلكم طى هذا بملحوظات الهيئة العامة للتصريف
في ميزانية الدولة بخصوص النقاط ذات العلاقة بمشمولاتها والواردة بالتقرير الأولي
المتعلق بمشروع قانون ختم ميزانية الدولة لسنة 2013.

والسلام

20 جانفي 2016

من وزير المالية ويتغطى به
المدير العام للتحاسب العمومية
والاستخلاص

الامضاء: عبد اللطيف الدشري



من رئيس الهيئة العامة
للتصريف في ميزانية الدولة
إلى
السيد المدير العام
للمحاسبة العمومية والاستخلاص

الموضوع : حول تقرير دائرة المحاسبات المتعلق بمشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2013.

المرجع : مكتوبكم عدد 1441 بتاريخ 17 ديسمبر 2015.
المصاحب : جدول.

وبعد،
بمقتضى المكتوب المشار إليه بالمرجع أعلاه تمت موافاتنا، قصد إبداء الرأي
بتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بمشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2013.

والجواب، أشرف بموافاتكم بإيجابة الهيئة العامة للتصريف في ميزانية الدولة
بخصوص الملاحظات الواردة بالتقرير وفق الجدول المصاحب.

والسلام
مكتوب الهيئة العامة
للتصريف في ميزانية الدولة
الموافق عليه: السيد المدير العام للمحاسبة العمومية والاستخلاص

إجابات الهيئة العامة للتصريف في ميزانية الدولة حول تقرير دائرة المحاسبات حول غلق ميزانية 2013

إجابة الهيئة العامة للتصريف في ميزانية الدولة	ملاحظات دائرة المحاسبات	النقطة	الصفحة
<p>نص الفصل 11 من القانون الأساسي للميزانية عدد 2004 على أنه "يمكن بمقتضى قانون المالية رصد الاعتمادات حسب برامج ومهام". وبالتالي فإن الفصل المشار إليه أعلاه لم يلزم تنفيذ الميزانية وفق منظور برامجي إضافة إلى أنه يتم تبويب البرنامج والبرنامج الفرعى على مستوى الفقرات في حين أن الأمر المتعلق بتوزيع الاعتمادات يتم على مستوى الفصول. غير أنه وباعتبار أن هذه الطريقة هي في طور التجربة، فإنه سيتم في المستقبل صياغة جداول تخص تنفيذ النفقات حسب المنظور البرامجي.</p>	<p>وتتجدر الإشارة إلى أن الحساب العام للسنة المالية 2013 والجدول المرفق به لم تتضمن بالنسبة إلى الوزارات المذكورة تفصيلاً لمبالغ نفقاتها حسب البرامج التي تشرف عليها بل تضمن توزيع نفقات العنوان الأول مبوبة حسب الفصول المضمنة بالجدول.</p>	2	8
<p>بخصوص التأخير المسجل سواء على مستوى إصدار قرار الترفيع في تقديرات إعتمادات التعهد والدفع للمشاريع التي يتم تمويلها بواسطة قروض خارجية موظفة، أو على مستوى الأمر المتعلق بتوزيع هذه الاعتمادات فصلاً فصلاً، فإنه تجدر الإشارة إلى أن السحبوبات الفعلية تمت خلال السنة المالية 2013. غير أنه وباعتبار التأخير المسجل لتسوية هذه النفقات على منظومة "أدب" من قبل الوزارات المعنية (التي يتم مدّها بالمؤيدات من طرف المسؤول عن البرنامج بصفة متأخرة) وباعتبار كذلك الأوضاع الاستثنائية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة، فإنه تعذر تسوية هذه النفقات في الآجال القانونية.</p>	<p>غير أنه تم إصدار القرار في 12 ماي 2015 أي بعد أكثر من سنة وأربعة أشهر من نهاية سنة 2013 وهو ما يخالف الفصل 3 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على أنه "يقع تنفيذ العمليات المالية للدولة، في نطاق نظام يرتكز على الدفع، ولا يشمل حينئذ الحساب العام لسنة مالية ما إلا الإيرادات التي تم تحصيلها والمصاريف التي وقع الأمر بصرفها فعلاً خلال تلك السنة".</p>	3	9

النقطة	ملحوظات دائرة المحاسبات	إجابة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
	<p>وتتجدر الإشارة كذلك إلى أن الأمر الحكومي عدد 145 لسنة 2015 المؤرخ في 12 ماي 2015 والمتعلق بتوزيع فصلاً فصلاً لاعتمادات التعهد والدفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة لسنة 2013 قد صدر بدوره بتأخير بأكثر من سنة وأربعة أشهر من نهاية سنة 2013. ولوحظ كذلك أنه تم بمقتضى الأمر عدد 2264 لسنة 2014 المؤرخ في 24 جوان 2014 توزيع اعتمادات وإسناد اعتمادات تكميلية وتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2013 على سبيل التسوية.</p>	
<p>ورد بالتقرير المتعلق بمشروع قانون المالية لسنة 2013 وفي الجزء المخصص لتحيين ميزانية 2012 أنه سيتم إسناد حوالي 120 م د خلال سنة 2012 لخلاص متخدمات الإدارة تجاه المزودين العموميين علما وأن متخدمات الإدارية قدرت بذلك التاريخ بحوالي 480 م د وهي المبالغ المصرح بها أولياً من قبل المزودين العموميين لمستحقاتهم لدى الوزارات والمؤسسات العمومية إلى موفى سنة 2011 :</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الأدوية : 220 م د ▪ الهاتف : 140 م د ▪ المحروقات : 80 م د ▪ الكهرباء : 20 م د ▪ الماء : 20 م د . 	<p>بخصوص متخدمات الإدارية</p>	<p>2-4 11</p>

لكن بعد مطالبة المزودين العموميين بتدقيق هذه المبالغ وإمضاء محاضر اعتراف بالدين من قبل الإدارات المعنية، تم تحيين جملة هذه المتخلدات إلى حوالي 327 م د :

- 14,5 : STEG ■
- 19 : SNDP ■
- 18 : SONEDE ■
- 112 : TELECOM ■
- 162 : PCT ■
- 15 : T.TAIR ■

ونظراً للضغوطات المالية التي شهدتها ميزانية 2012 فقد تم الاكتفاء بإسناد إعتمادات تكميلية على ميزانية 2012 قدرت بـ 58,8 م د كما تمت دعوة الوزارات إلى خلاص متخلداتها على الإعتمادات المرسمة بميزانياتها والعمل على تفادي تسجيل متخلدات جديدة.
بحساب م د

SONEDE	STEG	T.TELECOM	PCT	
			17	وزارة الدفاع
		15		وزارة الداخلية
5	6,8			وزارة الفلاحة
			15	وزارة الصحة
5	6,8	15	32	الجملة

أما بالنسبة لمتخلدات الدعم بعنوان سنة 2012 والبالغة 880 م د والتي وردت بتقرير شرح أسباب قانون المالية التكميلي لسنة 2013 فهي متخلدات ناتجة عن الضغوطات الجديدة التي شهدتها الميزانية نتيجة تغير الفرضيات المعتمدة لتقدير نفقات الدعم لسنة 2012 (سعر صرف الدولار، أسعار النفط، الاستهلاك الوطني ...) الأمر الذي نتج عنه زيادة في كلفة الدعم بحوالي 880 م د لم يتضمن خلاصها في موعد سنة 2012 وتم تسديدها في مستهل سنة 2013.

<p>تجر الإشارة إلى أن الوثائق والتقارير والمذكرات المرفقة لمشروع قانون المالية الواردة بالفصل 25 (جديد) من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2004 لا يتضمن جداول خاصة بالعدد الجملي للإنتدابات المرخص فيها بعنوان السنة المالية. ولا يتم الإقتراح على العدد الجملي للإنتدابات.</p> <p>عما وأنه باعتبار الأهمية القصوى لهذا الموضوع وضرورة التحكم في عدد الأعوان العموميين ونفقات التأجير التي عرفت تطورا غير مسبوق خاصة خلال هذه الفترة، فإن مشروع القانون الأساسي للميزانية تضمن إلزامية إرفاق جداول خاصة بالعدد الجملي للأعوان العموميين المرخص فيما خال سنة ما والمصادقة عليه من طرف مجلس نواب الشعب.</p> <p>وبالناء على ذلك فإنه سيتم إعداد جداول خاصة لتنفيذ إنجاز هذه الإنتدابات.</p>	<p>عدم التنصيص بالحساب على العدد الجملي للإنتدابات المرخص فيها بموجب قوانين المالية والعدد الجملي للإنتدابات الفعلية المخصصة وذلك لتمكن السلطة التشريعية من مراجعة مدى التقيد بتراخيصها.</p>	<p>5</p> <p>11</p>
<p>تجر الإشارة إلى أن صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاع الفلاحة والصيد البحري هو حساب خاص في الخزينة تمثل أهم نفقاته في تغطية نفقات تصرف الماجامع المهنية المشتركة والمراکز الفنية ولتمويل التدخلات في ميدان الفلاحة والصيد البحري وخاصة منها تعديل السوق.</p> <p>غير أن هذا الصندوق، وبالرجوع إلى الأمر عدد 1563 لسنة 1996 المؤرخ في 9 سبتمبر 1996 كما تم تقييمه بالنصوص اللاحقة، يقدم مساعدات مالية للقيام بعملية أو عدة عمليات في إطار تأهيل قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء المائية والمساهمة في تغطية تكاليف المراقبة والتصديق على الإنتاج البيولوجي.</p> <p>ويتم صرف هذه المساعدات حسب نفس الإجراءات والشروط الخاصة بتشجيعات الدولة المنزلة وبالغها بالصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري أي يتم إسنادها للبنك الوطني الفلاحي الذي يتولى صرفها للمستحقين المتصلين على مقررات إسناد إمتياز وذلك تبعا لاتفاقية التصرف في الإمتيازات المالية المسندة لقطاع الفلاحة والصيد البحري المبرمة بين الدولة التونسية في شخص السيد وزير المالية والبنك الوطني الفلاحي بتاريخ 18 جانفي 2007.</p>	<p> جاء بالحساب العام كذلك ما مفاده أن "المبالغ التي تم تحويلها من الميزانية إلى الصندوق الخاص بالتنمية الفلاحية والصيد البحري تتضمن مبلغ 1,229 م د تم تحويله بعنوان صندوق تنمية القدرة التنافسية" دون بيان سبب ذلك التنزيل خاصة أن الحساب الأخير هو حساب خاص بالخزينة خاضع لأحكام مجلة المحاسبة العمومية.</p>	<p>5</p> <p>56</p>